المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي – تيسميلت –
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع:

أثر البرامج الفلاحية على التنمية الريفية 2000-2014

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

من إعداد الطالبين:
- فـــراج فـــؤاد
- مسيف الحـــاج

إشـــراف الدكتـــور:
- د. سالم مجدي عادل

السنة الجامعية: 2018م/ 2019م

عملا بقوله تعالى: "... **وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ** "

نحمد الله تعالى ونشكره جزيل الشكر على توفيقه في انجاز هذا العمل الذي نريد من خلاله أن يكون إضافة وخطوة مدعمة لما سبق، نشكر الدكتور سالم مجدي عادل على نصائحه ومرافقته كصديق قبل المشرف وتوجيهاته العلمية القيمة والتي نرجوا أن نكون قد وفقنا فيها ونرسل عبره تحية شكر وعرفان إلى الأساتذة الذين رافقونا في مشوارنا الدراسي.

وإلى كل من حملت ريحه الطيبة التفاؤل قبل النصيحة ودعمنا بكل ما أتيح لإنجاز وتحقيق هذا العمل.

إهداء

إلى أبي الذي تمنيت أن يكون سعيدا وفخورا وأنا أقدم هذا العمل

إلى بناتي العزيزات ندى ونبيلة

إلى أمي العزيزة واخوتي الكرام وأبنائهم

وإلى السير الرائد قرش أمين الذي أشكره جزيل الكشر والعرفان الذي كان لي العون والسند

إلى الأصدقاء توفيق، محمد، عبد القادر، مصطفى، يوسف، بوعلام، سفيان والقائمة طويلة

إلى عمال مؤسسة تطوير صناعة السيارات عين بوشقيف ولاية تيارت

إلى كل من حمله قلمي ونسته السطور أهدي هذا العمل

فشكرا لكم

فـراج

فـؤاد

الملخص:

سعت الجزائر من منذ الوهلة الأولى من الاستقلال لاستكمال المسيرة التنموية عبر استراتيجيات ورأى تنموية وفلاحية مع ذلك عبر خطط وبرامج من أجل إيجاد الحلول المخلصة من التبعية للنفط بحيث سعت عبر الإشتراكية كرؤية تتخلص في ملكية الشعب لوسائل الإنتاج و هذا لغرس روح المبادرة والإبداع لكن النتائج لم تكن بالمستوى المطلوب كما أسهم إلى الانتقال الاقتصاد السوق والانفتاح على عالم التكتلات مثل الشراكة الأوربية كبيئة مساعدة على الخروج عن واقع الشعبية لأسعار النفط.

الانتقال المحوري لمذهب الرأسمالية كان ضرورة ماكثة أمام تبعات إنهيار الإشتراكية وتوالي إنسلاخ الدول المتبنية لذلك والمسارعة غلى تقليص الحضارية والتنموية الجاملة بين المذهبين، بالإضافة إلى النتائج السلبية لجل المخططات المتبعة للرفع من سقف التحديات والخروج من قوقعة التبعية لذلك رائت الحكومة مع مطلع الألفية الجديدة وخاصة مع تلائم المناخ لإنطلاقة جديدة في ظل تعافي أسعار البترول فكان لابد من الإعتماد ولو بشكل ظرفي لتحسين وضعية القطاع الفلاحي.

– مع التغير الحاصل تم تأطير المرحلة من الجانب القانوني وتخصصات أغلفة مالية تستهلك عبر مراحل من أجل تحقيق تنمية فلاحية وهذا عبر تطور الريف وكان عبر برامج مختلفة أهمها البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي ارتكز على تطوير الريف كأساس ومخرج لتحقيق التنمية الفلاحية الشاملة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الفلاحية الريفية، البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الريفية، البرامج الوطنية.

Abstract:

Algeria has gought from the first moment of independence to complete the development process thought strategies and development plans and agricultural through programs to find solutions and get out of dependence on oil so that it sought the rough socialism as a vision of the owner ship of the people of the means of production and this instill.

The spirit of initiative and creativity but the results were not at required level، which contributed to the transition to marker economy and openness to the world of blocs such as the European partnership as an environment to help get out of the reality of dependence on oil prices.

- The pivotal shift of capitalist doctrine was an urgent necessity for the consequences of the collapse of socialism and the consequent with drawal of the adoptive countries، and rapid reduction cultural and development gap between the true sects.

- in addition to the negative result of the plans to raise the ceiling of challenges and out of the dependency، so decided the government with the beginning of the new millennium، especially with the adaptation of the climate for a new start with light of the recovery of oil prices had to be adopted even if the situation to improve the situation to improve the situation of the agricultural sector.

-with this change، the stage of the legal phase was assessed and allocation of significant financial envelops was consumed through stages in ordre to achieve agricultural development this was through the development of countryside through different programs.

Keyword:

Rural agriculture development. national agricultural and rural development program. National program

فهرس المحتويات

فهـــرس المحتويـــات

كلمة شكر
الإهداء
قائمة المختصرات
مقدمة .....أ

الفصل الأول:

واقع التنمية بين المفهوم والتطبيق

تمهيـــــد..... 2
المبحث الأول: التدرج التاريخي والمفاهيمي للتنمية 2
المطلب الأول: مفاهيم حول التنمية وأبعادها..... 2
المطلب الثاني: التطور المنشأ لمفهوم التنمية ونظرياتها..... 4
المطلب الثالث: مقومات التنمية المحلية وأهدافها 9
المبحث الثاني: أفكار حول التنمية الريفية.....11
المطلب الأول: تعريف التنمية الريفية ومقوماتها.....11
المطلب الثاني: واقع التنمية الريفية الاشتراكية واقتصاد السوق 14
المطلب الثالث: التنمية الريفية بين التعثر والحلول 26
خلاصة الفصل.....31

الفصل الثاني

مدخل إلى التنميـــة الفلاحيـــة

تمهيد الفصل الثاني 33
المبحث الأول: مدخل إلى التنمية الفلاحية.....34
المطلب الأول : مفاهيم حول التنمية الفلاحية 34
المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الفلاحية.....42
المطلب الثالث: مكانة القطاع الفلاحي في المخططات التنموية 46
المبحث الثاني : البرامج الفلاحية بين الاشتراكية والتوجه الجديد 50

المطلب الاول: مخططات البرامج الفلاحية وتوجهاتها 50
المطلب الثاني : افاق البرامج الفلاحية في الاقتصاد الوطني 68
المطلب الثالث: البرامج الفلاحية بين الواقع والتنفيذ 76
خلاصة الفصل الثاني 94

الفصل الثالث

الإستراتيجية التنموية للبرامج الفلاحية 2000-2014

المبحث الأول: واقع المخططات والتنمية الريفية في الجزائر 97
المطلب الأول: الإطار القانوني للمخططات الفلاحية 97
المطلب الثاني: سياسات الدعم التنمية الفلاحية من
خلال المخططات 2000-2014 100
المطلب الثاني: أساليب تمويل السياسات الداعمة للتنمية الفلاحية والريفية في الجزائر .107
المبحث الثاني: المخططات الفلاحية وأثرها على واقع التنمية الريفية 112
المطلب الأول: مؤشرات تحليل وتقييم السياسة التنموية الريفية في الجزائر 112
المطلب الثاني: تطور الإنتاج الفلاحي في ظل المخططات التنموية 120
المطلب الثالث: اثر البرامج الفلاحية على واقع التنمية الريفية 125
خلاصة 130
الخاتمة 132
قائمة المراجع والمصادر 135

قائمـــة الأشكـــــال

الشكل رقم (01): تطور إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر خلال الفترة 2007-2014 83

الشكل رقم (02): تطور إنتاج اللحوم البيضاء في الجزائر خلال الفترة 2007-2014 83

الشكل رقم (03): تطور إنتاج البيض في الجزائر خلال الفترة 2007-2014 85

الشكل رقم (04): تطور إنتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة 2007-2014 86

الشكل رقم (05): تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي خارج المحروقات للفتـــرة 2000-2015 88

الشكل رقم (06): تطور معدلات نمو القطاع الفلاحي ونسب مساهمته في الناتج المحلـــي الإجمـــالي خارج قطاع المحروقات 91

الشكل رقم (07): عدد العمال في القطاع الفلاحي (ألف عامل) 93

الشكل رقم (08): برنامج التجديد الفلاحي 103

الشكل رقم (09): برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية.....104

قائمـــــة الجـــــداول

جدول رقم (1): يبين المزارع ذات التسيير الذاتي 17

جدول رقم (2): التغيير الحاصل بين التسيير الذاتي والقطاع التقليدي ابان الاحتلال 17

جدول رقم (3): تطور الاستثمارات في القطاع الفلاحي بين 67-1980 22

جدول رقم (4): عدد السكنات الريفية المنجزة 24

جدول رقم (5) نسبة مساهمة القطاع العام والخاص من الإنتاج الفلاحي 25

الجدول رقم(06): تطور مناصب الشغل الفلاحية المحدثة للفترة- (2000- 2004) الوحـــدة: منصـــب شغل 61

الجدول رقم(07) : تطور بعض المنتجات النباتية خلال الفترة- (2000- 2004) 62

الجدول رقم (08) : عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة ((2005-2009) 67

الجدول رقم (09): تطور إنتاج اللحوم والحليب والبيض في الجزائر (ألف طن) 82

الجدول رقم (10): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014 87

الجدول رقم (11): تطور معدلات نمو القطاع الفلاحي ونسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمـــالي خـــارج قطاع المحروقات 90

الجدول رقم (12): مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل..... 92

الجدول (13): مشاريع التجديد الريفي المبرمجة خلال الفترة 2010-2014..... 106

الجدول رقم (14): عرض مقارنة لواقع التنمية بين الجزائر واوروبا..... 116

الجدول (15): تطور انتاج الحبوب 1988-2005 118

الجدول (16): يبين المساحة المغروسة وإنتاجها من الفواكه..... 119

الجدول (17): يبين مدى تطور الثروة الحيوانية 119

الجدول (18): تطور إنتاج الحبوب 2000-2014 120

الجدول (19): تطور إنتاج الحبوب الجافة 2000-2014 121

الجدول (20): تطور إنتاج الخضر والمزروعات 2000-2014..... 122

الجدول (21): تطور إنتاج الحمضيات والتمور خلال 2000-2014 123
الجدول (22): تطور الإنتاج الحيواني فترة 2000-2014 124
الجدول (23): تطور إنتاج الصيد البحري 2000-2014 125
الجدول (24): تطور إنتاج الحليب 2007-2014 127
الجدول (25): مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي 2000-2014 127

مُقَدِّمَةٌ

مقدمـــــــــة:

انصب اهتمام جلّ الدارسين والباحثين والاقتصاديين وحتى السياسيين مع مطلع فجر الاستقلال حول التركيز على مفهوم التنمية بشكل عام وسبل الوصول إليها والحفاظ عليها وحول التنمية الريفية كونها جوهر التغيير و لم ير هذا المصطلح النور إلى بعد مضي اصلاحات عميقة كان لها الأثر الايجابي في تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني مع الاستغلال العقلاني لكل من الموارد البشرية والطبيعية لكن سرعان ما تلاشت ووقعت هذه الجهود في جملة من الاختلالات حالت دون الوصول إلى الأهداف الرامية إلى توفير الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والزيادة في كمية الانتاج المحلي من السلع والخدمات وهذا كنوع من الخروج من فقاعة البترول بشكل تدريجي وبالتالي التخلص من التبعية الخارجية وتحقيق استقلال ثان مكمل للاستقلال السياسي.

يتمثل المشكل الأساسي الذي تعاني منه جل الدول خاصة منها النامية هو كيفية إيجاد تنمية منشودة ومستدامة وهذا ما أثر على الحياة الاجتماعية للسكان وأدى إلى تصاعد الهجرة من الريف نحو المراكز الحضرية مما أجبر هذه الدول على تكثيف جهودها مستعملة بذلك كل الموارد والامكانات المتاحة.

الجزائر كذلك من بين هذه الدول التي تصارع من أجل رسم خارطة وجودها بتحديد معالم استقلاليتها ولا يتم هذا إلا بتحقيق تنمية، وهذا راجع إلى المشاكل التي تتخبط فيها والموروثة عن الاستعمار من تدهور قطاع الفلاحة بشكل عام والريف بشكل خاص ومن بين العوامل التي حالت دون تطور هذا القطاع الاستراتيجي هي عوامل خارجية المخلفات العميقة للسياسة الاستدمارية من قبل المستعمر والتبعية للغرب والعوامل الداخلية وهو عدم استقرار الأوضاع في البلاد، وأبر مثال عن ذلك هو العشرية الدموية التي اكتوت بها الجزائر وأثر على بنيتها التحتية.

ومع عودة الأمن عاد الأمل بدأت الجزائر تخطط في استرجاع مكتسباتها وانتهاج سياسات جديدة، للنهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق تنمية كلية مع تعميقها لتشمل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في محاولة منه اعطاء نفس جديد مع الايديولوجيا الجديدة للرأسمالية والتي ترمي إلى تدعيم القطاع الفلاحي كونه البديل الأمثل للمحروقات، وحماية المنتجات الوطنية وضبط ممارسات النشاط الفلاحي، وتطوير القدرات البشرية كونه المحرك الأساسي لعملية التنمية ومن هذا الطرح يمكن صياغة الاشكالية التالية:

إل أي مدى يمكن لبرنامج دعم التنمية الفلاحية في تحقيق التنمية الريفية المنشودة بالجزائر؟

ومن أجل الاحاطة بمختلف جوانب المذكرة سنقوم بطرح أسئلة فرعية مساعدة:

- ماهي الظروف المحيطة قبل وبعد الاستقلال الرامية لتدعيم قطاع الفلاحة؟
- إلى أي مدى وصلت المحاولات لرفع مستوى ووتيرة التنمية بالجزائر؟
- ما هي أهم البرامج المنتهجة في تدعيم التنمية الفلاحية؟
- إلى أي مستوى وصلت به هذه البرامج في تحقيق التنمية الريفية؟

فرضيات البحث:

-تحقيق أهداف البرامج وخاصة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تطلب ضبط وحصر المؤهلات المادية منها والكفاءات البشرية.

-اتباع سياسة فلاحية محكمة تمكن من تحقيق الدور المنوط له كونه قطاع استراتيجي بديل لقطاع المحروقات.

-الالمام بمختلف السياسات الفلاحية عبر العالم واختيار ما يناسب الكينونة الفلاحية الجزائرية الملائمة.

-كل الاصلاحات التي مرت بها الجزائر سواء في عهد الاشتراكية أو الرأسمالية كان لقطاع الفلاحة الجانب الرئيسي منها من أجل النهوض به وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

-لا يكفي الدعم المالي وحده لإنجاح التنمية الريفية.

-نجاح برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يبقى مرهون بمدى استجابة أهداف التنمية على مستوى الريف أي المحلي.

أهمية الموضوع:

تتمحور الأهمية في تناولنا كافة النقاط المفسرة لسياسات الدعم الموجهة لقطاع الفلاحية طبعا مرفوقة بتحليل الظروف المحيطة لهاته السياسات المعتمدة في رفع الاقتصاد الوطني والذي يعتمد على النفط بشكل مطلق ورهيب في دفع عملية التنمية وهو ما جعل بالدولة الجزائرية الالمام بخطورة الوضع المتبع والمحاولة في الاستثمار بقطاع الفلاحية كونه البديل الاستراتيجي وهذا ما نلمسه في معدلات الدعم بمختلف أنوعه الموجهة لتدعيم التنمية الفلاحية والريفية على حد سواء على اعتبار أن نواة النهضة بهذا القطاع هو الإلمام بالمشاكل العميقة للتنمية بالريف خاصة منها البطالة، فالتنمية الريفية هي جزء لا يتجزأ

من التنمية الفلاحية والعصب المحرك لها واساس التنمية المحلية والذي بدوره يعتبر امتدادا للتنمية الوطنية وهذا لا يتحقق إلا باستغلال أمثل لكافة الموارد وبشكل عقلاني واستغلال المعطيات المادية وتشغيل والاهتمام بالكفاءات البشرية كونه عنصر التطور الحاصل في أي دولة.

إذن فقاعدة التنمية المحلية في التنمية الريفية ولا يمكن تحقيق تنمية شاملة وقوية إلا بتدعيم القاعدة للوصول إلى تنمية وطنية، فهذا الترابط لا يتحقق إلا بتفاعل كافة المعطيات السياسية والاجتماعية والثقافية والإدارية والاقتصادية.

أهداف الموضوع:

تتلخص دراستنا لهذا الموضوع هو المعنى الجيد في كافة المخططات الداعمة لقطاع الفلاحة بشكل مجمل وإلى أي مدى تم تحقيق أهدافها المنشودة وإلى أي مدى وصلت التنمية الريفية عبرها، هذا يتيح لنا فهم حقيقة التنمية ومعرفة نقاطها الأساسية الايجابية منها وكذا المؤثرة على تحقيقها مما تعطينا فهما شاملا وملخصا حول أهمية ذلك في تحقيق التنمية الريفية، عبر المخططات التي تم وضعها قصد النهوض بالريف والاستفادة منه ومن تنوعه الطبيعي ومن طاقاته البشرية بغية تمكين الريف وسكانه من المشاركة في عجلة التنمية الاقتصادية المنشودة وهذا على اعتبار أن الاهتمام به يعني الاهتمام بقطاع الفلاحة المعول عليه كقطاع استراتيجي بديل.

الأسباب الوجيهة لاختيار الموضوع:

يمكن تقسيم أسباب الاختيار إلى أسباب موضوعية وذاتية كالآتي:

الأسباب الموضوعية:

-الأهمية الكبيرة التي يحضى بها قطاع الفلاحة في الآونة الأخيرة كونه القطاع البديل والمتاح خاصة مع انهيار احتياطي الضرف الناجم عن تهاوي أسعار النفط.

-وقوف المسؤولين على حقيقة بأن دفع الاقتصاد الجزائري نحو الأحسن لا يتم إلا بتحقيق دعم قوي ورشيد لقطاع الفلاحية وخاصة إذا نظرنا إلى الأرقام المخيفة لواقع الاستيراد الغذاء والقمح....الخ

-البحث في الأسباب الجوهرية التي أدت إلى فشل البرامج التنموية بقطاع الفلاحية وعدم اكتمالها.

-سبب عزوف السباب والمستثمرين في خوض آفق الاستثمار والعمل بقطاع الفلاحية بالرغم من الدعم الموجه للقطاع.

الأسباب الذاتية:

-الميول الشخصي للتعمق في معاجلة هذا الموضوع

-الرغبة في معرفة نمط تسيير الدولة لهذا الملف الثقيل عبر الأزمنة والوقوف على حقيقة فشلنا فيما تقدم غيرنا بأشواط ومقارنة كل ذلك وإدراك حجم قطاع الفلاحة بالجزائر وما يحمله من مؤهلات وحجم نتائجه الفاشلة والغير مؤهلة لأن يكون البديل القوي.

حدود الدراسة:

تنقسم حدود دراستنا إلى حدود زمانية حدد من سنة 2000 إلى 2014 وهي الفترة التي شهدت ميلاد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، أما بخصوص الحدود المكانية فركزنا من خلال دراستنا على التعاطي مع الموضوع والتركيز على آثار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتأثير على التنمية الريفية بالجزائر وتحديد العراقيل التي وجدت اثر تطبيق مع لمس عمق الأثر الايجابي له وقد شملت هذه الحدود الجزائر بشكل عام.

المنهج المستخدم: المنهج الوصفي

قمنا باستخدام هذا المنهج لوصف مختلف الجوانب النظرية للدراسة مع تعاريف وخصائص وميزات ونظريات وغيرها من العناصر التي يحتويها الجانب النظري، واستخدام المنهج التحليلي لدراسة أثر المخطط على التنمية الريفية وهذا بتحليل أهم المشكلات والعراقيل التي آلت دون تحقيق أهدافه المرجوة وكذا التطرق إلى السبل الممكنة لإزالة العقبات وقمنا بحصر الظاهرة زمنيا من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية.

الدراسات السابقة:

حتى نتمكن من الالمام بمختلف جوانب الموضوع والوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة اعتمدنا في اعداد هذه المذكرة على مجموعة الدراسات السابقة والكتب وكل منها عالجت جانب معين استفدنا من خلاله في تدعيم عناصر مذكرتنا وسنذكر من بين هاته الدراسات.

-كتاب (التنمية) لصاحبه حسين عبد الحميد أحمد رشوات، وقد تناول فيه التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

-كتاب (المجتمع الريفي رؤية حول واقعه ومستقبله) للكاتب محمد السيد الإمام، وهو عبارة عن دراسة سوسيولوجية حول الريف والمجتمع الريفي ودوره في التنمية المحلية والقومية.

-أطروحة دكتوراه للطالب الهاشمي الطيب بعنوان (التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر) والتي شرحت بالتفاصيل المراحل التاريخية للتنمية الريفية في الجزائر مبرزة المخططات والبرامج التي قدمتها الحكومة الجزائرية للنهوض بعالم الريف.

-اطروحة دكتوراه للطالب أحمد التيجاني هيشر بعنوان (مدى مساهمة قطاع الزراعة في الاقتصاد الوطني) حاول فيها تقييم دور القطاع الزراعة من خلال مجموعة من المتغيرات المرتبطة بقطاع الفلاحية ومن خلال الأدوات الاحصائية التي طبقها أراد توضيح أهمية القطاع في النشاط الاقتصادي.

-رسالة ماجستير للطالب عبد الغاني قتالي: (عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر) وهي دراسة سيسيولوجيا حاول الطالب من خلال ابراز آثار النزوح الريفي على المدينة وتحديد أثره على الريف والتنمية بصفة عامة.

-رسالة ماجستير للطالب عياش خديجة: (سياسات التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية) والتي بنت فيها التوجه الجديد للجزائر بسبب التغيرات الداخلية والخارجية، حيث سعت الحكومة إلى اعادة هيكلة مؤسسات الدولة وضرورة النهوض بالاقتصاد الوطني، هذه الاجراءات التي طبقتها الدولة جاءت نتيجة للشروط التي فرضتها المنظمة العالمية للتجارة.

-مذكرة ماستر هناء شويخي: (آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر)، وقد توصلت في دراستها إلى نتائج تالية: أن التمويل من أهم مصادر النهوض بالقطاع الفلاحي، ويعد التمويل البنكي آلية من آليات التمويل الفلاحي بالإضافة إلى التمويل الذي يأتي من الحكومة، كما أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يعتبر وسيلة من الوسائل الهامة في سياسة الدعم الفلاحي، حيث بعث هذا المخطط الأمل لدى المستثمرين من خلال سياسة منح حق الامتياز ثم ذكرت في النهاية أن السياسات الفلاحية لم تستطع تحقيق الأهداف المرجوة من الاكتفاء الذاتي.

نستشف من الدراسات السابقة أنها قامت على المنهج الاحصائي الدقيق وليس جمع البيانات والمعلومات، واعتمد مجملها على الجانب التمويلي للمشاريع المدعمة لقطاع الفلاحة وسبل تنميته.

خطة البحث:

أثناء تطرقنا في معالجة موضوع المذكرة قمنا باعتماد خطة تتطرق إلى ثلاث فصول:

في الفصل الاول حاولنا الالمام بالإطار المفاهيمي للتنمية وهذا بين المفهوم والتطبيق وقد عرجنا إلى الجذور التاريخية واتجاهاتها النظرية وتطرقنا عبرها إلى التنمية الريفية كمفهوم رئيسي وتقديم صورة حول جوانب المدعمة لها وكذا الخلل الحاصل في تطبيقها.

أما بخصول الفصل الثاني: قمنا بمعالجة البرامج الفلاحية، إذا تطرقنا بشكل مختصر للتنمية الفلاحية واستراتيجياتها وتقديم البرامج الفلاحية المنتهجة منذ الاستقلال إلى غاية 2014 مع ذكر الظروف المحيطة في تطبيقاتها سواء كان ذلك في الايديولوجيا الاشتراكية إلى غاية اعتماد الجزائر التيار الليبيرالي.

كما تطرقنا في الفصل الثالث إلى البرنامج الوطني للفلاحة والتنمية الريفية مع حصر الدراسة بين 2000-2014 حيث حددنا الجوانب الشكلية له من إطار القانوني مدى بلوغ الأطراف المسطر لأجله وهذا بعد دراسة جد مكثفة على جميع الأصعدة اعتمادا على البرامج السابقة وأسباب فشلها في بلوغ أهدافها والاستفادة من ذلك للوصول إلى واقع تنموي حقيقي يبدأ من الريف كنواة للتغيير الجاد وصولا إلى اقتصاد لا يخضع للتبعية.

الفصل الأول

واقع التنمية بين المفهوم والتطبيق

تمهيـــــد:

عالج العديد من المفكرين المفهوم وأهدافه فقدروه انه طريق لمعالجة التخلف وتعدد التوجهات في تحيد الهدف المسطر لها فقد رأى كيم أن المرونة البنائية للمجتمع تعتبر جوهر التنمية بحيث يلخصها من جانب القيم والمعايير المحلية.

وهناك من اتجه في ربطها بالتفاوت الطبقي الحاصل في المجتمع وقد ذهب البعض الآخر إلى حتمية الاهتمام بالتكوين لدى الإنسان قصد تحقيق التنمية دون أن المفاهيم التي ربطها بالسياسة والسيكولوجية والاقتصادية حتى يكون هناك معنى حقيقي للتنمية ودواعيها وضرورة استحداثها في المجتمعات التي تصارع بغية تحقيق ثورة فكرية ذات أبعاد ايجابية تتيح لها تحقيق ذاتها والرضا عنها وكتابة كينونة تستعرض أبعادها التاريخية لتخدم أهدافها الاقتصادية بين مختلف الاقتصاديات العالمية.

واجتهدنا في هذا المحور إلى الإلمام قدر الإمكان ودون إطناب تقديم تعريفات تبرز التنمية ودورها مستعرضا عبرها الجذور التاريخية لها لتحل في الأخير إلى تحديد تعريف متفق عليه حول التنمية المحلية مع أكبر العوامل المساعدة في قيامها.

المبحث الأول: التدرج التاريخي والمفاهيمي للتنمية

في هذا المبحث تسعى إلى التطرق لمختلف التعاريف حول التنمية مستندين إلى مفكرين لهم باع في هذا المجال

المطلب الأول: مفاهيم حول التنمية وأبعادها

– مفهوم سعد الدين إبراهيم للتنمية هو: تسخير لكل الإمكانات الكامنة لمجتمع معين بغية تحقيق التوازن[1]

– **مفهوم محمد جوهري:** بأنها عملية التوجيه الثقافي لخدمة إطار اجتماعي معين وإشراك جميع الأطياف في عملية البناء والانتفاع به[2]

[1]– أ. د محمد نبيل جامع، مفهوم التنمية الريفية تحت القرية المصرية، القاهرة جامعة الإسكندرية، ص 6

[2]– كمال التابعي، تعريب العالم الثالث، القاهرة، كتب عربية 1991، ص 14

– **مفهوم محمد السكردي:** هي عبارة عن عملية ديناميكية لدفع المجتمع نحو جملة من التغيرات الايجابية وهذا بإتاحة كافة الإمكانات خاصة البشرية.

– **مفهوم جامع زملائه:** هي حركة التغير الجذري للارتقاء المستمر والتخطيط في البناء النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من المقومات من أجل الاستقلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية دون إخلال التوازن[1]

– **تعريف هيئة الأمم:** وتتمثل في النهج المتبع لرقي المجتمع على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي اعتمادا على إسهامات المجتمع المحلية بحيث يتم من خلالها توحيد الجهود بين المواطن والحكومة قصد التطور[2]

قد ذهب Oberl.w كونه عنصر جديد يمثل المفهوم الحديث بأنها عملية تركيبية تعطي وتخلص الفرص مما تخلق معها روح التنافسية في خلق الفرص وأيضا في اغتنامها دون أن يؤثر ذلك على حظوظ الآخرين.

– بعد التعدد الفكري والإيديولوجي المفسر كل حسب الطبيعة التي يعيشها لذا اختلفت توجيهاتهم ومفاهيمهم كل اهتدوا حول نقطة أساسي وهي الطبيعة الإنسانية ككل ومدى تجذر روح التطور والتجديد في مفهومه كونه عنصر ديناميكي ومؤثر في عنصر الحياة ومن خلالها تم التعبير عنها و سعيه في التنمية لذا تضمن حسب المفاهيم السابقة حول أن التنمية هو تقارب فكري لدى مجتمع معين وكذلك مدى قيام هذه الأفكار حول تسخير الإمكانيات في حدود تحقيق الفارق وكسب مراحل تطور تلبي حاجات المجتمع في حد ذاته وناقش مدى إدراك المفكرين واتفاقهم حول نقطة أساسية أن الجوهر المغير هو الإنسان كونه المفكر والباحث والعامل المطبق بحثا عن تحقيق الذات واثبات بصمته وطبعا الرفاهية حتى الآن تطور الشعوب وتطورها تبدأ من الطفرة الفكرية لدى الإنسان ولايهم جنس أو معتقده المهم ما يحمله من رياح التغير.

[1]– أ.د محمد نبيل جامع، مفهوم التنمية الريفية تحت القرية المصرية، القاهرة جامعة الإسكندرية، ص 9

[2]– إبراهيم عصمت مطلوع، التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي، طبعة الأولى القاهرة، دار الفكر، 2002، ص 10

– نجد أن الحكومات قامت بالاهتمام بهذا العنصر كونه يحقق التنمية ويصل بهم إلى النتائج المرجوة لذا هو اتفاق ضمني بين الحكومة وأفرادها لمد جسور الثقة قبل التعاون لمزيد من التضحية للوصول إلى المزيد من التنمية.

المطلب الثاني: التطور المنشأ لمفهوم التنمية ونظرياتها

برز مفهوم التنمية خلال حقبة الأربعينات وهذا من خلال مؤتمر كومبردج سنة 1948 وهذا لمناقشة احتياجات التنمية في المستعمرات البريطانية والتي كانت في طريق الوصول إلى الاستقلال من بريطانيا العظمى وتولت المؤتمرات بعدها وهذا ما تكرر في الخمسينات من خلال مؤتمر archridge[1] لسنة 1954 والأجانب ذلك كان العالم ابن الحرب العالمية الثانية وبعدها محصورا بين فكرين ايديولوجين (الرأسمالي، الاشتراكي) والذي يسعر كل طرف فيهم إلى اثبات رؤاه وبشتى الوسائل وإقناع العالم بضرورة الاختيار فابلنسبة للايدولوجيا الاشتراكية سعت إلى تلميع صورتها مستندة في ذلك إلى التجربة الصينية والسوفياتية، بحيث اعتبرت في هذا الإطار بأنها اقتصادية شاملة انطلاقا من التحول الهيكلي أي بمفهوم محورية القطاع الصناعي[2] والتعمق في تطويره ومزجه بالتكنولوجيا وهذا بمفهوم الإنتاج الموسع أي الذي من خلاله يتم خلق رأس المال أي الثروة وتجمعها وتعظيم مفهوم الادخار لدى المواطن كونه لبنة أي عملية اقتصادية سواء في الاستهلاك أو الإنتاج وهكذا مما يدفع بعجلة الاستثمارات الخالقة للقيمة المضافة وبالتالي يهدف هذا التصور إلى بناء آلية عمل تتمثل في التخطيط المركزي الشامل الرامي إلى التوفيق بين تصور الحكومة لتحقيق التنمية وما يطلبه المواطن وهكذا يتم تحقيق التكامل بين القطاعات سواء اقتصادية أو اجتماعية ويجتمع أدوات الإنتاج من ما تتوفر عليه الحكومة من وسائل ومما يدخره ويساهم به الفرد.

وتذهب الفكرة الرأسمالية إلى تحدي الاشتراكية والدفاع عن طرحها فيما يخص التنمية وهي التوأمة بين طرحين أساسين وهما محاولة تكييف وبدرجات نسبية بين التنمية والنمو الحاصل ومن جهة أخرى وهو ما استطاعت الدول الأوروبية التمكن من تحقيقه والنموذج المقتدى به ويظهر في سعي الدول النامية إلى تطبيقه منها الجزائر والتي رأت على ضرورة الإسراع في وتيرة التنمية حتى تخرج من نفق التبعية والتخلف عبر الشراكة الاوورومتوسطية ومما كان التجربة وبفكرها إلى الاقتصاد الجزائري وهذا ما يطلق

[1]– أ.د محمد نبيل جامع، نفس المرجع السابق، ص 25

[2]– محمد عبد الشفيع عيسى، مفهوم ومضمون التنمية المحلية، القاهرة، معهد التخطيط القومي، ص 3

عليه بمسار التطور الخطي إذ يرى هذا التيار أن التنمية لا بد لها من التجديد حتى بالتطور وهذا ذهبت إليه الاشتراكية نوعا ما وحصرتها في الجانب الصناعي إذ إن الرأسمالية أطلقت حيز حصر التنمية من خلال تحديثها عبر جميع الأصعدة.

ذهب أصحاب الاتجاه الأول للرأسمالية والذي مثله كيتر ويظهر في أتباع أفكاره سواء كتزيين التقليديين أو الكلاسيك الجدد وهذا في محاولة إشراك وتوأمة الطرح الأكاديمي للنمو والتنمية وهذا في أبعاده المحلية والإقليمية دون أن يتعارض هذا المفهوم أو يعرقل المذهب الرأسمالي القائم على حرية السوق[1]

وذهب أصحاب التوجه الثاني من خلال نظرية مراحل النمو والتي يتبناها (والت ويتمان روستو، أرثر لويس...) وأسهم طرحهم إلى إبراز مفاهيم جديدة ومتنوعة حول النمو والتنمية.

يدافع أصحاب الطرح الجديد على دعم النمو والتنمية وتحديثه لدرجة الإبداع، إذ يشرك فيه جميع الأطراف الفعالة في المجتمع وركائز الاقتصاد في بعده المركزي.

– بين التوجيهين ظهر من يوفق ويجمع الرؤى بدعوته إلى نظام اقتصادي جديد تتمحور نقاطه الجديدة في كون الحاجة المولد الرئيسي ودافع العجلة التنمية ومتصديا للغزو الاشتراكي خاصة بعد فشل كيتر وأتباعه الذي أهمل النظرة الاجتماعية المحدثة للفارق والمكون المهم في فكرة التنمية، الاعتماد على الفرد في كافة النطاقات وأيضا اشتراك عنصر التكنولوجيا وهذا بالاعتماد على الشريك الداخلي (الفرد) في إحداث الإبداع والشريك الأجنبي في نقل التكنولوجيا بما يتلاءم والطبيعة محل التنمية وهذه المحاكاة من أجل زرع ديناميكية تنموية محفزة على التطور[2]

– ويسرد التدرج التاريخي لتطور المفاهيم التنموية والتي نأخذ جزءا منها وهي أنه ومع بداية الثمانينات وحتى التسعينات ظهرت الأفكار الجديدة على أنقاض سقطات الاشتراكية والمتعاطفين معها في المعتقد ورواد نماذج التنمية الوطنية القائمة على الشعبوية ودمجها في مركبات التصنيع والتقليص من الواردات هذا ما أتى أكله في دول شرق آسيا بينما وقعت الدول النامية في فخ المديونية وظهور حلفاء

[1]– محمد عبد الشفيع عيسى، المرجع السابق، ص 3-4

[2]– محمد عبد الشفيع، المرجع نفسه، ص 4-5

جدد للرأسمالية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتعافي الرأسمالية من أزمة التضخم وصرع المعسكر الاشتراكي مع مطالع التسعينات وهذا بسقوط الاتحاد السوفياتي.

– بعد ذلك عمدت الدول الرأسمالية للنظام الحر في معالجة أزماتها وهذا لنشر العولمة كسبيل تكنولوجي لتحرير الأسواق العالمية وتعزيز القدرة التنافسية على المستوى الوطني[1]

– تعزيز التنافسية الأمريكية أيضا من خلال الشركات متعددة الجنسيات مصدر التنافسية المنتقلة عبر الدول وأيضا الاستثمار في التكنولوجيا داخليا لتشمل الصناعات الأقل تطورا وأمام هذه الانجازات والتقدم والتعافي من الأزمات سعت بعدها على معالجة مشكلة الديون بالنسبة للدول النامية والناشئة ببرامج تساعدها على الهيكلة وفق النظام الجديد وتحقيق تنمية فعالة وانتشال هذه الدول من هول الحروب والفقر لذا هدفت هذه البرامج إلى تحقيق التنمية البشرية.

– من النظريات التي وجدت خلال التطور التاريخي والأحداث المصاحبة لتطور مفهوم التنمية ومعالجته في شقيه الاشتراكي والرأسمالي كونهما أبرز الأحداث وأهمها وهذا في محاولة كلا الطرفين تحقيق التطور والتنمية والتسامح الآخر ومن بين هذه النظريات:

النظرية السيكولوجية: يتجه أصحاب النظرية إلى أن التغيير لأحداث وترسيخ مفهوم التنمية لا بد من زرع الخصائص السيكولوجية التالية:

– زرع الفهم والمفاهيم[2] مثل المثل العليا وشمولية الفكرية وتقييم الوقت وإدراك الإنسان بخصائص بيئته وفرض منطق الحياة بها والعقيدة في العدالة والإيمان بقيمته كونه العنصر المغير.

– الرغبة والدافع في الانجاز، الروح التجارية لرجال الأعمال والاستعداد لخوض المغامرة والعمل الجاد والمستمر.

– الرغبة في اكتساب الخبرات الجديدة من أجل الابتكار والتغيير وهذا من أجل تحقيق مكسب تحقيق الذات، التعاون والثقة في الغير.

[1]– محمد عبد الشفيع، المرجع السابق، ص 5-6

[2]– نفس المرجع السابق، ص 5-6

– لذا فلكيان الذي يسعى إلى إحداث طفرة وتنمية بمفهومها الشامل عليه أن يحرص على توطيد هذه العناصر وتكشيف العمل من أجل كسب ثقة العنصر المغير (الإنسان) بغية كسب خبرات جديدة والانفتاح على العالم وما يحمله من متغيرات

النظرية الاجتماعية: تعتبر ركن أساسي كونها حركة نابعة من المجتمع وهي نابعة من إدراك الفرد لواقعه المختلف ومشاركتهم في التغيير أصحاب أن الواقع المتدني والحاجة إلى التغيير هي الحافز الدافع المجتمع إلى تحقيق أهدافه من التنمية[1]

– ويرى كونت بأن دافع الإنسان إلى التجريب هي الديانة التي تجمع الإنسانية بحيث يمكن على ثلاثة ركائز أساسية هي (النظام والتقدم والحب) والتجريب تنبثق منه تنظيم الحياة وتوجيه الأخلاق والسلوك من أجل الخدمة الإنسانية وتحقيق التطور وتعتبر هربرت سبنسر أن المجتمع الإنساني كائن حي ينمو ويتطور وفي خلال ذلك ينتقل من التجانس إذ يتأثر بعوامل داخلية مثل الأمور التي يتعلق بالتكوين الطبيعي لفرد والعاطفي والعقلي أما العوامل الخارجية فتتمثل في البيئة الجغرافية وظروف المجتمع المناخية والخ... التي تؤثر على سلوك الأفراد.

النظرية المادية: مع تطور المجتمع الذي يرى بصور عديدة منها (البدائية، الرق الإقطاع ثم الحرية الفردية ثم خلفت إلى الاشتراكية) لم يكتف ماركس بهذا التصور بل أكر على أن الحافز المؤثر في تركيبة التنمية تتمثل في الصراع الطبقي من أجل الحصول على حتمية الابتكار والتنمية والتطور وهذا الأمر لا مفر منه.[2]

النظرية المثالية: ويرى أصحاب هذا الاتجاه بأن القيم والأخلاق هي الدعامة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتغيرها بعد من الأساسيات لخلق مجتمع حديث وهذا ما رؤاه ماكس فير، بحيث يتناول طبيعة العلاقة بين القيم والأخلاق.

النظرية التطورية: يمثل والت روستو هذا التوجه والذي أكد بأن المجتمع حتى يصل إلى درجة النمو لا بد من مراحل وهي: المجتمع التقليدي، التهيؤ للانطلاق، الانطلاق، مرحلة الاستهلاك الواسع الوفير

[1]– أ.د محمد نبيل جامع، نفس المرجع السابق، ص 11

[2]– كمال التابعي تغريب، المرجع السابق، ص 175-177

أما يانج فيقسم مراحل التطور إلى خمس وهي:

- التوازن التقليدي
- ظهور قوى مخلة بهذا التوازن
- اختلال التوازن وظهور الاضطراب
- الانطلاق نحو النمو الذاتي المنتظم والمستقر وتحقيق التوازن
- الوصول إلى النمو والتوازن

النظرية الانتشارية: وينقسم العالم فيها إلى عالم متطور وحديث وعالم متخلف مطالب بأن يلتحق سابقه ويحقق نفس التطور بحيث يكون مسار التطور من التقليدي إلى الحديث وهذا من خلال وسائل الاتصال الجماهيري والتعليم والسياحة.

النظرية الرأسمالية[1]: يرون أصحاب هذه النظرية الذين يؤكدون ما جاءت به النظرية الاستثمارية من حيث انتقال عملية التطور من الدول المتقدمة إلى المتخلفة كونها تعيش تخلفا اقتصاديا وسياسيا والخ من المجالات الأخرى والتقليد هو أنجع وأسرع سبيل للخروج من أزمتها التخلفية نظرا لافتقارها إلى الموارد المالية أو التكنولوجيا أو الخبرات اللازمة لمبدأ الانتقال حسب النظرية يكون وفق الحرية الاقتصادية للأفراد أي إطلاق العنان للمشاريع الخاصة وخلق جو للمنافسة مما يتيح إلى خلق فرص وفضاءات إنتاجية تعطي دفعا لتحسن مستوى البطالة والمعيشي وقد عرف أصحاب هذه النظرية التنمية بأنها هي ضرورة أهداف المسطرة لتحقيق طاقة تقع المستوى المعيشي وبلورة الفكرة التنموية في الحرية الفردية وهذا دون التدخل المطلق للدولة"

النظرية التحديثية: هنا لا يمكن اعتبار الاختلافات العقائدية والإيديولوجية كعائق إلا بعد تجاوز مرحلة الانطلاق للوصول إلى مرحلة التوسع أي الاستقلال من التبعية وبهذا الشكل تحقيق هدف النمو والتنمية[2]

[1]- دوني عبد الرحيم الحنيطي، التنمية إلى بقية وإدارة تبادل المعرفة، الأردن، جامعة مؤتة، ص 16

[2]- بن صالح الأقذاري، التنمية الريفية في الجزائر الواقع والأفاق، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2015/2014، ص 28

نظرية التبعية: أصحابها أكدوا بأن استتراف الخبرات واستعباد الشعوب هو الذي أدى إلى تخلف وتقهقر تلك الدول من قبل الغرب المتطور والذي استغل هذا من أجل دفع عجلة التنمية على حساب تخلف الآخرين.

من خلال التعاريف السابقة والمترجمة لنظريات على الرغم من اختلاف توجيهاتها إلا أنها ركزت على أن الفرد هو أساس التغيير المفدي إلى التنمية كونها غريزة فطرية تولد معه تدعوه إلى الابتكار من أجل تحسين وضعه والانتقال إلى الأحسن والمحافظة على وضعه المتميز فسبيل النمو والتنمية هو .بمدى تحمس الفرد واقتناعه بضرورة التنمية.

المطلب الثالث: مقومات التنمية المحلية وأهدافها

تتمحور المقومات في مدى اهتمام الدولة في تقويم والمساعدة في النهوض ببعض القطاعات كل حسب بعده المحلي بحيث للتنسيق بين مواردها وطاقاتها فكل منطقة بها تتميز على غيرها إذ أن السياسات المخصصة للهضاب كسبت كغيرها بالجنوب وقد ارتبط مفهوم التنمية المحلية بالحكم الراشد والذي يقوم على عقلنة استعمال وسائل الإنتاج المتاحة بغية الوصول إلى النتائج المرجوة تخدم مصالح الفرد[1]

– يعطي البعد الاقتصادي مقوما أساسيا في بناء عملية التنمية ويتمركز هذا البعد في الموارد المائية والطاقوية والمنشآت التي تخدم التنمية وكذا المواصلات والمرافق العامة وتطور النظام المصرفي وقوة العمل وتوفر السيولة المالية من رؤوس الأموال المشجعة على الاستثمار والخ[2]، فإدراكنا بالارتباط الوثيق عنصر التنمية بالمعطيات الاقتصادية لكن هذا وحده لا يكفي إذا لم يكن هنالك حسن الأداء الوظيفي والنظام الاجتماعي برمته.

– الآن المفهوم البشري كطرق في معادلة التنمية وهذا ما أشارت إليه تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إذ تتمثل في توسيع خيارات الناس والمحددة بخيارات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية كما أعطى الدكتور رجاني عبد الرسول ثلاث أبعاد تضمن التنمية البشرية وهي:

– تكثيف فكرة التنمية لدى الناس من خلال بناء قدراتهم

[1]– مليكة فرعش، دور الدولة في التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية جامعة قسنطينة 2012/2011، ص 40-49

[2]– كمال التابعي على المكاوي، علم الاجتماع العام، القاهرة، دار النشر الالكتروني، ص 265

– التنمية من أجل الناس لما تؤكده من ضرورة العادل لثمارها

– احتكاك بين الناس مما يؤدي إلى توسيع خياراتهم وتعميم مشاركتهم في اتخاذ القرار.

وهذا ما ذهب اليه هوب هاوس الذي أكد بأن التوافق في العلاقات الاجتماعية يؤدي إلى إحداث التغيير وتشديد أواصل العلاقات الاجتماعية.

ولتحقق ذلك يرى هوب هوس أنه لا بد من توفر معايير وهي:

– التعداد السكاني وهو أمر يساعد على التخصص الوظيفي في خدمة البيئة المحيطة

– مشاركة الأفراد بحرية سواء في مجال الفكري والمبادرة ومشاركته الفعالة والايجابية في العملية التنموية ويؤكد على أن التنمية هي المعرفة التي يمكن بواسطتها اكتشاف السيطرة على الموارد البشرية والمادية وهذا من منطلق مبدأ التعاون[1]

– تحقيق التنمية وإشباع حاجات الأفراد في ظل ابتكار والتعاون الذي يولده المجتمع الخاضع لبيئة محددة يعتبر أمر مهم كونه يحقق التكامل والاستقرار السياسي مما يسمح لتكييف الأوضاع وتسخير المتاح وتنظيم القوانين المساعدة على التنمية والتكامل مما يخلق فضاء ملائم للتخطيط وتوجيه المسار الاقتصادي من قبل الحكومة إذ أكد جابريل الموند بأنها التزايد في مستوى التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي في النظام السياسي والذي يمكنه من تحقيق الغايات الاجتماعية والاقتصادية أما لويسيان باي بأنها زيادة النظام السياسي في قدراته بهدف تسيير شؤون العامة وتلبية المطالب بما يعني بأن السياسة هي تلبية للمطالب الشعبية في شكل حلول والتدخل لفض النزاعات والأزمات وضمان الاستقرار الوضع مما يتلاءم مع الاستقرار السياسي، تتم باشتراك الفاعلين الرئيسيين في العملية التنموية سواء في السلطة أو المعارضة وعدم إنشاء أحد إذ أن التنمية الشاملة تقتضي مشاركة الرجل السياسي والاقتصادي والمثقف بحيث تتداخل فيها التنمية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فهذا التداخل يمكن أن يفهم على منحى تنمية وطنية من اختصاص الإدارة المركزية وأخرى محلية يتم فيها التنسيق بين الجهود الفردية والجماعية للمواطنين مع جهود الحكومة من أجل تحقيق التكامل المنشود[2].

[1]– بن صالح الاخذاري، مرجع سابق، ص 18

[2]– جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر، برج الكيفان 2014،ص ص 16-17

وبالتالي بعد هذا أن التنمية المحلية الغاية المبتغاة من الدولة والمسطرة في جدول أعمالها تجتهد لها الحكومة في تنمي الجهود بحيث تشمل كل الأطياف الفاعلة باختلاف مستوياتها وثقافاتها لتحقيق التنمية في تجميع المجالات دون استثناء حتى تحقق التوازن هذا التنسيق الحاصل بين أطراف المجتمع يتم حتى لا يحدث تداخل في الصلاحيات مما يعبر عن التفاعل الايجابي بين الجهود وتحقيق التنمية في كافة المجلات

المبحث الثاني: أفكار حول التنمية الريفية

المطلب الأول: تعريف التنمية الريفية ومقوماتها

بعد تطرقنا إلى مفاهيم وأراء وأفكار بسطت لنا معنى التنمية ومقوماتها ومختلف النظريات التي أعطت أبعادا الدوافع ومقومات التنمية وجب في هذا المبحث تناول مفهوم الريف أو المجتمع الريفي وكيف تحدث عملية التنمية

- أشار ابن خلدون (1332-1406) إلى أن الريف يكون بضواحي المنطقة الحضرية ويكون اختصاص أهل الريف الزراعة والرعي وهو أمر ضروري لهم عكس الحضر الذين يشتغلون بالصناعة[1]

- هربرت لسنسر (1820-1903) يرى أن المجتمع الريفي هو زراعي تكون البساطة ميزته ولا يتأثر بالظروف الخارجية بشكل كبير[2]

- دور كايمي يري بان المجتمع الريفي يفتقر إلى عنصر التكنولوجيا الذي يحرك الحياة الاجتماعية وهو مجتمع تحاكمه العادات والتقاليد وقواعد الجماعة[3]

فرديناند تويتر قسم المجتمع إلى جزئين قسم حضري وقسم ريفي وأكد الجزء الحضري فهو قائم على التجارة، لكن قد لاقت هذه الرؤية انتقادات من قبل علماء الاجتماع كون ان رؤية فرديناند ما هي إلى رؤية مبدئية لا يمكن الاعتماد عليها كونها أهملت عامل التغيير.

[1]- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، الجزء1، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، 1999

[2]- عبد الحميد بوقصاص، النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي، الحضري، مخبر النمية والتحولات الكبرى المجتمع الجزائري، جامعة عنابة ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، ص 21-22

[3]- عبد الحميد بوقصاص، مرجع سابق الذكر، ص 24-26

بعد هذه المفاهيم نتطرق إلى أصل وجذور الريف

أصل الكلمة لغة: وتكون في المعاجم العربية في صورة الخصب والسعة والمأكل وهو أرض فيها زرع وماء وقد وردت كلمة الريف في القرآن الكريم بلفظ البدو في سورة يوسف فقال تعالى على لسان سيدنا يوسف عليه السلام "وجاءكم من البدو".

وجاء في الصحاح للجوهري: "الريف أرض فيها زرع وخصب ونقول رافت الماشية أي رعت الريف وأريفنا أي صرنا إلى الريف"[1]

تعريف الكلمة اصطلاحا: لا يوجد اتفاق حول كلمة الريف مفهومه نظرا لظروف الريف المختلفة من دولة لأخرى ففي الجزائر ليس كغيره في بلجيكا أو بريطانيا اذن لا يمكن وصف أو إعطاء مواصفات أو معايير حول الريف تنطبق في العديد من الدول لكن لوري نيلسون أكد على أن في تعريفه للمجتمع الريفي أنه يتكون من مناطق تجتمع فيها درجة الالفة والعلاقات الشخصية على رسمية [2] وكذلك خصائص أخرى:

- البيئة التي تشمل على الأقل 260 نسمة
- العلاقات تكون فيها مباشرة
- الزراعة هي النشاط الملازم أهل الريف.

وبعدها جاءت بعض المفاهيم المتصورة للريف منها:

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية : اعتمدت في تعريفها على معيار حجم السكان وهو الذي يحدد المناطق الريفية وهم يعيشون في جماعات أقل من 2500 نسمة أي كل الفلاحين والمزارعين وغيرهم[3]

تعريف هيئة الأمم المتحدة وضعت هي أخرى معيار التمييز في الحجم السكاني الأقل من 200 نسمة وأضافت أنها لا تبعد عن جارتها من المنطقة الريفية سوى 200 متر

[1]- إسماعيل بن حماد الجوهري الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية تحقيق احمد عبد العقار عطار جزء04، طبعة ثانية، ص 1367

[2]- محمد الجوهري وآخرون علم الاجتماع الريفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع طبعة الأولى، 2009، ص 78

[3]- السيد رشاد غنيم، دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الامعية، الطبعة1، 2008، ص60

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحيث تستخدم هذه الأخيرة ثلاث معايير في تصنيف الريف:

- معيار الكثافة السكانية وقد أعطت قيمة لذلك بحيث سكن 15 فرد/كلم
- تتميز بالبعد عن المدن
- الزراعة هي النشاط الرئيس في الريف

تقاربت المفاهيم في تصور ذلك إذا أن مفهوم منظمة الزراعة FAO ومنظمة التغذية واليونيسكو UNISCO يعطيان صيغة جديدة للمجتمع الريفي بأنه "سكنات متباعدة لا يتجاوز عدد سكانيها إلى 10 ألف نسمة طبعا في الريف المليئ بالمزارع والمراعي وأنهار والجبال وحرف الرعي"[1]

وطبيعة التجمعات ونوع نشاطاتها هي المعيار الرئيسي للفصل بين مفهومي المنطقة الحضرية والريفية ورغم الاختلاف بين الريف والحضر لكن هناك تصورات جانبية يتشابه فيها الريف مع غيره في أي بلد آخر مهما اختلفت التركيبات السكانية والوسائل المستعملة أو حتى طبيعة بناء المسكن التي تعود إلى خصوصية المنطقة وطابعها الإنساني والتكوين إلى أن غاية المزارع هو الرعي والزراعة والاتصال التراكم مع الطبيعة رغم ما عمله من نقابات سلبية وايجابية وجب التكيف مع الحالتين:

هذا ما لمحنا إليه في الريف فكيف للحضر المنتمون أو ذوي الانتماء الريفي الذين تخلو عن ماضيهم الريفي لغاية ما أو ظروف ما أو دفعتهم إلى ضرورة التمركز بالحضر أما لتوسع تجارة اوجب الاكتشاف أو مغامرة التخصص في أعمال جديدة أو دافع تعليمي يستدعي الاستقرار بالمدينة فكيف لهذه المجموعة الجديدة ذات التركيبة الريفية أن تؤثر في الوقت ذاته على الريف وهذا كنظرة على بعض الجوانب الشكلية التي يمكن تميز الريف عن الحضر.

فهناك رأي آخر اجتهدوا وأدلوا في بحثهم بمعايير تصنيفية كذلك بحث نظرتهم تمحورت في:

الجانب التقسيم الجغرافي للمناطق بحيث تكون مناطق الريف خاضعة إلى إدارة محلية ولا تعتبر مركز من المراكز الإدارية[2] طبعا دون أن تتجاهل طبيعة المهنة فالحضر ترتكز على الصناعة والتجارة على عكس الريف الزراعة وبعض الحرف كالرعي.

[1] - Claude sauvageon et Patricia Dias da Graca. Indicateur pour la planification de l'éducation pour les populations rosales. Une guide pratique. FAO-UNESCO-TIPE. Juller p 15

[2] – السيد رشاد غنيم، دراسات علم اجتماع الريفي، مرجع سابق، ص 61-62

– لتأثير حجم السكان على التمييز بين الريف والحضر تأثير أساسي بحيث حسب التعريف السابق فإذا وصلت إلى عدد معين انتقلت إلى صفة الحضر أما إذا كان دونه تجمع ريفي فحسب الديوان الوطني بالجزائر في إطار إحصاء السكان إذا تعتبر بلدية حسب الديوان كل من حازت على هاته الشروط[1]

– أن يكون الحد الأدنى للسكان 500 نسمة هذا في المركز

– أن يكون عدد العمال من غير المهن الريفية حوالي 1000 عامل بمختلف نشاطات

– وجود مركبات إدارية اجتماعية ثقافية...الخ

– الريف تكون نسبة التحضر فيه أقل من 50%

– معدل متوسط الكثافة السكانية أقل من متوسط المنطقة التي تنتمي إليها

المطلب الثاني: واقع التنمية الريفية الاشتراكية واقتصاد السوق

تولي التنمية الريفية على جميع الأصعدة لم يكن وليده فرضيات عشوائية بل جاء جراء اقتناع الجزائر منذ استقلالها أنه لا بد من النهوض بالقطاع الاقتصادي خاصة ألفلاحي وتخصيص برامج ذات جودة في الأهداف ووفرة في الدافع وهو الوصول إلى تحقيق اكتفاء ذاتي لشعب عانى ويلات الاستعمار الذي مارس عليه كل أشكال التجويع والترهيب والسلب بعد ما كان هذا الشعب زراعي يعتمد على معطياته في توفير حاجاته وتحقيق الوفرة أصبح استهلاكي بفعل النظام الاقطاعي كما أدى إلى تجويعه.

لقد غلب على الفكر الاقتصادي الطابع الزراعي الذي يشتمل على عناصر التكامل بين الإنتاج والاستهلاك ولكن بفعل التشوهات التي تعرض لها أصبح استهلاكي بالدرجة الأولى ومع تطور الأوضاع وتغير موازين القوى أصبح لهذا الشعب حكومة ودولة تحكمه وتسيره لكن عانت هذه الأخيرة أمام اقتصاد منهك ومخرب لذا سنستعرض جل السياسات المنتهجة في ظل التوجهين.

[1]– عبد اللطيف ين أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد أناس، مركز للأبحاث في الاقتصاد التطبيقي، المؤسسة الوطنية المطبعة التجارية، ص 152

– من بعض المخلفات والآثار التي تميزت في الحقبة الاستعمارية:[1]

– تغير الهيكل الاقتصادي الجزائري إلى اقتصاد استهلاكي داخليا ومنتج لصالح المصالح الأوروبية

– استحواذ الكولون على جل الأراضي الخصبة وسلبها من الجزائريين

– تخلف الجانب الفلاحي الجزائري أمام نظيره الفرنسي كونه يعتمد على أجود الوسائل وأحدثها

– تدهور المستوى المعيشي للجزائريين وانتشار الفقر والبطالة والجوع لكن ونتيجة لثقل المستعمرات الفرنسية والحربين العالميين الأولى والثانية والأمر الذي أدى إلى ميلاد التوجه المسلح بمعطيات جديدة وباستغلال الظروف الدولية وكرد فعل قامت السلطات الفرنسية بعامل الإغراء من خلال مشروع قسنطينة الذي هدف إلى إنشاء مشاريع ضخمة وتنموية في جميع المجالات يهدف القضاء على واقع الفقر والجوع في الجانب الجزائري ومحاولة القضاء على أسباب الثورة لكنه باء بالفشل نتيجة التفاف الشعب حول الثورة بما أدى إلى انتصارها وفرض قوانين عليها منها ما جاء في اتفاقية أيفيان وهي استكمال مشروع قسنطينة مما أسهم نوعا ما في دفع وسائل التنمية إلى تحقيق نوع من التنمية بالرغم من شكل القطاعات الحيوية والعامة نتيجة تعطل الإدارة والمشاريع الهامة جراء فرار المعمرين ذوي الاختصاص مما أدخلهم في مرحلة من الغموض والبطء نوعا ما في صورة الأحداث الهادفة إلى بداية التعمير والتي استثمرت من 62-65

أثر التصحيح الثوري 19 جوان 1965 الذي كان من بين قراراته هو انتهاج النهج الاشتراكي وأمام الكم الهائل من الإرث المخلف من قبل المستعمرين من مزارع ومؤسسات ومصانع رغم عدم كبر حجمها هذا ما دفع بالدولة إلى محاولة استغلال هذه المعطيات من خلال العديد من السياسات.

سياسة التسيير الذاتي:[2] نتيجة للفراغ الذي تركه المعمرين لممتلكاتهم ومحالات نشاطاتهم مما أدى إلى شغور هذه الممتلكات والاستفادة منها بعد الاستقلال.

"وهذا من خلال مراسيم ونصوص وقرارات تبسط الدولة هيبتها على هاته الممتلكات منها مرسوم 24 أوت 1962 من أجل حماية الممتلكات الشاغرة من النهب عمدت الجزائر في هذه الفترة إلى تنظيم

[1]– خيري عزيز، قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي مصر والمغرب العربي، دار الأفاق الجديدة، بيروت، الطبعة1، 1983، ص 146-149

[2]– محمد السويري، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان مطبوعات الاجتماعية 1990، ص 120-121

كيان الدولة من خلال أجهزة فعالة منها إنشاء مجلس الثورة 1965 وإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس البلدية 1966 واعتبار أن التخطيط هو أحسن أداة التجسيد الرؤى الاستثمارية والتنموية بحيث وصل في هذه الفترة أي غزاة الاستقلال إجمالي المزارع الممتلكة من قبل المعمرين إلى حوالي 782 ألف هكتار من الأراضي الزراعية.

– تبنت الجزائر التخطيط كوجه اشتراكي يجسد تدخل الدولة بشكل كلي وفوري في جل معطيات السوق بل تملك حتى الميكانيزمات المؤثرة في قانوني العرض والطلب وهذا يخلق مؤسسات تعتبر نافذة الدولة على الاقتصاد أو بالاعتماد على مؤسسات من الموروث الاستعماري تتمحور في مؤسسات عمومية صناعية وأخرى خاصة بالتسويق تحتكر نشاط التوزيع والاستيراد والتصدير مما ينجم عنه تقلص دور القطاع الخاص وانحلال نفوذ البرجوازية .

– ومن أجل إحلال نموذج التنمية الفعالة عمدت الجزائر إلى تبني السياسة التأمينات منها تأمم الوحدات الزراعية لكبار المعمرين وهذا في جوان 1963 والمفجرة ب 200000 هكتار مجهزة بأحدث الوسائل واستعادتها بالكامل خاصة الخصبة منها والتي تقع سهول متيجة وشلف وعنابة والخ...إلى جانب كأمم الأراضي تسعت إلى التكامل إلى القطاعات لتحقيق تنمية شاملة وهذا يظهر في تأمم البنوك 1966 وتأمم الشركات البترولية 1967 حتى يحدث تنسيق بين فروع القطاعات وككون أثار فعالة عند تطبيق المخططات الوطنية إذ أول مخطط هو:

المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) الهادف إلى اشتراك العمال في تسيير الأجهزة الاقتصادية ويظهر في حجم الاستثماري المستهدف هو 9.06 مليار دج ولم يهمل هذا المخطط قطاعات النشاطات الاقتصادية وخاصة الصناعية[1]

[1]– ريم قصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة تاجي مختار، عنابة، الجزائر 2010، ص 122-123

جدول رقم (1): يبين المزارع ذات التسيير الذاتي

الوحدة: هكتار بالمائة

الفئات	عدد المزارع	النسبة %	مساحة المزارع	النسبة %
أقل من 100 ه	67	3.1	373000	14.1
من 100 إلى 500 ه	686	32.04	213000	8.1
من 500 إلى 1000 ه	620	28.95	443000	16.86
من 100 إلى 2000 هكتار	510	23.82	711000	27.06
من 2000 إلى 3000 هكتار	236	11.02	743000	28.28
أكثر من 5000 ه	22	1.02	144000	5.48
المجموع	2141	100	2627000	1000

المصدر: شوقي هناء آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، شهادة ماستر جامعة بسكرة، ص 37

وهناك دراسات تعطي تفصيلا عن مدى التباين الحاصل في جانب الممتلكات المعمرين التي استغلتها الدولة في إطار ما يعرف بالتسيير الذاتي أم التخلف الحاصل في الجانب القطاع التقليدي الذي عانى التهميش المقصود إبان الاحتلال والجدول التالي يبين التغير الحاصل:

جدول رقم (2): التغيير الحاصل بين التسيير الذاتي والقطاع التقليدي ابان الاحتلال

نوع القطاع	الوظيفة الزراعية	أفراد العائلة الآخرون	السكان الزراعيون	التوزيع النسبي
التسيير الذاتي	230000	910000	1140000	%18.5
القطاع التقليدي	1050000	3970000	5020000	%81.5
المجموع	12800000	1880000	6160000	%100

المصدر: حسن بهلول، سياسة التخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج2 إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999، ص69

– تعد الانطلاقة الفعلية في تجسيد بعض الأفكار وتطبيقا لما جاء في المواثيق منها ميثاق طرابلس 1962

– مخططات التنموية في ظل التسيير الذاتي: طبقا لما سلف ذكره تحديدا ميثاق طرابلس والذي قام بتقسيم محاور تطوير الزراعة إلى ثلاثة محاور أساسية وهي:

– الإصلاح الزراعي واستخدام الأساليب الحديثة والمحافظة على تراث الأرض الجزائرية فهذه العناصر الجوهرية من الأفكار التنموية البناءة التي تضمنها المؤتمر إلا أنه لم يتضمن مصطلح التسيير الذاتي

– بعدما تم اعتماد أسلوب البرنامج الثلاثي (1969-1966) والذي فقد تركيزه على الزراعة و لم يولها اهتماما حيث مثلت نسبة 16.5 % [1] من إجمالي المخطط والذي ركز بصفة كبيرة على الصناعة والصناعة المصنعة.

– وفي سنة 1964 الذي أضاف صبغة جديدة بحيث أعاد الاعتبار إلى سياسة التسيير الذاتي كونه نافذة نحو الاشتراكية[2]، ففي هذه الفترة حاولت الحكومة الجزائرية الاستفادة من الامتيازات الممنوحة في اتفاقية ايفيان التي أتاحت الفرصة في استكمال مشروع مارشال (1959-1964) وهذا في استغلال برامجه وتوجيهه نحو التنمية الشاملة في خضم ذلك برزت الرهنية في اعتناق الاشتراكية وهذا عبر التحكم في الممارسات الاقتصادية عبر التخطيط المركزي الذي كرس وجسد مفهوم موسع لمضمون التسيير الذاتي بحيث ترك المعمرون حوالي 300 مؤسسة، كما سعت الدولة إلى إنشاء الدواوين مثل ONRA الديوان الوطني للإصلاح الزراعي كذلك مثل ONACO الديوان الوطني للتوزيع كوجه على توسع الدولة في تبسيط نفوذها على الاقتصاد برمته

– بعد هذه الفترة رأى الدولة من خلال التصحيح الثوري 19 جوان 1965 أنه عليها ترتيب أجهزة الدولة لأكثر فعالية مثل إنشاء مجلس الثورة 1965، المجلس الاقتصادي والاجتماعي وترددت خلالها مفهوم جديد هو الثورة الزراعية لمفهوم الإطلاق العنان لتخطي الماضي الأليم والسعي إلى الرقي وإرساء ارتقاء المواطن كريزه أساسية.

الثورة الزراعية: جاء هذا المفهوم لأحد أفكار للاشتراكية المتبناة والمجسدة للتشارك في عملية البناء باعتماد التسيير الذاتي مثلا وتم اختصارها فيما يلي:[3]

[1] - merc écrèment. Dépendance politique et libération économique (1962/85à ENAB.OPU Alger 1986 p 56

[2]– محمد السويدي، التسيير الذاتي فبالتجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، مرجع سابق ذكره، ص 140-141

[3]– خديجة عباس، سياسة التنمية الفلاحية في الزائر، مذكرة ماجستير، جامعة لجزائر، 2013، ص 64

– مرحلة شرح أبعاد الثورة ومدى فعاليتها على الاقتصاد الوطني كإصلاحي قاعدي

– إشراك المزارعين والمواطنين في عملية البناء من خلال تقسيم الأراضي وهذا وفق مقاييس وشرط موضوعية

– تنظيم القطاعات الفلاحية وتحديد المناطق الرعوية والفلاحية بامتياز

وتلخصت فحوى هذه المرحلة بمحاولة إلغاء الضرائب على الفلاحين وتدعيم القروض الموجهة ويظهر بتدعيم أسعار آلات الفلاحة وموادها من أجل دفع القطاع الفلاحي وتثبت القوى العاملة من جهة أخرى

– وقد عمدت السلطات على استقرار المزارع بإنشاء قرى فلاحية أي مساكن تتناسب المحيطة بها وتشير الاحصاءات أن السكنات الريفي المنجزة بين الفترة 67-69 حوالي 2373 سكنا وتم تمويلها على عاتق الخزينة العمومية.

– تأميم أراضي المعمرين 1963 كخطوة نحو تحقيق تنمية شاملة ومستقلة وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية والاعتماد على الذات

– لقد جاءت فكرة الثورة الزراعية بعد الفشل السريع لسياسة التسيير الذاتي الذي لم يأت أكله بحيث لوحظ انخفاض في مرد ودية الإنتاج في كثير من المزارع وهذا نتيجة اعتمادها وبشكل أساسي على الأمطار وهذا تزمن مع فترة الجفاف المتكررة مما تسبب في ندرة للمياه وتقلص المساحات المزروعة نظرا لزحف الاسمنت عليها، تم تسجيل في انخفاض للحبوب بنسبة 11% سنة 1964 مع تمركز الجهاز الإداري الضخم بالمدن مما اعتبر امتداد البيروقراطية إلى كل القطاعات مما تسبب إلى حدوث نزيف حاد في الخبرات المؤهلة أي حوالي 45 ألف [1] عامل مؤهل وإطارات.

ومما أكد فشل السياسة التسيير هو المشاركة الضعيفة للقطاع الزراعي والذي قدر ب 2.4 مليار دج سنة 1969 في الناتج الإجمالي على غرار القطاع الصناعي والذي قدر حجم مشاركته ب 6.1 مليار دج مما انعكس في انخفاض صادراتها مقارنة ما تم تسجيله سنة 1959[2] أصدرت الفاو إحصائيات

[1] - NADIR MOHAMED TAYEB L4AGRICULTURE DANS LA PLAUIFICATION EN ALGER 1967 A 1977 OPL 1982 ALGER P 03

[2]– حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة، مرجع السابق، ص 107-110

تؤكد تواجد الجزائر بالمرتبة الخامسة الأقل نموا في الإنتاج الفلاحي في الفترة (61-69) بمعدل 14 % مقارنة بالأشقاء كالمغرب 4.8 % وتونس 1.4%.

هذه المؤشرات سالفة الذكر من الفشل التسيير الذاتي كان لها اسباب أسهمت في انحراف المسعى الحقيقي للتنمية لسياسية التسيير المنتهجة والتي اعتبرت فريدة من نوعها في الوطن العربي وقد كتب "ميشيل لوني" في كتابه (الفلاحون الجزائريون) وهذا حول طريقة التسيير الذاتي وهذا بناحية وهران وقد جاء ما يلي:

"كانت لجان التسيير تعمل بانتظام وتسود بين العمال الروح التعاونية وحتى لجان التسيير التي تبدو وظائفها صعبة يلاحظ أن اتجاهها الجماعي في العمل أقوى من اتجاهها الفردي"[1]

لكن ما يعاب على الطريقة أنها لم تعط للعمال الحرية المطلقة بتسييرها رغم تدعيمها بقوانين تحفظ ذلك وهذا بتدخل المؤسسات خارج قطاع التسيير الذاتي أدى إلى فشل هذا النوع من التسيير التي تميز بنوع من المركزية والبيروقراطية.

جاء تصريح هواري بومدين في أكتوبر 1965 والذي أكد بان السياسة الزراعية المنتهجة من قبل أحمد بن بلة كانت فاشلة مستدلا ومقارنا بين ما كانت تدره الزراعة من مداخيل قبل 1962 حيث تراوحت مداخيلها إلى 100 إلى 128 مليار فرنك عكس ما بلغته بين 1962 إلى 1965 حوالي 10 مليار فقط مستخلصا بأن سياسة التسيير الذاتي كان مجرد نظرية[2] وجاء ذلك مع طرح جديد يضمن تغير في العلاقات الإنتاجية للزراعة وهي الثروة الزراعية.

نتائج الثورة الزراعية:

يذهب البعض أن هذه الثورة ما هي إلا إيديولوجيا سياسية لا تمثل بأي شكل من الأشكال الفلاحين بالإضافة إلى الارتجالية في إنشاء وتشكيل التعاونيات والاهتمام بالكم على حساب النجاعة بحيث فقدان الفلاح للثقة في السلطة الممنوحة له في المشاركة بإنجاح الثورة كونه ليس مالك وهذا أكبر حافز لخلق القيمة المضافة[3]

[1]- محمود السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية، مرجع سابق، ص 184

[2]- خيري عزيز: قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي مصر والمغرب العربي، دار الأفاق الجديدة، بيروت، الطبعة1، 1983، ص 166

[3]- رشيد زورو، الهجرة الريفية في ظل التحولات الجدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علم اجتماع جامعة قسنطينة، الجزائر 2007-2008، ص 156

بالرغم من الانطلاقة المبنية على استبدال المخططات السابقة بأخرى جديدة أكثر شمولا ووضوحا تمثلت في تحقيق الأمن الغذائي كهدف رئيس نحو الاستقلال الاقتصادي

فمجمل أهداف الثورة الزراعية ذات الاعتناق الاشتراكي تم تحقيقه لكن من الجانب الاجتماعي دون أن تحقق أي قفزة في الجانب الاقتصادي يرجع المحللون ذلك للأسباب التالية:

- النوعية الرديئة للأراضي المستغلة
- نقص التأطير الكفاء والأجهزة الحديثة للقطاع
- نقص التوعية وللمستفيدين
- مع صدور المنشور الرئاسي رقم 14 الصادر 14 مارس 1981 والذي يهدف إلى إعادة هيكلة القطاع الفلاحي بحيث يعمد على التسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين وسعت إلى إعادة الهيكلة لتحقيق الأهداف التالية:
- تسجيل السلبيات المسجلة في القطاع الفلاحي وتطهيرها
- اعادة تنظيم العقاري للأراضي الفلاحية الأرض لمن يخدمها
- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي وذلك بمنح الاستقلالية للقطاع الفلاحي وهذا بإعادة النظر في أطر التسيير بعض التعاونيات الزراعية للقطاع العام مع تفعيل القوة العاملة كدمج العمال الموسومين كعمال دائمين.
- منح الحكومة قروض من قبل الحكومة عن طريقة الشركة الزراعية للاحتياط S.A.P وهذا لتدعيم الفلاحين سواء كانت هذه القروض مثل تقديم البذور والآلات المختلفة والأسمدة.

وكانت امتيازات هذه القروض قبول استرداد قيمة اقرض بشكل عيني وهذا عن طريق شراء المحصول من الفلاح مباشرة وقد قدرت القروض المالية الممنوح ب 170 مليون ج إلى أن أنشأ الصندوق الجزائري للقرض الزراعي سنة 1966والذي بدوره منح قروض بلغت 42 مليون دج بين 66-67[1] وشارك في عملية التمويل ومنح القروض البنك الوطني الجزائري الذي نشأ 1966 حيث

[1]- محمد السويدي التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، مرجع سابق الذكر، ص 163-164

بدأ في التمويل الفعلي 1968 حيث بلغ المتوسط السنوي لمجموع القروض الزراعية بين1968-1969 ما يزيد عن 2 مليار ج

ثم بعد ذلك توالت مرافقة الفلاحين وتدعيمهم وتوسع إعادة الهيكلة في القطاع الفلاحي لتشمل مختلف هيئات الإدارة الفلاحية الفنية ومؤسسات الدعم والإسناد التي لها علاقة بالفلاحين مثل دواوين وتعاونيات فلاحية قصد تحسين وضعيتها ورفع فعاليتها وهذا بغيت الإشراف والمتابعة الجيدة لمختلف القطاعات الفلاحية بحيث تضم المزارع مهندسين وتقنيين.

أما بالنسبة للمؤسسات التي اهتمت بتدعيم ومراقبة ومتابعة هذه المزارع فعلى اثر إعادة تنظيم هذه المؤسسات أصبحت تضم ما يلي:

- الدواوين الجهوية للحليب في الوسط والغرب والشرق
- دواوين إنتاج الزيتون
- دواوين لإنتاج أغذية الأنعام وكذا إنشاء تعاونيات متخصصة في تربية الأبقار والمشاتل...[1]

جدول رقم (3): تطور الاستثمارات في القطاع الفلاحي بين 67-1980

الوحدة ك 10 دج

الفترات	69-1967	73-70	77-74	79-78
مبلغ الاستثمارات	9.16	84	110.22	95.63

المصدر: رواج عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006، ص 97

بالرغم من البرامج المكثفة والموسعة في إخراج القطاع الفلاحي من نفق التأخر والركود وتحفيز التنمية إلا أنه اثبتت كل هذه المساعي بفشلها وعدم تحقيق مبتغاها نظرا لغياب صناعات زراعية وانخفاض معدلات التكثيف الزراعي وغياب استخدام الأساليب الحديثة مما أدى إلى انخفاض مستوياتها ونسبها الضئيلة في الصادرات مما دفع الحكومة إلى إجراء القطيعة والتوجه نحو الاقتصاد الحر وهذا عبر

[1]- خديجة عياش، مرجع سابق، ص 65-66

إصلاحات جذرية وهذا بدأ من أول اتفاقية مع الصندوق النقد الدولي FMI المؤرخ في 30/05/1989 وهذا ما اعتبر كبوابة نحو الاقتصاد الحر.

المخططات الفلاحية في ظل اقتصد السوق بين 90-2000:

تعتبر هذه الفترة فترة انتقالية من النهج الاشتراكي إلى الاقتصاد الحر وقد أولت هذا التوجه بعض الأفكار والأدبيات التي توحي بالمداخل الفكرية في الاقتصاد الدولي ومن بينها ما يلي:[1]

– **الإصلاح الاقتصادي:** هو التعديل في الاتجاه المرغوب وحسب عرف المؤسسات المالية الدولية هو ذلك العمل الذي يتوجب القيام به اتجاه الصدمة الخارجية ويضمن الإجراءات الوقائية أو الحلول التي تساعد على تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس آليات السوق

– **التكييف الهيكلي:** هو تكييف مع الصدمات والتغيرات الداخلية والخارجية التي تعرفها البلدان النامية بهدف إزالة الاختلالات وتحقيق التنمية

– لقد حدثت عدة تغيرات عالمية وداخلية جعلت من الجزائر تعيد التفكير مليا بالوضع الراهن للنهج الاقتصادي المتبع وتقييم للوضع والإصلاحات ونتائجها حيث لم يتم الوصول إلى الأهداف المرجوة مما جعلها تنتهج النهج الرأسمالي ومن الأسباب التي دفعتها لذلك تمثلت في:

العالمية: –انهيار المعسكر الشرقي وزوال الاشتراكية كنهج اقتصادي

– انهيار أسعار المحروقات

– تثاقل المديونية الخارجية

داخليا:– انخفاض احتياطي الصرف الذي لم يعد يكفي أكثر من شهرين

– اختلال التوازن بين احتياجات السكان المتزايدة من السلع والمنتجات الزراعية

– تدهور المردود الزراعي سواء كميا أو نوعيا

– تدهور الوضع السياسي والذي تمثل في استقالة الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد وإنشاء مجلس أعلى للدولة مع التناوب المستمر على الرئاسة

[1]– سعاد مهماني، تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة 2009، ص 22

– الوضع الأمني الغير مستتب والذي كانت نتائجه وخيمة على الاقتصاد الوطني عموما وعلى الريف خصوصا منها:[1] –عجز في الميزانية حيث بلغ 8.7 % سنة 1993

– الارتفاع المستمر في حجم المديونية حيث سجل حوالي 32610 مليون دولار سنة 1995 حوالي ما سجل في أزمة 1986

– احتلت الجزائر المرتبة الأولى في خدمة المدن بين الفترة 1993-1995

– انخفاض قيمة العملة أمام الدولار حيث انخفض إلى 61 دينار للدولار الواحد سنة 1998

– ارتفاع معدلات البطالة حيث بلغت 1999 إلى 29 %

وبالرغم من المشاكل التي كانت تتخبط فيها الحكومة آنذاك إلا أنها استطاعت أن تحقق جزءا من انجازات والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (4): عدد السكنات الريفية المنجزة

السنوات	عدد السكنات الريفية
1995	48087
1996	32523
1997	26751
1998	33469
1999	39209
المجموع	215009

المصدر: مقال من مجلة دفاتر اقتصادية العدد 06 كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة زيان عاشور، الجلفة، مارس 2013، ص 38

استطاعت أن تحقق ما تم الوعد به في طريق التنمية وهي إبقاء السكان في الريف وتوفير المساكن بالرغم من الأوضاع الأمنية المسببة للهجرة بدلا من تركهم لأراضيهم وعمدت مع مطلع 1990 إلى إيجاد مناخ ملائم للحد من التجاوزات السابقة والتي باءت بالفشل تمثلت في:

[1]– حامد نور الدين، الخوصصة من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية، حالة الجزائر، الملتقى الدولي "اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة 03-04 أكتوبر 2004، جامعة سطيف، ص 8-13

- منح مساعدات للفلاحين المتضررين ماليا وتقديم إعفاءات جبائية وإعادة جدولة تسديد ديونهم
- الاهتمام ببناء السدود واستصلاح الأراضي حوالي 335 ألف هكتار
- الاهتمام بالثروة السمكية وهذا بتطوير نموذج التطوير مصائد الأسماك
- انجاز مشروعين تحت إشراف الصندوق الدولي التنمية الزراعية وهما مشروع تنمية الإنتاج للحبوب والإنتاج الحيواني لأصحاب المزارع الصغيرة بولاية تيارت
- حل دواوين التموين وإنشاء الغرف الفلاحية انطلاقا من مشروع التشغيل الريفي[1]
- إنشاء الديوان الوطني للأراضي الزراعية ONTA 1995 والصندوق الوطني للتنمية الفلاحية.

كما تمخض قانون 1990 الإصلاحي إلى إعادة الأراضي المؤممة والدخول في اقتصاد السوق الحر والجدول التالي نسبة مساهمة القطاع العام والخاص من الإنتاج الفلاحي

جدول رقم (5) نسبة مساهمة القطاع العام والخاص من الإنتاج الفلاحي

السنة	1998	1999	2000	2001
القطاع العام	0.27	0.4	0.45	0.39
القطاع الخاص	99.73	99.60	99.59	99.61

المصدر: شويحي هناء، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة بسكرة، ص 44

الاهتمام الذي أولته الحكومة للقطاع الخاص كشريك في عملية التنمية مقارنة بمساهمة القطاع العام مما يوحي إلى نجاح التجربة في القطاع الخاص رغم تجربته القصيرة.

[1] - omar 3essaoud. La stratigie de developement lural en algerie. Option mediterameenes ser A/n 71 2006. P 79-89

المطلب الثالث: التنمية الريفية بين التعثر والحلول

بعد تدرجنا في تحديد المفاهيم المختلفة للتنمية عامة والريفية على وجه الخصوص بالتطرق إلى أدبيات وصل إليها مفكرين واقتصاديين متطرقين إلى إعطاء أطر حول مقوماتها وكيف تدرجت أساليب ارتقاء التنمية بالجزائر عبر سياسات وتبني إيديولوجيات حاولت عبرها إلى تحقيق فعلي لكل الأفكار الاقتصادية المطروحة والتي مفادها هو دفع الاقتصاد الجزائري إلى الاستقلال من التبعية بما يضمن العيش الكريم وتحقيق الرفاهية لكن هذا لم يتحقق كليا نظرا لبعض العوائق التي ثبطت المسيرة وكان لابد من الحكومة الوقوف عندها وتسخير إمكانياتها لتخطيها.

من بين المشكلات المتنوعة الاقتصادية منها وتمحورت جل محاورها في النقاط الأساسية التالية:

انخفاض مستويات الدخول والفقر:[1] يكتسي الفقر الطابع العالمية فهو محل بحث للحلول من قبل دول العالم مما دفعها إلى عقد العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية مثل مؤتمر القمة العالمية للأمن الغذائي 2009 لروما والذي وضع على سلم أولوياته مكافحة الفقر, بحيث من أسبابه الرئيسية تراجع الدخول منها حال الجزائر الذي تراجعت الدخول والإيجارات المرتبطة بالأرض وظهور مصطلح البطالة الموسمية المتعلق بالزراعة الموسمية إلى جانب اقتصار الريف على الزراعة وفقط دون وجود مجالات أخرى تعوض التراجع الموسمي مثل الصناعة الحرفية.

الصحة الريفية: تقاس المستويات الصحية في أي مجتمع بالعديد منها معدلات المواليد ,الوفيات والأمراض الوبائية[2] وهذا ما لوحظ في المحيط الريفي الجزائري الذي عانى من بعد المستشفيات ونقص فادح في المرافق الصحية.

ضعف الإنتاج: نظرا لندرة رأس المال المشجع على الاستثمار والمحفز على الإبداع بحيث أن الفلاح الجزائري كان يقتصر دخله على الأرض وأدوات بسيطة ومواشي فقط.

نقص فرص العمل ومحدوديتها: يرجع إلى محدودية الإنتاج وعدم حداثة الطرق الزراعية تزايد عدد السكان جعل من الريف يعاني من مشاكل البطالة وعدم تنوع فرص العمل مع قلة الاهتمام المسجل

[1]– محمد سلام أنور أحمد العبيدي، دور برامج التنمية الريفية في تحسين أوضاع فقراء الريف ن نفس المرجع، ص 86

[2]– د. علي فؤاد أحمد: مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ص 67

في الريف خصوصا في مجال الصناعة منها المجال الحرفي وعدم وجود أسواق تدعم ذلك مما يتيح خلق مناصب شغل وتسجيل أيضا قلة المساعدات المالية لتطوير الصناعات الموجودة.

التعليم في الريف: يرى بعض المفكرين أن تنمية الموارد البشرية هي المكون الأساسي والدافع المحفز للتنمية في العالم، بالرغم من اهتمام الدولة بالتنمية الريفية وتحسينها إلا أنها لم تتدارك بشكل كلي هذا العجز في تكوين المادة البشرية

المشاكل الاجتماعية:

- سيطرة الأسرة وشدة المراقبة الاجتماعية وانعدام روح المشاركة بين الأفراد[1]

- سوء فهم لبعض تعاليم الدين خاصة فيما يتعلق بأمور زواج المبكر والطلاق وحرمان المرأة لحقوقها الأمر الذي أدى إلى انفجار الأصوات المنادية إلى تحرر المرأة دون ضوابط مستدين إلى مما جرى في السابق

- فقدان الريف لمقوماته التجديدية نتيجة النزوح الريفي بسبب البطالة والفقر وهاجر معه المتعلمي وذوي الحرف والصناعة الحرة وهذا نحو المدينة

- إعاقة المرأة الريفية من المشاركة في مجال التنمية وهذا راجع إلى الترسبات البالية.

مشاكل ثقافية:

- انتشار الجهل كنتيجة حتمية لنقص المرافق التعليمية
- جهل بدور المؤسسات المتواجدة في محيط الريف من حيث نوعية خدماتها
- هجرة الطبقة المتعلمة نظرا لصعوبة حياة الريف
- انتشار ظاهرة التسرب المدرسي والتوجه نحو العمل مثل الرعي أو الزراعة
- ندرة مصادر المعرفة كما هو الحال بالمدينة مثل الجرائد والمكتبات[2]

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الريفي، ط1، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2005، ص 224

[2]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الريفي، ص 225-226

مشاكل السكن والعمران الريفي:

– التوزيع العشوائي للسكنات وعدم وجود مخطط واضح صعب من استكمال عملية التوعية والتنمية.

– عدم وجود ثقافة المحيط وانتشار الحظائر بالقرب من المساكن

– عدم ربط المساكن بالكهرباء .

حلول للمشاكل التنموية للريف:

فلعلاج هذه العقبات كان لا بد الإلمام بجذورها ودراستها من كل الجوانب بدءا بالاقتصادية

– خلق جمعيات توعية لنشر الفكر ألتشاركي وحظر الفكر التقليدي السلبي

– إنشاء تعاونيات لدعم الفلاح ومسيرة التنمية في الريف بتوفير كل ما يحتاجه من بذور وأسمدة وتسهيل إجراءات اقتناء الآلات الفلاحية

– استعمال الدراسات والأبحاث في تحسين نوعية وكمية المنتوج

– الاهتمام بعمليات التصنيع الزراعي لامتصاص البطالة وحصرها في الريف للقضاء على الهجرة

– الاهتمام بإعداد وجمع المحاصيل من أجل تسويقها في الوقت المناسب

كما هناك حلول للمشاكل الاجتماعية التي اعترضت طريق التنمية منها:

– التوعية الاجتماعية ونشر الثقافة الايجابية لدى أوساط الريف ومناهضة الجهوية في جذور المجتمع وهذا بحملات تحسيسية تشارك فيها أطياف المجتمع المثقفة وخاصة الجمعيات ذات الطابع التربوي والتثقيفي

– حملات تحسيسية على المساجد للحد من الممارسات المسيئة للدين والممارسة باسم العرف

– تفعيل دور الطبقة المثقفة المغب في أوساط المجتمع وهذا بمحاولة نشر أفكار بناءة ذات البعد القومي الفعال.

– محاولة دراسة المشكلات التي تعترض المجتمع الريفي بصفة خاصة والتعمق فيها قصد الوصول للب المشكل واستئصاله بالحوار البناء المبنى على الفكر التشاركي وهذا عبر مشاركة اختصاصيين متفهمين لظروف القرية وأوضاعها[1]

– تفعيل دور الجمعيات الرياضية داخل الأوساط الريفية لكسر الحاجز بينهم وبين المدينة من خلال دورات ومسابقات تجعل من الاحتكاك يولد طاقة شعبوية اندماجية وتكريس أخلاق الرياضة ومبادئها لكسر الروتين والبطالة

– تشجيع المرأة على الإسهام في عملية التنمية والنهوض والحفاظ بالقيم وهذا بتثقيفها وتكوينها

– لقد كان من الجانب الثقافي نصيب من حيث الحلول منها:

– تفعيل برامج محو الأمية ومتابعتهم وتشجيعهم على المشاركة وبقوة

– خلق مكتبات جوارية لخلق فضاءات ثقافية في مختلف العلوم مع ضرورة تكثيف الملتقيات العلمية والأدبية من خلال مسابقات ذات أبعاد محلية ووطنية

– تخصيص حصص إذاعية نظرا لشموليتها وهذا للمجتمع الريفي من أجل تحسيسه بعدم التهميش

– بناء مدارس عبر الأرياف وتشجيعهم لتدريس الأطفال بل يحل الأمر بالعقاب دون الحيلولة لذلك

ومن الأمور التي تجعل من الريف وسط مستقرا هو الصحة والتي لا بد ووجب الاعتناء بها عبر هذه الخطوات

– القضاء على الرمي العشوائي للمزابل وتنظيمها في أماكن محددة

– القضاء على المستنقعات والبرك التي تشكل خطورة على الصحة والأطفال لما تكمله من أمراض وأرضية خصبة الحشرات.

– التخلص من الحيوانات النافقة بطرق حضارية تم باستشارة دكتور بيطري

– تكثيف الدوريات للفرق الطبية المنتقلة عبر الأوساط الريفية سواء للتحسيس أو العلاج.

– إنشاء مراكز صحية قريبة من التجمعات السكانية الريفية الكثيفة مع توفير الأدوية اللازمة.

[1]– ناجي بدر إبراهيم، علم الاجتماع الريفي، مصر، جامعة دمنهور، 2015، ص 265-266

حلول لمشكلة السكن:

- تنظيم القرى والمداشر في مخططات ذات طابع هندسي وجمالي والقضاء على العشوائية
- توفير الكهرباء والطرقات والمداشر لفك العزلة وربط أواصل التواصل بين الأرياف والمدن
- توفير وسائل المواصلات اللازمة وتدعيمهم شبكة المواصلات وهذا بإنشاء محطات[1]

[1]- ناجي بدر إبراهيم، المرجع السابق، ص 269-270

خلاصة الفصل:

بعد مناقشة مفاهيم التنمية وأبعادها وتدرجها التاريخي وانتقالها من النهج الاشتراكي إلى الاقتصادي الحر فجل التحولات مرت عبر الريف وأهمية التنمية الريفية فعبرها يتم تحقيق تنمية شاملة تعمل على زيادة الدخل القومي وبدورها تحقيق الاستقلال الاقتصادي فلا تنمية حقيقية دون وجود أرضية مبطنة بأسس قوية يعتمد على المجتمع المحلي ونستشف من كل ذلك أن هناك ترابط وثيق بين الاستقرار الاقتصادي وجميع الأصعدة وتنمية الريف فبدون هذا لا يتم الوصول إلى أي حد من حدود التنمية.

الفصل الثاني

مدخل إلى التنميـــة الفلاحيـــة

تمهيد الفصل الثاني:

ما عكسه الوضع الفلاحي الجزائري قبل الاحتلال من تقدم واكتفاء ذاتي وثقافة واسعة حول الفلاحية وما آلت إليه إبان الاستعمار من نهك واستغلال بشع ومفرط مع مصادرة الأملاك، الأمر الذي جعل النخب الجزائرية تفكر بعد الاستقلال إلى تأطير كيفية الوصول إلى نتائج تحقق الاستقلال الاقتصادي مع ضرورة تخطي عتبة الفقر وكذا الرفع من كفاءتها الفلاحية ومنتوجاتها كرؤية مستقبلية. وما الاستراتيجيات التي تبنتها المخططات الحكومية إلا صورة تعكس محاولة بناء الفلاحة وتوفير الشروط الملائمة لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، بالإضافة إلى تكييف كافة الوسائل وجميع الظروف للوصول إلى الهدف المنشود، لذا فأي تطور وأي استقرار في مناخ الاقتصاد لا بد له من تحقيق تنمية شاملة إنطلاقا من الفلاحة وجوانبها.

المبحث الأول: مدخل إلى التنمية الفلاحية

المطلب الأول : مفاهيم حول التنمية الفلاحية :

مفهوم الفلاحة: لقد شمل مفهوم الفلاحة نشاطات زراعية مختلفة وعليه

تعتبر الفلاحة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الزراعية التي يمارس فيها الإنسان نشاطه، من أجل العيش و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، وقد لا نجد تعريفا دقيقا وشاملا لبعض الكلمات كالفلاحة والزراعة ويعتبر وجود هذا الإختلاف بين المفكرين، أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تعميق الإختلافات بينهم و بالتالي الوصول إلى نتائج متباينة.

تعريف الفلاحة (الزراعة): ان كلمة الزراعة مشتقة من كلمة Agre اي الحقل او التربة وكلمة cultureأي العناية والرعاية.

1. **لغة:** إن الفلاح من حيث اللغة هو الخير والنجاح و التوفيق[1].

أما من حيث مدلول الكلمة العام، فهو تلك المجموعات التاريخية المتميزة ترتبط بعلاقات طبيعية واجتماعية مع الأرض، وطالما تحررت هذه المجموعات من العلاقات المرتبطة بالأرض إنطلقت في صراعات ضمن علاقات زراعية .فعندما نقول الحروب الفلاحية والثورات الفلاحية كان أساسها هو الحصول على الأرض، غير أن هذا التعريف لا يعكس أو لا يفسر لنا بقية النشاطات الزراعية الحديثة، حيث أصبحت تقتصر فقط على العمليات الخاصة برعاية التربة و أرض، بل تهتم أيضا بنشاطات أخرى كرعاية الحيوان وتحسين النبات و مستلزمات الزراعة من آلات و أسمدة و بذور، وأدوية.

كما أن النشاطات الزراعية تهتم بكثير من الخدمات الزراعية والريفية كحفر الآبار، و التنقيب عن المياه و بناء السدود و إقامة مراكز التخزين و التحويل وشق الطرق و المواصلات و التسويق وغير ذلك من الأعمال و الخدمات اللازمة للنشاط الفلاحي.

[1]– مريم اسماعيل، واقع و افاق تمويل الصندوق الوطني للتامين عن البطالة للقطاع الفلاحي دراسة حالة بوكالة ام البواقي، مذكرة ماستر-1017 2018، ص 8

-تعريف الزراعة حسب منظمة الأمم المتحدة: وهو يركز على المفهوم الحديث و الضيق للزراعة، إذ يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية و البحوث و التدريب و الإرشاد و الإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي و إنتاج المحاصيل و الثروة الحيوانية.

أما التعريف الواسع: فهو بالإضافة إلى التعريف الضيق، نضيف صنع المستلزمات الزراعية وخدمات التسويق و التحويل للمنتجات الزراعية.

غير أننا نلاحظ بأنه كلمة الفلاحة والزراعة لهما نفس المعنى أو المدلول و عندما نقول مثلا المساعدات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي أو الزراعي فإنها تعني نفس الشيء.

إن الزراعة تضم جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون، للنهوض بعملية الإنتاج لتحسين نمو الإنتاج النباتي و الحيواني و ذلك بقصد توفيرها للإنسان.

وعليه فإن الأنشطة الزراعية تقتصر فقط على بعض المسائل الخاصة بالإنتاج، غير أن هذه الأعمال المنتجة لا نجد لها تعريفا بالضبط، فأين تبدأ الأعمال المنتجة و أين تنتهي[1].

وظائف الفلاحة:

تلعب الفلاحة دورا مرموقا في تنمية الكثير من الأنشطة الإقتصادية المختلفة، فقد إستطاعت هذه الأنشطة الزراعية بمنتجاتها المتنوعة من مواد أن تحرك مختلف القطاعات الإقتصادية من صناعة، تجارة وخدمات أخرى.

إذ أن الفلاحة كانت و ستبقى مصدرا أساسيا لتوفير المواد الغذائية الضرورية للسكان.

وإذا كان فيما سبق هناك تعارض بين الريف و المدينة أي بين الصناعة والزراعة، فإنه في الوقت الحالي يحدث العكس فكلاهما مكمل للآخر، إذ لا يمكن الإنطلاق من المدينة متناسين في ذلك الريف، بل لابد من إدماج الريف في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية الشاملة.

[1]– خديجة عياش ،سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دارسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2007)، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر ،2011/2010 ،ص 18.

وفيما يلي سنتناول أهم الوظائف وهي:

-توفير الغذاء

-توفير المادة الأولية لإنطلاق الصناعة الغذائية

-الزراعة مصدرا للعملة الصعبة

-الزراعة وسيلة لتمويل التنمية

-الزراعة تساهم في خلق سوق للمواد الغذائية

-الزراعة وسيلة لتحقيق التراكم في إعادة الإنتاج الزراعي الموسع

-تحقيق التكامل الإقتصادي في إطار عملية التبادل القطاعي

-الفلاحة قاعدة أساسية لإنشاء فرص العمل و التشغيل[1]

التخطيط: هو تصميم المستقبل المؤمن، وتطوير الخطوات الفعالة لتحقيقه.

مزايا التخطيط:

1-طريقة منتظمة لصنع القرارات وحل المشكلات.

2-يجمع بين الخبرة و المعرفة و المهارة، مع توفير الأدوات الملائمة.

3-يساعد في رسم الصورة المستقبلية بما في ذلك المخاطر والمشاكل.

4-يعين في معرفة فرص النجاح و مصادر الخطر.

5-يساعد على وصول محطات ناجحة.

6-يحفز على التفكير في المستقبل بلغة الحقائق و البراهين.

7-يجعلنا نتحكم في المستقبل بشكل قوي.

[1] -لخميسي الواعر ،البيع بالايجار كآلية لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،2014 -2015، ص5

فالتخطيط إذًا عمل مرن ومفتاح للذهن يحث على التغيير بشكل مستمر، كما أنه يعطينا إنطباعًا عن الصورة المستقبلية.

أنواع التخطيط الرئيسية:

1-التخطيط المستقبلي، وتوقع الأحداث المستقبلية والاستعداد لها.

2-التخطيط الذاتي لإحداث التغيرات السلوكية.

3-التخطيط التتابعي؛ وهو الانطلاق من حيث توقف الآخرون.

4-التخطيط التحليلي وهو اختيار حل لمشكلة عن طريق طرح الحلول وتحليلها[1].

أهمية القطاع الفلاحي:

تعتبر الفلاحة حجر الزاوية في الاقتصاد الوطني، رغم معاناة هذا القطاع وتخلفه، وعدم تطوره، إلا أن المشاكل التي تعاني منها لا تقل عن أهمية الكبرى في إيجاد الحلول للكثير من المشاكل وللزراعة أهمية كبيرة تتجلى في النقاط التالية:

-للزراعة دور أساسي من المنظور الإسلامي حيث أنها تعتبر عملا تعبديا يثاب عليه الإنسان في الدنيا والآخرة، لقول الرسول عليه الصلاة والسلام" :ما من مسلم يغرس غرس أو يزرع زرعا فيأكل منه إنسان أو طير أو بهيمة إلا كان له صدقة"

- الزراعة من الأعمال الصالحة والعمل الصالح من الإيمان بالله الذي لا يتحقق إلا بالتقوى، الأخلاق، والإتقان.

- تؤدي عملية الاهتمام بالفلاحة إلى زيادة دخل الفلاحين وبالتالي زيادة قدرتهم الشرائية، مما يزيد استهلاكهم لمنتجات القطاعات الأخرى، وهذا بدوره يؤدي إلى تطور وزيادة إنتاج تلك القطاعات فيجعلها قادرة على استخدام أيادي عاملة أخرى[2] .

[1]- خديجة عياش، المرجع السابق ص ص 20-21.

[2]- خلف بن صالح ألنمري، دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية،)الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، 1999 ص ص5-6

-يعمل القطاع الفلاحي على توفير الغذاء للسكان الذين يتزايد عددهم بكثير، سواء من كان منهم يعمل في نشاط -الزراعة أو غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

توفر الزراعة مجالات العمل لعدد كبير من الأيادي العاملة، والتي لا يمكن للقطاعات الأخرى استيعابها وذلك يسهم إسهاما فعالا في القضاء على البطالة.

- يعتبر القطاع الفلاحي مصدرا رئيسا للدخل للعديد من الأفراد العاملين في هذا القطاع، سوءا لهؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر أو منتجين للأدوية، وأسمدة الفلاحة بشكل غير مباشر.

- توفير الاحتياجات الغذائية للأفراد والمجتمع التي يستهلكها كالحبوب والخضروات.

-تساهم الزراعة بشكل كبير في خلق سوق السلع الصناعية حيث يتولى تسويق المنتجات الصناعية من الماكنات والآلات والأسمدة الكيميائية، والمبيدات المكافحة للآفات الزراعية.

- تساهم الزراعة مساهمة فعالة في تكوين الدخل، حيث يعتبر متوسط نصيب الفرد أهم المؤشرات التي توضح التقدم الاقتصادي للبلد.

- توفر الفلاحة المواد الخام، والمواد الغذائية للتنمية الاقتصادية [1].

مقومات القطاع الفلاحي :

ان تطور القطاع الفلاحي وتمكنه من الاطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها فيما يلي:

1- يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح مورد لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي لكن تحقيق هذا الهدف خلق فعالية إنتاجية في القطاع الفلاحي من حيث تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل

[1]- علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، الأردن: دار عمران للنشر والتوزيع 2010 ص ص 28 - 29

الحديثة في هذا القطاع، مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات .لان هذه الأخيرة لها دور كبير على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده في الإنتاج المتزايد، والتالي زيادة دخله وهذا من شانه أن يطلق لديه روح الاهتمام والارتباط الأرض أكبر مما لو كانت الأرض ملكا لغيره سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا.

2- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شانها أن تحقق ميزتين[1] :

أ -**الميزة الأولى** :توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وامكانيات الفلاحين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخ ا رت الفلاحين.

ب -**الميزة الثانية** :توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.

3- ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين والغاء الاحتكار وهذه العوامل جميعها من شانها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية.

4- العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لان مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار إن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثير من عدة نواحي.

أ- فالعلاقة بين أسعار المنتجات الفلاحية والأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه.

ب - أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الفلاحي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج.

5- العمل على توفير الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها، وذلك من خلال بناء السدود وخلق احتياطي مائي وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنه من اعادت توظيفه بدلا

[1]- باشي أحمد، "القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح"، مجلة الباحث، العدد 2، 2003، ص 109

من استهلاكه والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الاجتماعي وربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي والعمل على زيادة الاستثمارات الحالية في الزراعية الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة

6- العمل على ترقية المصادر خارج المحروقات ويأتي هذا من خلال تطوير القطاع الزر اعي وتنويعه ليتمكن من تامين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض الزراعي وهذا يستلزم إن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات فوسائل المواصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الزراعي للمصنع ليتم تحويلها الى سلع استهلاكية مصنعة أو أيضا ضروري لإيصال المواد الاستهلاكية للمستهلك المحلي[1]

مفهوم التنمية الفلاحية وأهدافها

مفهوم التنمية الفلاحية:

إن التنمية الفلاحية هي عملية إدارة لمعدلات النمو، حيث الهدف هو زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، على المدى الطويل في المناطق الريفية عن طريق توسيع رقعة الأراضي المزروعة، وهي ما تسمى (التنمية الأفقية) أو عن طريق التوسع في تكثيف رأس المال، وضخ جرعات من التقدم التكنولوجي، وهذا ما يدعى بالتنمية الرأسية.

وبما أن النشاط الزراعي يخضع لقانون الغلة المتناقصة ولهذا فإن ا لنظريات الاقتصادية خلصت إلى استنتاجات من بينها أن معدل نمو الدخل الزراعي لن يعادل نمو عرض العمل الزراعي، و أن التشغيل الكامل في قطاع الزراعة لن يتحقق إلا بأجرة داخلية للعمالة، والسكان الريفيين إلى المناطق الحضرية.

لكن ما يلاحظ في معظم بلدان العا لم الثالث أن التنمية الزراعية لم تحظ بحماية الدولة و لم تعرف دعم المنتجين أن القوة الزراعية لدولة ما لا ترتبط فقط بحجم (Pivot) الذي عرفته اقتصاديا ت الدول

[1]- توفيق قسمية، تأثير السياسة المالية على القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكرة، 2015-2016، ص ص 33-35

المتقدمة حيث يقول إنتاجها الزراعي أو بمعدلات نمو، و لكنها ترتبط أيضا بمدى ما تقدمه هذه الدولة من دعم لمنتجيها الزراعيين[1] .

تعد التنمية الزراعية من أضعف حلقات التنمية الاقتصادية في العالم الثالث، إذ لم تحظ في الغالب بالدعم لبعث بالتنمية المتباعدة حيث تتفاوت معدلات نمو الدخل الفردي الحقيقي، (PARIR) نشاط المنتجين .هذا ما وصفه وبشكل مطرد من قطاع لآخر ومن منطقة لأخرى.

أهداف التنمية الفلاحية:

هناك أهداف رئيسية للتنمية الزراعية تتمثل فيما يلي :

-تنويع القاعدة الاقتصادية عن طريق التركيز على رفع مستوى الكفاية وزيادة الإنتاج الزراعي .

-توزيع وحسن استغلال الموارد الزراعية لزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف .

-الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في الريف .تحقيق ظاهرة التخصص الزراعي حسب الظروف الطبيعية على مستوى المناطق الزراعية المختلفة .

-الانتفاع بالموارد الزراعية من خلال التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي .

كما يهدف إلى :

-توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاع الفلاحي ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية.

-الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي إلى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي أو التضخم في القطاع الفلاحي.

-تحقيق قدرمن العدالة الاجتماعية والحد من المساواة في توزيع الدخول في القطاع الزراعي .

-التوسع في برامج التدريب في أنشطة القطاع الزراعي لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الاقتصادية الزراعية.

[1]- رفعت لقوشة، التنمية الزراعية، قراءة في مفهوم متطور، المكتبة الأكاديمية القاهرة، سنة 1997، ص 11

-حصر إمكانيات التنمية الزراعية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات .

-تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات القطاع الزراعي وتوظيف كافة عناصر الإنتاج الزراعي في خدمة هذه البرامج.

-السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة القطاع الزراعي وصولا لتحقيق تنمية اقتصادية زراعية تهدف المشاركة في التنمية الاقتصادية الشاملة.

-تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية المتمثلة في زيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة المواطنين، والعدالة في توزيع الدخل، وغير ذلك من أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة[1]

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الفلاحية

شروط التنمية الفلاحية

إن توفر عناصر الإنتاج الزراعي من ارض وعمل ورأس مال وإدارة أو تنظيم لا يكفي لإنجاز عملية التنمية الفلاحية بل يجب توفر شروط أخرى يمكن من خلالها أن تستغل عناصر الإنتاج الزراعي لتحقيق أهداف خطط التنمية، هذه الخطط تشمل متغيرات اجتماعية وسياسية وثقافية إلى جانب المتغيرات الاقتصادية .أهم هذه الشروط والتي تشترك مع عناصر التنمية الاقتصادية الضرورية لإنجاز برامج تنموية ذات كفاءة عالية في القطاع الفلاحي مايلي :

1-**العلاقات الإنتاجية الزراعية :**يجب الابتعاد عن صفة النفوذ الإقطاعي في أي نشاط زراعي حيث أن هذه الصفة تؤدي إلى وجود علاقات إنتاجية استغلالية يصعب من خلالها تحقيق نمو فلاحي مرغوب، حيث أن أجور القوى العاملة الزراعية هي ضمن مستوى الكفاف تحت ظل النفوذ الإقطاعي كما أن هذا النوع من العلاقات الإنتاجية يؤدي إلى تعزيز الطبقية في المجتمع .على الرغم من وجود هذا العنصر في بعض دول العالم إلا أن غالبية الدول في وقتنا الحالي تخلو من وجود مثل هذه العلاقات الإنتاجية.

[1]- نصر الدين بدوي محمد، الزراعة في المملكة العربية السعودية إنتاج والتنمية، الفيصلية، 1405 ه/ 1984 م، ص 25

2-الوضع السياسي :التغيرات السياسية السريعة تؤدي إلى عدم تحقيق التنمية الفلاحية المطلوبة حيث أن هذه التغيرات غالبا ما يتبعها تغيرات اقتصادية غير مأخوذة بالحسبان عند وضع برامج التنمية الفلاحية .هذه التغيرات السياسية هي صفة من صفات المجتمعات في دول العالم الثالث التي تعاني من تدني مستوى التنمية الفلاحية في معظمها .لذا فان الاستقرار السياسي شرط رئيسي لحدوث تنمية زراعية.

3-الكفاءة الإنتاجية: وهي تعني استخدام عناصر الإنتاج بطريقة تعمل على تحقيق اكبر ناتج زراعي ممكن مقارنة مع كمية عناصر الإنتاج المستغلة في العملية الإنتاجية.

4-وجود نظام تسويقي مثالي لتوزيع وتسويق المنتجات الزراعية وتوفر التسهيلات اللازمة لضمان كفاءة هذا النظام من مواصلات ومخازن مبردة وغير ذلك من التسهيلات.

3-وجود مستوى معين من الخدمات التكميلية للأنشطة الإنتاجية الزراعية مثل توفر المؤسسات التمويلية والمؤسسات التسويقية والجهات الإرشادية وغير ذلك من المؤسسات أو الجهات التي تقدم مختلف أنواع الخدمات التكميلية[1].

إستراتيجية التنمية الفلاحية

إستراتيجية التنمية الزراعية تعني توفير أهم الإجراءات التي يجب إتباعها لتحقيق المظاهر التنموية المرغوبة في أنشطة القطاع الزراعي وصولا لإحداث تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة على مستوى الاقتصاد الوطني لأي دولة .كما تعني هذه الإستراتيجية كيفية تنفيذ إجراءات التنمية وصولا لتحقيقها.

تعتبر إستراتيجية التنمية الزراعية جزء أساسي من استراتيجيات التنمية الاقتصادية الشاملة وذلك لأن القطاع الزراعي يعتبر احد القطاعات الرئيسية في كثير من الدول وبالتالي فان تنمية هذا القطاع سوف تؤدي بالضرورة إلى زيادة إجمالي الناتج القومي للدولة مما يعني ارتفاع مستوى المعيشة لإفراد المجتمع ومساعدة ميزان المدفوعات لمواجهة متطلبات استيراد السلع الصناعية وسلع وسائل الإنتاج اللازمة للتنمية الشاملة.

[1]- علي جدوع الشرفات، المرجع السابق، ص 364

لابد من وجود إستراتيجية تنموية للقطاع الزراعي تعمل على استمرار معدلات النمو في الاقتصاد الوطني ككل، وإذا لم تتم المحافظة على معدلات نمو الاقتصاد الوطني بل وحتى زيادة هذه المعدلات ما أمكن فان مصير أي إستراتيجية تنموية هو الفشل وبالتالي لن يحقق الاقتصاد الوطني أي نمو وسيبقى متخلفا.

من أهم الاستراتيجيات التنموية إستراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو الغير متوازن .الأولى تعني أن تكون برامج التنمية شاملة لكافة قطاعات الاقتصاد أيأن يتم توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد المختلفة كل حسب حاجته وذلك لان قطاعات الاقتصاد المختلفة تتشابك مع بعضها البعض، ولان كل قطاع من قطاعات الاقتصاد يمثل سوقا لناتج القطاعات الأخرى فان توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات يعطي دفعة قوية أن يكون هذا الاقتصاد قويا ½ للاقتصاد الوطني تجعله قادرا على التغلب على كثير من عوائق النمو مما يؤدي إلى كافة قطاعاته وذلك من خلال عملية تنمية تراكمية وذاتية تقوي ذاتها بذاتها .أما إستراتيجية النمو الغير متوازن فتعني أن يتم التركيز على تنمية قطاع رئيسي في الاقتصاد من قبل الدول وذلك بسبب قلة الموارد المالية للاستثمار في القطاعات المختلفة لذا يتم التركيز على قطاع رائد يعمل على جذب القطاعات الأخرى في الاقتصاد نحو التنمية وذلك بعد نموه وقوته واذا تتحقق التنمية لكافة قطاعات الاقتصاد[1].

يلعب حجم القطاع الزراعي وأهمية هذا القطاع في الاقتصاد ككل دورا مهما في تحديد إستراتيجية التنمية الملائمة لهذا القطاع فإذا كان القطاع الزراعي كبيرا ويضم إمكانيات واسعة فان الإستراتيجية المثلى لتنميته هي النمو المتوازن إلى وجود علاقات تبادلية بين هذه القطاعات تؤدي ¾ حيث يؤدي نمو كل من القطاع الزراعي والقطاعات الأخر إلى نمو كل منها جنب إلى جنب فمثلا تنمية القطاع الزراعي تؤدي إلى الاعتماد على أيدي عاملة كثيرة مما يعني زيادة الدخل لهؤلاء وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات في القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي بسبب ارتفاع القوة الشرائية للعاملين في القطاع الزراعي، وبنفس الوقت تنمية القطاع الزراعي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي مما يؤدي إلى نشوء أنشطة صناعية تتبع القطاع الصناعي ولكنها ترتبط بالقطاع الزراعي كصناعات الأغذية وصناعة السكر والزيوت النباتية وغير ذلك من الصناعات. هذا التبادل بين القطاعين

[1]- علي جدوع الشرفات، المرجع السابق، ص 348

الزراعي والصناعي بحيث يكون كل منهما سوقا للآخر ما هو إلا محصلة نهائية للاستثمار في القطاعين معا بالإضافة إلى الاستثمار في القطاعات الأخرى غير هذين القطاعين، في المحصلة نجد أن إستراتيجية النمو المتوازن هي الإستراتيجية المناسبة لتنمية القطاع الزراعي مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني لأي دولة [1].

محددات التنمية الفلاحية

محددات التنمية الفلاحية هي تلك العقبات التي تعترض تنمية القطاع الفلاحي مما يحد من تقدمه وتطوره وبالتالي تأثر الاقتصاد الوطني سلبيا بوجود مثل هذه العقبات.

هذه العقبات تختلف باختلاف الدول والمجتمعات بالرغم من وجود أساس مشترك لهذه العقبات . عموما تقسم هذه العقبات إلى ثلاثة عقبات رئيسية هي:

الفرع الأول: العقبات الاقتصادية

هذه العقبات تعاني منها غالبية الدول النامية وأهمها انخفاض الإنتاجية في مختلف أنشطة القطاع الزراعي بسبب تدني مستوى التقنية المستخدمة وسوء توزيع القوى العاملة بين أنشطة هذا القطاع مما يعني انخفاض مستوى الدخل لهذه القوى .كل هذا يؤدي إلى قلة التكوين الرأسمالي اللازم لعملية التنمية الزراعية وبالتالي عدم الوصول إلى المستوى المطلوب من التنمية الزراعية.

الفرع الثاني: العقبات السياسية والاجتماعية والفكرية

إن عدم توافر الاستقرار السياسي يشكل عائقا كبيرا أمام عملية التنمية، لذا فان السعي لوجود مثل هذا الاستقرار السياسي في الدول يوفر بيئة قادرة على إدارة موارد الاقتصاد بحيث تدور عجلة التنمية ككل ومنها عجلة التنمية هذا الجانب فان للجانب الاجتماعي أهمية في تحقيق التنمية المطلوبة، فكثير من العادات ½ الزراعية بالإضافة إلى والتقاليد الاجتماعية تقف حائلا أمام الوصول إلى التنمية فانخفاض الإنتاجية بسبب الجهل في أساليب الإنتاج الحديثة انعكاسا لمستوى علمي متواضع وعدم وضع الكفاءات العلمية في مكانها المناسب لتساهم في عجلة التنمية بشكل سليم.

[1]- علي جدوع الشرفات، المرجع السابق، ص 348

الفرع الثالث: العقبات التقنية والتنظيمية

التأخر وعدم النمو عدم نقل التقنية الحديثة إلى القطاع الزراعي يؤدي بشكل أو بأخر إلى دفع هذا القطاع الى العجز مقارنة بالقطاعات الزراعية في الدول التي تتبنى التقنية الحديثة في الإنتاج ونقل التقنية الحديثة من الدول المتقدمة على أسس صحيحة تساهم في دفع عجلة التنمية للإمام والوصول إلى مستويات متقدمة منها .وبالإضافة إلى الجانب التقني فان تردي وضع الجانب التنظيمي والإداري وإتباعه لأساليب الإدارية المعقدة وتبني الروتين والبيروقراطية يؤدي إلى عدم وصول الاقتصاد ككل إلى مستوى عال من النمو أو حتى تحقيق مستوى معقول من هذا النمو[1] .

المطلب الثالث: مكانة القطاع الفلاحي في المخططات التنموية:

يمكن تحديد مكانة القطاع الزراعي في المخططات التنموية من خلال عدة مؤشرات إقتصادية، سياسية وإجتماعية من بين هذه المؤشرات حجم الإستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي دوريا خلال المخططات التنموية أو خلال الميزانيات السنوية، غير أن الحكم من خلال هذه المبالغ المخصصة يبقى دون المدلول الحقيقي إذ لم يتبع بمدى تنفيذ هذه المبالغ في تحقيق الإستثمارات المستهدفة من جهة، وكذلك من خلال حجم المخصصات المالية هذا القطاع مقارنة بمخصصات القطاعات الأخرى.

حجم الإستثمارات المخصصة للقطاع الفلاحي قبل إصلاحات 2000

من خلال السياسة التنموية للبلاد و أهدافها يتغير حجم المبالغ المالية المخصصة للإستثمار في القطاع الفلاحي وهو ما توضحه الدراسة التالية:

حيث نلاحظ أن هناك ارتفاع في حجم المبالغ المالية المخصصة للإستثمار في القطاع وإذا قارنه بحجم المبالغ المالية المخصصة للاستثمارات الفلاحية من مخطط إلى آخر إلا أن هذه المبالغ ضعيفة مقارنة بحجم الإستثمارات الكلية إذ أنه شهد هذا القطاع خلال السنوات السابقة تهميش رغم أنه يعتبر المصدر الأكثر واقعية لتحقيق الاكتفاء الغذائي والتوجه إلى القطاع الصناعي بإتباع سياسة الصناعة المصنعة بتوجيه مبالغ هامة من حجم الإستثمارات الكلية إلى هذا القطاع[2].

[1]- علي جدوع الشرفات، المرجع السابق ، ص 351

[2]- خديجة عياش، المرجع السابق، ص 70

بعد إنتهاء المخطط الخماسي الثاني تغيرت السياسة الإقتصادية و أصبحت السياسة التنموية تعتمد على توزيع الإستثمارات العمومية من خلال الميزانيات السنوية وهذا ناتج عن التحول الإقتصادي الجديد المتمثل في اقتصاد السوق، فأصبح القطاع الزراعي يتحصل على مخصصات إستثمارية سنوية انطلاقا من سنة 1991 حيث أن نصيب القطاع الزراعي من إجمالي الإستثمارات عرف تطورا من سنة إلى أخرى حيث كان سنة 1991 يقدر ب8 ، 9مليار دينار جزائري ليرتفع إلى 40 مليار دينار جزائري سنة 1998 بنسبة زيادة تعادل4 مرات تقريبا عن سنة 1991 وإزداد أكثر في السنوات التي تلتها وهذا من خلال اهتمام الدولة بهذا القطاع:

--تنمية زراعة الحبوب والكروم وإنتاج البطاطا والحليب وبناء منشآت التخزين وتهيئة شبكة الري في المناطق الشمالية؛

- تنمية زراعة الأشجار المثمرة في المناطق الجبلية و التلية و كذا تنمية الزراعة الغابية و ترقية تربية المواشي؛

-تهيئة المنطقة الرعوية الكبرى و تجنيد مصادر المياه في إطار برنامج؛

-المحافظة على الثروة الحيوانية في المناطق السهبي؛

- تهيئة الري الفلاحي وإعادة الإعتبار لنظام الواحات و تنمية المستثمرات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الصحراوية

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام:

يعتبر حساب الناتج الداخلي الخام بمثابة مقياس (مؤشر) إقتصادي عام للحكم على مستوى النشاط الإقتصادي في البلاد، حيث يعتبر المقياس الأكثر إستخداما لقياس درجة الأداء الإقتصادي الكلي، أو القطاعي، والذي يعتبر القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي أنتجها مجتمع خلال فترة زمنية محددة تكون عادة سنة أو هم عبارة عن مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي أنتجها المجتمع، وهو يشمل جميع النشاطات الإقتصادية للدولة في صورة إحصائية لكل القطاعات (الزراعة، الصناعة

التجارة) وعلى أساس هذه الإحصائيات يحدد مساهمة كل قطاع في الناتج الداخلي الخام، وللحكم على مدى مساهمة القطاع الزراعي[1].

المرحلة الأولى وأولوية الجانب الإجتماعي (1962-1970) لقد ركدت الظروف ومستويات إنتاج القطاع الفلاحي خلال هذه المرحلة بحيث أن متوسط معدل النمو كان 0.06% ففي حين إستعادت الجزائر ملكية القطاع الفلاحي وأقامت نظام التسيير الذاتي على ما يعادل 8.2 مليون هكتار من بين أخصب الأراضي الصالحة للزراعة.كانت القيمة المضافة الفلاحية للهكتار الواحد تتناقص

الثورة الزراعية أو محاولة تحويل العالم الفلاحي و الريفي 1971-1980

هذه المرحلة تميزت بنمو مؤشر الإنتاج الفلاحي إتخذت عدة إجراءات ومنها خصوصا الثورة الزراعية في 1971 و التي إستهدفت تحويل العالم الفلاحي والريفي وإدماجه في مسار العام للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية للبلاد بالارتباط مع جهود التصنيع القائم في البلاد و بموازاة ذلك تم القيام بمحاولات إعادة الهيكلة القطاع الفلاحي العموم يمثل إجراءات 1975 الرامية إلى تأمين إستقلالية تسيير المزارع المسيرة ذاتيا، والتي لم تطبق.

أولى إجراءات التحرير و تحسين القطاع1981-1990

خلال عشرية الثمانينات إنطلقت إجراءات جديدة للسياسة الإقتصادية مع تحرير السوق الخضر والفواكه وشرع في تنفيذ عملية تحول كان يجب أن تفضي إلى تحرير تدريجي للقطاع، في خضم الإصلاحات الإقتصادية في عام 1987 مع إعادة تنظيم المزارع المسيرة ذاتيا و النظام التعاوني .ويلاحظ زيادة سنوية متوسطة لمؤشر الإنتاج الفلاحي بلغت 23.2 %[2]

إجراءات التعديل الهيكلي1990-2000

من 1987 إنطلاق الإصلاحات وحتى صيف 2000 بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إستنفذت السياسات المطبقة عملية القطيعة مع نظام الضبط الإداري و لمركزي للإقتصاد

[1]- خديجة عياش، المرجع السابق، ص 71

[2]- خديجة عياش، المرجع نفسه، ص 72

الجزائري الساري المفعول خلال العشريات السابقة، ففي خضم إصلاحات 1988 وخاصة أثناء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي تم الشروع في إصلاحات مهمة:

-إزالة القيود الكمية على إستراد المواد والخدمات والتفكيك الإجراءات الإدارية لمنح العملات الصعبة وتحرير الأسعار وتخفيض الإعانات وتخفيض قيمة الدينار والإنتقال إلى نظام صرف مرن تدريجيا، قد سمح برنامج التعديل الهيكلي (1995 -1997) الذي شمل عدة قطاعات من بينها الفلاحة بمتابعة و تعميق الجهود الجارية .و قد كانت النتائج خلال هذه المرحلة تتسم بمايلي:

- نمو معتبر لمؤشر الإنتاج الفلاحي بلغ4%

- النمو القطاع الفلاحي كان أعلى من معدلات القطاعات الأخرى 3.3 للفلاحة مقابل 1 للصناعة و 3.2 للخدمات

- محاولات إنهاء تشتيت الهياكل و تبعثر الوسائل و الجهود المخصصة للتنمية الفلاحية.

المبحث الثاني : البرامج الفلاحية بين الاشتراكية والتوجه الجديد

المطلب الأول: مخططات البرامج الفلاحية وتوجهاتها

نظر لفشل الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خلال فترة التسعينات في تحقيق الأهداف المسطرة وعلى رأسها الاكتفاء الذاتي، إضافة إلى ضعف القطاع في تحقيق التنمية فكان لابد من إيجاد إستراتيجية فلاحيه جديدة تنطلق من فكرة الأمن الغذائي بدلا من الاكتفاء الذاتي الذي يسمح باستغلال جميع الإمكانات المتوفرة لدى القطاع مع رسم الأهداف القابلة للتحقيق في مدى المتوسط والطويل

فلقد شهدت الجزائر عدة برامج تنموية(2000-2014) لنهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة النمو وكانت البداية ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004 ثم تلاه برنامج النمو الاقتصادي 2005-2009 و في الأخير برنامج الخماسي 2009- 2014 حيث كان للقطاع الفلاحي نصيب هام من هذه البرامج و هذا إيمانا للدولة لأهمية التنمية الفلاحية للتحقيق الأمن الغذائي[1]

وضعية القطاع الفلاحي في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004

وضعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية **PNDA** كأجندة استراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي ومثلت مخطط الإنعاش الإقتصادي في ميدان الفلاحة

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

نشأة وتطوّر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

لقد جاء المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية من أجل إحداث قطيعة نهائية بين طرق التسيير المركزي التي كانت سائدة من قبل، وبين طرق التسيير الخاص، ويرجع الأمر في المقام الأوّل إلى التحولات الاقتصادية الداخلية (التحول نحو الرأسمالية والانفتاح نحو اقتصاد السوق) والخارجية (الاتفاقيات الموقّعة مع المؤسسات المالية العالمية مثل منظمة التجارة العالمية، وتوقيع اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي)

[1]- و زارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، الجزائر، ماي 2012، ص 3

وهذه القطيعة لا تتمّ إلاّ من خلال وضع استراتيجة تقوم على تحفيز ودعم المستثمرين والفلاحين، بُغية إحداث نموّ اقتصادي فعّال للقطاع الز راعي، يُساهم في تحقيق الأمن الغذائي.

قامت الدولة إبتداءاً من سنة 1999تزامنا مع العودة التدريجية للأمن في البلادوكذا مع تعافي الوضعية المالية العمومية وغلق برنامج التعديل الهيكلي، بإطلاق برنامج إنعاش وطموح من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

لقد اندرج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ضمن منطق جديد مشجع للمبادرة الخاصة حتى ولو بقيت أدوات واجراءات المخطط الرئيسية تابعة للقواعد الإدارية . توجه الدعم نحو الاستثمار في المستثمرات الفلاحية من أجل الرفع من مستويات الإنتاج والإنتاجية وهذا بغية تحسين بصفة سريعة مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية للبلاد . وسمحت المجهودات الهامة المبذولة في إطار الميزانية أيضاً بزيادة استيراد التجهيزات الفلاحية لتلبية بصفة كلية احتياجات القطاع، واصلت الهيئة التقنية والإدارية المعنية عملها في التأطير ونقل التوجيهات ووسائل الارشاد بالبدء في تكييفها مع الطلبات الجديدة و المتنوعة للمنتجين[1].

لقد تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في سنة 2002 لإدماج دعم العالم الريفي ونتيجةً لذلك أصبح يسمى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وهكذا تم قطع مرحلة جديدة مع البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

وقد تضمنت بعض النقاط الموسّعة لتحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية وكذا دعم سكان الريف الأكثر فقراً قصد تحسين حالة السكان الذين يوجدون في وضع صعب . فقد تمّ إيلاء أهمية خاصة لدعم الاستثمار لصالح المبادرات الخاصة مع اعتبار المستثمرة الفلاحية كهدف مفضل بصفتها وحدة منشئة للثروة وكذا لفائدة المناطق الداخلية (الجنوب، الهضاب العليا، الجبال).[2]

[1]– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، الجزائر، ماي 2012، ص . 3

[2]– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المرجع السابق، ص ص 4-5

المحاور الكبرى للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

أ –أدوات التوجيه الفلاحي، والتي تشمل مخططات التوجيه الفلاحي ومخططات وبرامج التنمية الريفية وأدوات التأطير العقاري للتحكّم في العقار الفلاحي وتنظيمه وعدم التلاعب به واستغلاله استغلالا عقلانيا في نشاطه الأصلي دون تغييره وتشجيع نظام الاستغلال عن طريق الامتياز.

ب – محور متعلق بكيفيات وشروط استغلال المراعي وتهيئتها والمحافظة عليها وحمايتها من كل أشكال التعرية والتصحر والعمل على تجديدها بصفة دورية.

ج – محور يتعلق بالتدابير الهيكلية الخاصة بالإنتاج الفلاحي لتثمينه وترقيته لتغطية الطلب الوطني على الغذائي ودخول المنافسة في الأسواق العالمية وفق معايير الجودة العالية، والعمل على تحقيق الأمن الغذائي.

كما أكد على أهمية الثروة الحيوانية، وحماية الصحة الحيوانية والنباتية لتحقيق الأمن الصحي للأغذية ذات المصدر الحيواني أو النباتي، مع تفعيل دور المخابر والبياطرة في عمليات المعاينة والمراقبة مع استخدام التكنولوجيات الحديثة بالإضافة إلى ضبط المنتجات الفلاحية والتحكّم فيها وتنظيمها، لتحقيق التوازن بين العرض والطلب وحماية مداخيل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك وتسقيف الأسعار بما يخدم المنتج والمستهلك والعمل على تحفيز الفلاحين ومنحهم إعفاءات ضريبية، وتسهيل عمليات النقل والتخزين والتسويق وتأمين المستثمرين من الأخطار والكوارث التي قد تُهدّد نشاطاتهم أو منتجاتهم وتقديم التعويضات، وكذلك الإهتمام بالتأطير والتكوين والإرشاد الفلاحي، في إطار برنامج تقوية القدرات البشرية وتعزيز دور أجهزة الرقابة على مختلف المستويات، وتنظيم المستثمرات والتعاونيات وفق التشريعات والنظم المعمول بها، وتنظيم النشاط المهني للفلاحين من خلال الجمعيات والتعاونيات والغرف الفلاحية[1].

[1]– بن صالح الأخذاري، التنمية الريفية في الجزائر الواقع والآفاق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر 2015 ،ص 148

برامج المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية:

"تتمحور برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تنفيذ مجموعة من المشاريع الفلاحية المترابطة فيما بينها بهدف تحقيق الأهداف المبرمجة، وهذا من خلال القيام بعمليات الدعم والتحفيز والتأطير لهذه المشاريع المتمثلة في ما يلي:

أ- دعم تكييف أنظمة الإنتاج:

يعتمد في تنفيذ هذا البرنامج على نظام دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، حيث يقدم هذا النظام دعمًا مباشرا حتى يسمح بتأمين مداخيل الفلاحين في الفترة الآنية أو على المدى المتوسط، ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها و وحداتها، دون تجزئتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع.

ب- دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع:

في إطار دعم الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية في مختلف فروع القطاع، خصص المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية مزارع نموذجية، تعمل على تكثيف المدخلات الفلاحية، بذور شتلات والفحول الحيوانية، للمحافظة على الموارد الوراثية، كما أنّها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات، وتولي عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير، كما أعطى بعدً ا إستراتيجيًا للتنمية الفلاحية من خلال تكييف أنظمة الإنتاج عن طريق توجيه الزراعات حسب المناطق وحسب المناخ المناسب لكل منتج، وبالتالي فإن تنفيذ هذا البرنامج مبني على أساس مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين وعلى نظام دعم مرتبط مباشرة بالأنشطة التي تُؤمّن مداخيل آنية أو على المدى المتوسط للفلاحين من أجل تغطية الخسائر الناجمة عن الحالات الظرفية بسبب إنجاز برامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية.

ج – دعم استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

يهدف هذا البرنامج أساس اً إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة، عن طريق منح الامتياز، وذلك بمنح قطع أ ارضي من الأملاك الوطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية[1]." السهبية والجبلية، بهدف إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق والعمل على وقف الجفاف وانجراف التربة واسترجاع التوازن البيئي كما يهدف إلى تحسين مستويات المعيشة لهذه المناطق والحد من ظاهرة التر وح الريفي وذلك بخلق مناصب شغل وامتصاص البطالة، وقد تبنّت الحكومة ضمن هذا البرنامج استصلاح 600 ألف هكتار وتوفير 500 ألف منصب شغل على مدار ثلاثة سنوات.

د– دعم البرنامج الوطني للتشجير:

بالإضافة إلى ما كان من تشجير في الفترة السابقة، فهذا البرنامج يهدف إلى إعطاء أولوية للتشجير المفيد والاقتصادي بغرس أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، التين، اللوز الكرز، الفستق، النخيل .. الخ) من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال هذه المناطق الغابية، وفي هذا الإطار تم تخصيص 8000 هكتار لإعادة تشجيرها، 10000 هكتار لغرس أشجار الفواكه، و 350 هكتار لزراعة أشجار الكروم، و 156 كلم لفتح المسالك وتهيئتها، و 30000 كلم لتصحيح التدفقات المائية و 18000 هكتار للعناية بالأشجار، و 1500 هكتار للتحسين العقاري [2].

ه – دعم استصلاح الأرضي بالجنوب:

"لقد جاء برنامج استصلاح الأراضي بالجنوب، من أجل وضع السياسات والإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الإستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية، وإدماجها ضمن محاور التنمية الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة ويتم ذلك عن طريق تفعيل المنتجات الملائمة مع المناخ، كالنخيل التي تعتبر مصدر ا مهماً وجالباً للعملة الصعبة لكون إنتاجها ذو ميزة نسبية والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وضع الشروط والكيفيات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج من خلال دعم تهيئة الأراضي في إطار منح الامتيازات

[1]– محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص ص 136-137

[2]– حمد غردي، المرجع السابق، ص 136-137

الفلاحية، أمّا الإصلاحات الكبرى التي تتطلّب وسائل مادية ومالية ضخمة، إلى جانب التقنيات الحديثة والمتطوّرة، فيُفسح فيها المجال للاستثمارات الوطنية والأجنبية، ذات الكفاءة العالية والتكنولوجيا المتطوّرة المرتبطة بإعطاء دفعٍ استثماري معتبر يتلاءم مع الظروف البيئية[1]

أهداف المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية:

" كان يسعى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية منذ الوهلة الأولى لتطبيقه، إلى تحقيق مجموعةٍ من الأهداف والغايات الإستراتيجية الآتية:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (حبوب أشجار مثمرة لحوم حمراء وبيضاء).
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهدّدة بالجفاف (المخصّصة حالياً للحبوب أو متروكة بوراً وهي مهددة بالتدهور) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.
- تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافةً وكذلك المنتجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية والموجّهة للتصدير.
- الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الفلاحي.
- تحسين الأمن الغذائي للعائلات الريفية مع إعطاء الأولوية للعائلات القاطنة في الناطق المعزولة.
- تعزيز تصدير المنتجات الزراعية ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية لاسيما المنتجات الزراعية البيولوجية.
- العمل على زيادة مساحة الأراضي الفلاحية بواسطة استصلاحها عن طريق الامتياز [2].

[1]– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية 2000، ص . 77

[2]– ريم قصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012، ص ص 140-141

- مكافحة التصحّر وحماية الغابات.

- رفع مستوى الإنتاجية باستعمال كل الإمكانات الوطنية وهذه الزيادة يجب أن تكون ضمن إطار التنمية المستدامة وذلك بالالتزام بالقيود الطبيعية والمحافظة على البيئة من أجل الأجيال القادمة " ضبط برنامج إنتاجي يأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع التنوع المناخي.

– العمل على ترقية المنتجات الفلاحية ذات المزايا النسبية والقابلية للمقاومة المؤكدة، والرفع من الصادرات الفلاحية"

- ترقية التشغيل وفق القدر ات المتوفّرة وتثمينها.

–توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز وترقية المنتجات ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية.

- توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية، وتهيئة والفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة، وإنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية[1].

عرض عام للمخطط الوطني لتنمية الفلاحيةPNDA

شرع في تنفيذه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (**PNDA**) في شهر سبتمبر 2000 من خلال محاولات النهوض بالإنتاج الفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية وفي سنة 2002 توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية أيضا ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDA) هذا لكون المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر حيث تضم ما يقارب ½ فقراء الجزائر. وهذا لانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد الحاجيات إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي[2] .

[1]– حمد غردي، المرجع السابق، ص 136

[2]– المادة 11 من من القانون رقم 08 16 المؤرخ في أول شعبان عام 1929 الموافق ل3أوت 2009 يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد 46،10 اوت 2008 ص 7.

ويدخل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) في عملية دعم ديناميكية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، ولاستعادة الثقة بين المجتمع الريفي و الحكومة فمن خلال البرامج المكونة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، يدخل المخطط الوطني ضمن ديناميكية النمو الفلاحي المدعوم، مما يوفره من الظروف الملائمة حيث تمثلت الأهداف العملية من تحقيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في إعادة تنشيط الطلب، ودعم الأنشطة التي تولد قيمة مضافة والفرص العمل، وإعادة تأهيل البني التحتية، لاسيما تلك التي قد تساعد على استئناف الأنشطة الاقتصادية وتلبية احتياجات السكان الضرورية من اجل تنمية الموارد البشرية .

فالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وبالتالي برنامج الإنعاش الاقتصادي، يسمحان بضمان الانتقال النهائي من التسيير المخطط إلى تسيير طلبات الاستثمار الإنتاجي.

ويهدف المخطط أساسا لترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وادماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستغلال العقلاني الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يساهم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة. هذا الأخير يهدف إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي للسكان وحماية الموارد الطبيعية، وتشجيع ودعم المزارعين كما يمكن حصر أهم أهداف هذا المخطط فيما يلي [1]:

- تحسين مستدام في مستوى الأمن الغذائي الوطني من خلال الانتاج الزراعي وتنويعه.
- والاستخدام الحكيم والمستدام للموارد الطبيعية.
- ابراز وتعزيز الميزة النسبية للانتاج من أجل التصدير.
- الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة قدرة القطاع الزراعي في العمالة من خلال تعزيز وتشجيع الاستثمار.
- تحسين ظروف المعيشة والدخل للمزارعين.

[1]- آمال حفناوي، تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ،أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصاديين بين الواقع و الطموح، جامعة سطيف 1، 11و21 مارس 2013 ، ص ص 4-5 .

ولقد تضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي إجراءات إضافية محددة، تراعي القيود المناخية الزراعية بما في ذلك المناخ الجاف الذي يؤثر على جزء كبير من البلاد، والتخفيض اللازم من درجات الفقر والعزلة في المناطق الريفية ،والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وتشمل هذه البرامج:

برنامج تكثيف الإنتاج الزراعي الذي يشمل أساسا منتجات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات الميزة النسبية الموجهة للتصدير (برنامج التنمية حسب القطاع).

برنامج تحويل نظم الإنتاج الذي يهدف إلى الاهتمام أكثر بظاهرة الجفاف في إطار نهج محدد.

برنامج حماية المستجمعات المائية (Versants Bassins) ، والتوسع في العمالة الريفية .

برنامج تطوير المراعي وحماية السهوب الذي يضع التركيز بشكل خاص على حماية النظام البيئي الرعوي ،وتحسين إمدادات العلف وزيادة دخل السكان المحليين

وهناك نشاطات أخرى محددة تندرج ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، مثل إنتاج البذور والنباتات للمحافظة على الموارد الجينية (الحاجة إلى إدماج المزارع التجريبية في هذا الدور والتي تدخل في إطار الشراكة مع الجمعيات الوطنية والأجنبية أو المختلطة)، من أجل التنمية الزراعية العضوية وتحسين القدرات التسييرية للإدارة الزراعية، وغيرها.

ويتكفل هذا البرنامج علاوة على ذلك بدعم تنفيذ إستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر والعزلة، بما في ذلك مشاريع إختبارية للتنمية المحلية، المتعلقة بالزراعة، حيث تقع في ولايتي سوق أهراس وتيسمسيلت.

لتنفيذ البرامج السابقة حدد المخطط تدابير ومناهج معينة خاصة بكل برنامج كما يلي:

بالنسبة **لبرنامج تطوير الإنتاج والإنتاجية:** ففي إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني، تم توظيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات وفصائل حيوانية)، والمحافظة على الموارد الوراثية. وتطويرها لتصبح وحدات تجارب، مع زيادة توظيف لتقنيات الحديثة. وتمنح الأهمية هنا للمنتوجات ذات المزايا التفاضلية التي تملك فيها الجزائر قدرات نوعية تمكنها من جعل هذا المنتوج قابلا للتصدير ويستطيع مواجهة المنافسة في الخارج. كما تم إضافة نصوص دعم هذا البرنامج بواسطة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRD) يهدف إلى تبسيط

الإجراءات وإعطاء شفافية وليونة كبيرتين لطرق الدعم وسبل الحصول على المساعدات الفلاحية الممنوحة للمستفيدين. بما يضمن الوصول إلى الأهداف المرجوة.

- بالنسبة **لبرنامج تكييف وتحويل أنظمة الإنتاج:** يتم تكييف الأنظمة الإنتاجية القائمة وتوجيهها لما يحقق الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج، من خلال توجيه الزراعات (تحويلها)حسب المناطق (جافة وشبه جافة) وحسب المناخ الملائم لكل محصول. والهدف من إعادة تحويل الأنظمة الزراعية هو المساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخيل عالية أو على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية والمتتالية[1].

- بالنسبة **للبرنامج الوطني للتشجير:** تم فيه توسيع عمليات التشجير، عن طريق إعادة تجديد الثروة الغابية، بغرس أشجار الفلين، والحفاظ على الأحواض المنحدرة للسدود، لكن مع إعطاء الأولوية للأشجار ذات الفائدة الاقتصادية كأشجار الزيتون والتين والكرز ...، والتي لها فائدة بيئية (الحفاظ على التربة)، وفائدة اجتماعية (توفير مداخيل للفلاحين)

- بالنسبة **لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:** تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع دفع وتيرة الانجازات في الميدان تشرك هذه التعديلات بطريقة مباشرة الولاة ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية قبول تنشيط ومتابعة المشاريع

- بالنسبة **لاستصلاح أراضي الجنوب والأراضي المحيطة بالواحات:** استصلاح الأراضي المحاذية للواحات يدخل في برنامج الامتيازات، أما الاستصلاحات الكبرى والتي تتطلب وسائل وتقنيات وتكاليف فإنها تفتح لاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وتقوم الدولة لإنجاح كل هذه المشاريع الهامة، بوضع نظام للتأطير التقني يكون أقرب للفلاحين، حيث ينطلق من المستثمرة باعتبارها القاعدة الأساسية لعمليات الإنتاج الفلاحي .وبالتالي المختصون الإداريون والمهندسون والتقنيون، سوف يقومون بمهامهم في الميدان، لأن هذه الطريقة تقربهم وتجعل علاقتهم مباشرة مع المستثمرات ،ويتم ذلك من خلال إنشاء خلايا على المستوى المحلي، دورها العمل على تحقيق الانسجام بين مختلف المشاريع التنموية التي تقوم المستثمرات، والمخطط التوجيهي

[1]- المنشور رقم 330المؤرخ في 81 جويلية 2000، المتضمن إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ،ص ص 74-77

الذي يعمل على بيئة الأراضي التي تقوم عليها الاستثمارات الفلاحية في الولاية، كما يتكفل هذا النظام بالتكوين والإرشاد والإعلام والاتصال.

أثر تنفيذ المخطط على القطاع الفلاحي الجزائري: بتحليل أثر المخطط على تطور القطاع الفلاحي، تثبت الإحصائيات الخاصة بالإنتاج لفترة تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، أهمية تطور الإنتاج في أغلب المحاصيل، حيث نمت الأهمية النسبية لتغطية الحاجات المحلية من السلع الزراعية والغذائية لتنتقل من 32% للفترة الممتدة من 1996 إلى 2000، لتصل 40 %للفترة الممتدة من 2000 إلى 2003 . وقد مكن المخطط من إدماج أكثر من 300 ألف مستثمرة فلاحية ضمن مختلف برامجه[1]. وقد أشارت وثيقة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ديسمبر 2000 إلى أن المخطط يسمح بتعبئة موارد مالية استفاد منها القطاع الزراعي بمختلف برامجه وبلغت 164 مليار دج. .إضافة إلى ذلك فقد حقق القطاع الفلاحي نسب مساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي جيدة خلال تلك الفترة وصلت سنة 2003 إلى 11%.

بالنسبة لرأس المال الإنتاجي: شجع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على إعادة الاعتبار للأراضي الزراعية، فقد ساهم في زيادة المساحة الصالحة للزراعة، حيث بلغت المساحة المستصلحة حتى نهاية سنة 2001 حوالي 345.236 هكتار، أي ما يعادل 50.85 % من المساحة المقترحة المقدرة ب 678.911 هكتار. ولقد سمح المخطط خلال الفترة (2000- 2003)إضافة 419 ألف هكتار إلى المساحة الزراعية المفيدة، كما زادت المساحات المسقية ب 210 ألف هكتار .كما حقق المخطط في مجال استحداث مناصب العمل (2000- 2004) عدد معتبر من المناصب[2]

[1]- امال حفناوي، المرجع السابق، ص 9

[2]- امال حفناوي، المرجع نفسه، ص 9

الجدول رقم(06): تطور مناصب الشغل الفلاحية المحدثة للفترة– (2000– 2004) الوحدة: منصب شغل

السنوات	عدد مناصب الشغل المحدثة	النسبة%
2000	142289	%17.3
2001	170398	%20.7
2002	163499	%19.9
2003	179291	%21.8
2004	166203	%20.3

المصدر : امل حفناوي، المرجع السابق، ص 9

يتضح من الجدول أن المخطط حقق مناصب شغل خلال الفترة (2000– 2004) وصلت إلى 821680 منصب شغل، متجاوزة بذلك ما كان مقدرا له في المخطط ب 121680 منصب أي ما نسبته 17.38 % وتعتبر سنة 2003 أفضل سنة حققت فيها الدولة أكبر نسبة للمناصب المحدثة بنسبة 8.21 %من مجمل المناصب المحدثة طيلة تلك الفترة وهي السنة التي وافق انطلاق تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية .PNDAR فتوسيع مفهوم التنمية الفلاحية لتضمن التنمية الريفية يساهم في القضاء على البطالة وتدهور الأوضاع في الوسط الريفي.

إذ أنه من بين 2000 مشروع للاستصلاح الجواري تمت المصادقة على 850 مشروع يمس ما يقارب 116000أسرة لفئة سكانية تتجاوز 800000 شخص. وعليه فالقطاع الفلاحي يشكل مصدرا مولدا للعمل، لكن يبقى المشكل الرئيسي هو ديمومة هذه المناصب.[1]

بالنسبة للإنتاج الفلاحي(حيواني ونباتي) كان للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية أثر بالغ في تحسنه، والجدول الموالي يوضح تطور أهم المنتجات الفلاحية خلال الفترة (2000– 2004):

[1]– امال حفناوي، المرجع السابق، ص 9

الجدول رقم(07) : تطور بعض المنتجات النباتية خلال الفترة- (2000- 2004)

الوحدة: مليون قنطار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	المتوسط 2001-2004
الحبوب	9.32	26.57	19.51	42.70	40.31	32.27
البطاطا	12.08	9.67	13.37	18.80	20.00	15.46
البقول الجافة	0.22	0.38	0.43	0.60	0.58	0.50
الخضر الطازجة	21.00	23.95	25.04	26.46	36.00	27.86
الكروم	2.04	1.96	2.40	2.51	2.84	2.43
الزيتون	2.17	2.00	1.92	1.68	4.69	2.57
الحمضيات	4.33	4.70	5.19	5.60	5.90	5.35
التمر	3.66	4.37	4.18	4.72	4.43	4.42

Source :Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information. M.A.D.R. Rapport sur situation du secteur agricole ،2006 ،Pour l'Années 2001-2006 ،p22 a p29

يتضح من خلال هذا الجدول أن الإنتاج نباتي شهد تطورات قيمة خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وبالتالي المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وتعتبر سنة 2000 بمثابة نقطة انطلاق قوية، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كان له الفضل في النهوض بالإنتاج الفلاحي إلا أنه اصطدم بمشكلة ارتباطه بالتغيرات الجوية التي ورغم الجهود المبذولة في المخطط إلا أنها بقيت مشكلة الإنتاج الفلاحي الجزائري إلى يومنا هذا.

والملاحظ أن هناك منتوجات الزراعية تميزت بالاستقرار بل وحققت أحيانا تزايدا مستمرا، ويعود ذلك إلى العناية التي أولتها الدولة لتلك المنتجات، التي ترى فيها ميزة نسبية وفرصة للتصدير مثل التمر والحمضيات والكروم والبطاطا. وترجع الزيادة أيضا إلى أن تلك المنتجات هي من الزراعات المسقية التي لا يعتمد فيها على هطول الأمطار.

لذلك ومنذ بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية(PNDAR)، ودعم الاستثمار في مجال الري من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية(FNRDA)، ازدهرت تعبئة جميع موارد المياه السطحية والجوفية، وتم إدخال تقنيات جديدة لتوفير المياه للري. والملاحظ أن

هناك توسع كبير في مساحات الأراضي المروية، إذ سمح هذا الأخير بزيادة المساحة المروية من 350000هكتار عام 2000إلى 793337هكتار في نهاية 2004، وذلك بفضل ترشيد استعمال المياه وتعبئة الموارد المائية في مخطط التكاليف، من خلال إدخال تقنيات الري الحديثة مثل الري المحوري، السقي بالتقطير ... لكن ورغم كل تلك الجهود المبذولة لكنها ظلت غير كافية خاصة عند مقارنتها بالمساحة الواسعة الصالحة للزراعة بالجزائر[1]

كما شهد المنتوج الحيواني كذلك تطورا ملحوظا منذ ظهور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فلقد أخذت أعداد الماشية في التزايد طيلة الفترة(2000- 2004)، حيث أن للجزائر ثروة حيوانية معتبرة، إذ بلغ متوسط العدد الاجمالي للمواشي في الفترة (2000- 2004) بأكثر من 23300 ألف رأس، وهذا راجع إلى الاجراءات التي قامت بها الدولة ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بخصوص هذا المنتوج، إذ ركز المخطط على إعادة الاعتبار للمناطق السهبية وللمساحات الرعوية من أجل توفير الأعلاف اللازمة لتغذية المواشي. وهذا التطور الملحوظ في عدد رؤوس الماشية ساهم في توفير كميات جيدة من اللحوم الحمراء شهدت هي بدورها تزايد مستمر وبكميات معتبرة طيلة فترة (2000- 2004)، وكذلك كانت حصيلة سنة 2004 من باقي المنتجات جيدة (اللحوم الحمراء والبيضاء والبيض والعسل والحليب) بما يلبي الطلب المتزايد على هذه السلع.

وكان للمخطط الوطني كذلك أثر جيد على زيادة قيمة الصادرات الغذائية الوطنية، فرغم كونها ضئيلة جدا مقارنة بالواردات الغذائية. فالجزائر ما تزال تستورد شهريا ما يعادل 10ملايين دولار من اللحوم المجمدة، ومن الحليب ما قيمته 483 مليون دولار في سنة 2004، لتغطية الاحتياج من هذه المادة الحيوية، حيث يغطي الإنتاج الوطني نسبة الثلثين، إلا أن الصادرات الغذائية شهدت تقدما ملحوظا يحسب للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث ارتفع من 31 مليون دولار سنة 2000 إلى 59 مليون دولار سنة 2004، ورغم ذلك تبقى هذه النسبة ضئية جدا مقارنة بإجمالي الصادرات حيث تمثل فقط 0.18 %[2].

[1] – امال حفناوي، المرجع السابق، ص 10

[2]– امال حفناوي، المرجع السابق، ص 11

مخصصات القطاع الفلاحي ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)

تم خلال الفترة (2005- 2009) إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي معززا ببرامج تكميلية خاصة لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا، من أجل دعم مستويات النمو، بميزانية قيمتها 17000 مليار دينار أو ما يعادل 240 مليار دولار أمريكي موجهة لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية والاستجابة للحاجيات الاجتماعية. وهذا من أجل إكمال مسيرة الإنعاش الاقتصادي التي كانت تنفذ وفق المخطط السابق .

مضمون برامج دعم النمو الاقتصادي للقطاع الفلاحي (2005-2009)

كانت أهم أعمال برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005- 2009) في مجال الفلاحة تلك المتعلقة بزيادة فعاليات وسبل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية .سعيا من الدولة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة تراعي الأسس البيئية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى دعم الإنتاج الوطني وتوفير الظروف اللازمة لنموه ودفعه لدخول السوق العالمي وبكفاءة، آخذة في الاعتبار المتغيرات العالمية .حيث قدرت اعتمادات تمويل هذا القطاع بحوالي 300 مليار دينار جزائري من أجل إنجاز الأعمال التالية:[1]

- تطوير المستثمرات الفلاحية والضبط؛
- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الإنتاج؛
- مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية تربة المواشي وتطويرها؛
- حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي؛
- تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها؛
- تهيئة المرافق الإدارية والتجهيزات والمعلومات؛

وستوجه الإعانة والحوافز العمومية لتنمية الفلاحة نحو ما يلي:

- تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين والإرشاد؛

[1] – مصالح الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005- 2009-، أفريل 2005، ص 38

- تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها ولاسيما في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية، مع السهر على حماية التراث الجيني؛

- الدعم الانتقائي والانتقالي لعمليات تحول النشاط وإعادة توجيه القدرات الفلاحية؛

- تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد وتشجيع التكامل بين المنتجين والصناعة الغذائية الفلاحية، وترقية منظومات الضبط المهني والمشترك بين المهن، وتعزيز طاقات غرف الفلاحة ودورها؛

- ترقية الصادرات الفلاحية ولاسيما منها المنتوجات المحلية والفلاحية الحيوية (البيولوجية) وحمايتها عن طريق ترتيب التصديق والتنويع؛

- تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات وكذا الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية؛

- تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها، بما في ذلك رد الاعتبار إلى وسائل العمل الجوي؛

والجدير بالذكر كذلك أن الحكومة تقترح خلال هذه الفترة بالنسبة للعقار الفلاحي وضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي تشريعا يؤسس لنظام الامتياز بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة، سيسمح بإقامة صلة متينة بين الأرض ومستغليها، وسيقضي إلى حماية هذه الثروة الوطنية من تحويلها عن طابعها الأصلي، وسيسهل للفلاح في نهاية المطاف عملية الحصول على القرض الضروري لتنمية النشاط الفلاحي[1] ، ويرافق إنعاش الفلاحة مواصلة بذل الجهود في مجال التنمية الريفية[2]، ولاسيما من خلال:

- دعم النشاطات المدرة للمداخيل والمستحدثة لمناصب الشغل، والإنتاج المساهم في تحسين الأمن الغذائي للعائلات؛

[1]– يسمينة زرنوح، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص190

[2] – يسمينة زرنوح، المرجع السابق، ص 188

- مواكبة التنمية بالحصول على وسائل التقنية وعلى قروض؛

- برامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل و تحافظ على الوسط الطبيعي؛

- تعزيز عملية حصول سكان الأرياف على الخدمات الأساسية(الماء والكهرباء والغاز)ومواصلة برامج الإسكان الريفي .

تقييم نتائج برنامج دعم النمو الاقتصادي على القطاع الفلاحي :

إن استعادة التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية وتعزيز النمو الاقتصادي بدآ يسجلان نتائج محسوسة في مختلف دوائر النشاط .فقد عرف قطاع الفلاحة الذي يكتسي بعدا استراتيجيا ضمن الاقتصاد الوطني ويستفيد من برامج تنموية طموحة نموا مضطر إذ ارتفع من 1.9 % سنة 2005 إلى5 % سنة 2007 [1].

لقد سجل الإنتاج الفلاحي ارتفاعا قيما، حيث انتقلت قيمته من 359 مليار دينار سنة 2000 إلى 668 مليار دينار في 2006 . وكذلك زيادة في القيمة المضافة الزراعية من 322 مليار دينار إلى 548 مليار دينار خلال نفس الفترة، وتمثلت متوسط نسبة مساهمة القطاع الفلاحي 8% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا .وقد تحقق هذا الأداء على الرغم من الانخفاض الكبير في ميزانية القطاع عام 2006 (73 مليار دينار في 2006 مقابل 79 مليار دينار في عام 2005)إذ بقيت عند نسبة 3 % من الميزانية الوطنية للعام الثالث على التوالي ولقد استحدث القطاع الفلاحي خلال الفترة (2005-2009) مناصب شغل معتبرة كما يبينه الجدول الموالي:

[1]- امال حفناوي، المرجع السابق، ص13

الجدول رقم(08) : عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة ((2005-2009)

الوحدة :منصب شغل

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
مناصب الشغل المستحدثة في إطار استثمارات منجزة في قطاع الفلاحة	132428	104323	101977	83903	243854	666505
مناصب الشغل المستحدثة الإجمالية	684561	861688	899654	1124761	1459898	5030562
النسبة%	19.34	12.11	11.34	7.46	16.70	13.25

المصدر : آمال حفناوي ،مرجع سابق الذكر 13

شهدت الجزائر في سنة 2009 فتح مناصب شغل فلاحية معتبرة، حيث انتقل عدد المناصب المستحدثة في إطار الاستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة من 132428 منصب عمل سنة 2005 إلى 243854 منصب عمل سنة 2009، أي أكثر منها بحوالي 111426 منصب شغل، وفي نفس الوقت أكبر من السنة التي سبقتها 2008 بحوالي 159951 منصب شغل وهذا راجع إلى الوضعية الاقتصادية الجيدة التي شهدتها الجزائر في تلك السنة1، حيث حققت نموا في العديد من المؤشرات الاقتصادية والتي كان معدل النمو الزراعي أهم المساهمين فيها.

أما فيما يخص استخدامات الأرض فقد واصلت الدولة جهودها لاستصلاح الأراضي الزراعية ساعية إلى توسيع هذه الأراضي وزيادة مساحاتها عبر كامل التراب الوطني، معتمدة في ذلك على برنامج استصلاح الأراضي بالامتياز نظرا لما لاقاه هذا البرنامج من نجاح في زيادة المساحة الزراعية، فلقد تم سنة 2005 إضافة 9 مشاريع لاستصلاح مساحة تقدر ب1، 710 هكتار عن طريق منح الامتياز، وزادت هذه المشاريع أكثر في سنة 2006 حيث فتح . 17 مشروع لاستصلاح 512، 7 هكتار، ورغم هذه الزيادة معتبرة إلا أنها لم تصل إلى الحد الذي وصلت إليه في الفترة (2000-2004)وهذا نظرا لكون الفترة)(2000-2001) استفادة من الحد الأقصى لعدد هذه المشاريع بتكاليف باهظة وكون العديد من هذه المشاريع مقدمة من السلطات المحلية.

[1]- آمال حفناوي ،المرجع السابق، ص ص 13-15

وسجلت المساحة المسقية تزايدا ملحوظا وهذا إن دل على شيء فهو يدل على النجاح النسبي للخطط الوطنية في ترشيد استخدام المياه ومساعيه لزيادة المساحات المروية، إذ بلغت المساحات المروية سنة 2005 ما مساحته 206، 825 هكتار، لترتفع سنة 2006 حتى 197، 835 هكتار. وأما فيما يخص الاستثمارات المنجزة خلال فترة تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي فقد أنجز العديد من المشاريع الفلاحية، حيث تم خلال الفترة(2005- 2009) توسيع المساحة الصالحة للزراعة بمقدار 235510 هكتار، وتم خلال نفس الفترة غرس 156512هكتار أشجار مثمرة وكروم، بينما امتدت الزراعة الرعوية على مساحة 150865 هكتار .كما تم في إطار التنمية الريفية فتح مسالك لفك العزلة تصل إلى 5470 كلم خلال هذه الفترة.

هذه الإجراءات وغيرها ساهمت في نمو الإنتاج الفلاحي(النباتي والحيواني الجزائري في هذه الفترة، فلقد شهد عدد من المنتجات تزايدا مستمرا رغم الظروف السيئة التي وصفت بها بعض السنوات، خاصة البطاطا التي شهدت تطورا جيدا حيث ارتفعت الكمية المنتجة منها من 1646670 ألف طن في متوسط الفترة (2000-2005) إلى2636060 ألف طن سنة 2009 أي ما يقارب المليون طن .إذ أن الجدير بالذكر أن الجزائر احتلت المرتبة الثانية في افريقيا من حيث انتاج البطاطا في موسم 2007 – 2008 حسب ما افاد به تقرير منظمة الامم المتحدة للتغذية و الزراعة FAO لسنة 2009، حول حجم الإنتاج العالمي من هذه المادة الواسعة الاستهلاك[1].

المطلب الثاني : افاق البرامج الفلاحية في الاقتصاد الوطني

لقد عانت الفلاحة في الجزائر من التهميش ولفترة طويلة من الزمن، فضلت حبيسة شعارات لا غير، ونظرا لتحسن الوضع المالي للجزائر فإنه تم وضع مخطط يقوم على تدعيم الدولة للقطاع الفلاحي في إطار ما سمي بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000، حيث عملت الدولة مباشرة من خلال

[1]- امال حفناوي، المرجع السابق، ص 15

الصندوق الوطني (FNRDA)، على تدعيم الفلاحين وتقوم بتقديم قروض للضبط والتنمية الفلاحية بدون فائدة، كما تقدم إعانات للفلاحين وهذا في النشاطات التالية [1]:

تطوير الإنتاج والإنتاجية في مختلف فروع القطاع .

- تحويل أنظمة الإنتاج وتكييفها.
- استصلاح الأراضي الزراعية بالاستعانة بدعم الدولة .

ولقد توسع المخطط أكثر في سنة 2002 ليضم كذلك التنمية الريفية، وهذا لكون أن المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر وتعاني من تدهور مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي، لهذا تضمن المخطط تحقيق التنمية الريفية باعتبار الريف فضاء ينتهج فيه سكانه نمطا معيشيا مميزا، و لابد من إشراكه في تحقيق التنمية الوطنية عن طريق تشجيع الاستثمارات في الأرياف، وتمكين سكانه من الاستفادة من دعم الدولة وحماية مداخيلهم

وتوفير الظروف المعيشية الحسنة للفلاحين لتمكينهم من الاستقرار في الأرياف، والاهتمام بالنشاطات الفلاحية بتوفير الحماية الاجتماعية لهم. وسعى المخطط المذكور في نفس الوقت إلى تحقيق التنمية البشرية وهذا بإعادة العلاقة القائمة بين الفرد ومحيطه. ولتحقيق ذلك تم وضع تسعة برامج وهي كما يلي:

أربعة برامج وجهت لتحسين مستوى وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وهي تتفرع إلى [2]:

- برنامج تكييف وتحويل أنظمة الإنتاج .
- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.

[1]– محمد العربي ساكر، الفلاحة والأمن الغذائي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية والسياسية، الجزء39 - ، عدد 01، الجزائر، 2001، ص 85

[2]– مليكة جرمولي، السياسات الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها دراسة حالة ولاية البويرة، -رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005، ص 11

- برنامج تثمين المنتوجات الفلاحية كالمحافظة على المنتوجات الزراعية، و تحويلها، وتخزينها، وتسويقها .
- برنامج تدعيم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية من أجل تنويع وتحسين الخدمات للفلاحين خاصة الشبان حاملي شهادات جامعية أو المكونين في القطاع، أو من لهم قدرات للعمل في القطاع.

خمسة برامج أخرى موجهة لحماية وتنمية المحيط الطبيعي وإنشاء مناصب عمل، وهي كما يلي:

- البرنامج الوطني للتشجير .
- برنامج التشغيل الريفي .
- برنامج إعادة الاعتبار للأراضي .
- برنامج حماية وتنمية المناطق السهبية.
- برنامج حماية وتنمية الواحات- .

ويقوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أربعة محاور أساسية هي:

- إنتاج وإنتاجية الفروع المختلفة والتي يتم تدعيمها عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.
- تكييف الأنظمة الزراعية .
- دعم استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز واستصلاح الأراضي في الجنوب– .
- توسيع عمليات التشجير لزيادة نسبة الغطاء الغابي في شمال البلاد من % 11 - إلى% 14.

وفي أكتوبر 2002 وبناء على اتفاقية موقعة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الفلاحة، أهلت البنك وبقرار سياسي بتمويل الاعتمادات المخصصة لبرنامج الدعم ومخطط التنمية الفلاحية، خاصة وأن الفوائد المترتبة عن تمويلات البنك المسبقة تقتطع من برنامج الدعم وليست مستحقة على الفلاحين خلال العام الأول من الاستثمارات .وحسب ذات المصدر ((مدير مساعد بالبنك)، فإن البنك قدم تمويلات مسبقة ضخمة لفائدة مختلف الاستثمارات الفلاحية قدرت إلى غاية ديسمبر 2005 بأكثر من 32 مليار دينار جزائري، بناء على ملفات استثمار تؤشر عليها مصالح الفلاحة المحلية، كما سجل تراكما لديون الفلاحين في عمليات التمويل خارج برنامج الدعم بلغ 43 مليار دينار، لم يسترجع منها

البنك سوى 15 مليارا فقط، في حين تجري تسوية المبالغ الباقية في إطار إعفاء الفلاحين من الديون المستحقة عليهم، في وقت توصل البنك إلى اتفاق تسوية مع وزارة الفلاحة لتسديد مستحقاتها كاملة الناجمة عن برنامج الدعم [1]

وفي السنة المالية لسنة 2007 تم تخصيص غلاف مالي قدره 21.342.869.000 دج فقط ميزانية التسيير للقطاع الفلاحي [2].

وهنا يجب الإعتراف بأن المجهودات المبذولة لتزويد بلادنا بنظام تشريعي و تنظيمي يهدف إلى حماية الأراضي الفلاحية من المزايدات والأطماع ومن أجل أن تساير المسار التنموي الذي عرفته الجزائر خلال السنوات الأخيرة، ويمكن تقسيمها إلى خمسة أقسام أساسية:

- حيازة الملكية العقارية الفلاحية
- إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة بالدولة.
- التوجيه العقاري .
- الأراضي الفلاحية الوقفية.
- إستصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الإمتياز .

وخلال المخطط الخماسي (2009-2013) جاء برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي لمواصلة التنمية الفلاحية التي إنطلقت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ويهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والتماسك الإجتماعي، اللذان يمثلان أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن القومي، واعتمد هذا البرنامج في إستراتجيته على وضع الأسس السياسية لإعادة مركزية سياسة التنمية الفلاحية والريفية التي أدرجت في قانون التوجيه الفلاحي لسنة2008 ، الذي يضع الإطار القانوني وخريطة الطريق للسنوات الخمسة 2009-2013 التي تم خلالها تحقيق البرنامج المسطر الذي ارتكز على تكثيف إنتاج المواد الغذائية الأساسية من الحبوب، الحليب، البقول الجافة، اللحوم وغيرها، فضلا عن حماية مداخيل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، وكذا تحرير المبادرات وبناء ثقة المستقبل،

[1] – فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع: اقتصاد، كلية العلوم - الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007 - 2008، ص 112

[2] – قانون رقم - 06 - 24 مؤرخ في 6 ذي الحجة 1427 الموافق 26 ديسمبر 2006، يتضمن قانون المالية 2007، الجريدة الرسمية رقم 85 ص 34

بالإضافة إلى تعزيز الإستشارة والتشاور مع كل الفاعلين والمسؤولين في المجال الفلاحي والزراعة الصناعية، مما يؤدي إلى حماية وتثمين الموارد الطبيعية، ومن جهة أخرى أكد البرنامج على أهمية العناية الخاصة بالإستغلال العقلاني للمياه باستخدام تقنيات الري الحديثة، كما منح هذا البرنامج نمط وحيد لإستغلال الأراضي التابعة للدولة عن طريق الإمتياز بعلاقة تعاقدية على المدى الطويل، وبدأ تطبيق هذا البرنامج بالتوقيع على عقود النجاعة مع الولايات 48 للبلاد في سنة 2009، على أساس النتائج المحققة وخصوصية كل منطقة، وقسمت هذه العقود إلى نوعين هما 1:

1- **عقود مرتبطة ببرنامج تجديد الإقتصاد الزراعي :**قام من خلالها بدعم النشاطات الفلاحية المباشرة دعم (إنتاج الحبوب، البقول الجافة، الحليب، البطاطا، وغيرها)، تقديم القروض الميسرة ومسح الديون، ودعم إستخدام تقنيات الري التكميلي واقتصاد المياه، وتوفير البذور والشتلات والأسمدة، وهو ما يمثل متابعة الجهود المبذولة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بهدف تعزيز الجهاز الإنتاجي للمواد الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع ورفع والمردودية، وامتصاص مشكلة إستراحة الأراضي.

2-عقود مرتبطة ببرامج التجديد الريفي :قامت هذه البرامج على دعم وتشجيع سكان الأرياف على تطوير مناطقهم وتحسين ظروفهم المعيشية الخاصة، من خلال إنجاز مشاريع حيوية أطلق عليها مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة، تتمثل في توظيف أفضل للثروات الخاصة والعامة المتوفرة بتلك المناطق، والإستغلال والتسيير العقلاني لهذه الثروات المحلية ورفع القدرات الإنتاجية لها، وحماية الموارد الطبيعية، وتثمين المنتجات ذات الخصوصية المحلية، وتنويع النشاطات الإقتصادية في الوسط السهبي وفي الواحات والجبال.

لتحقيق هذا البرنامج بشقية تجديد الإقتصاد الزراعي والتجديد الريفي خصصت الدولة مبلغ 1000مليار دج ما يعادل 13.5 مليار دولار خلال الفترة (2009-2013)، وهو ما يمثل 200 مليار دج سنويا لدعم النشاطات المذكورة سابقا وفق ما يلي:

- تحمل الدولة تكاليف إقتناء البذور والشتلات وإعادة إنتاجها، كما يمنح دعم عمومي لأسعار إقتناء الأسمدة بالنسبة لكافة أنواع الإنتاج الفلاحي.

[1]- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية - للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع: التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011 - 2012، ص ص 171 - 172

- تخصيص مساعدات عمومية لإقتناء العتاد الفلاحي لصالح كافة أنواع الإنتاج الفلاحي وتربية الماشية وعتاد الري المقتصد للمياه، وسيوجه هذا الدعم حصريا للبيع بصبغة الإيجار للتجهيزات المصنعة محليا.

- مواصلة دعم أسعار الحبوب حرصا على تشجيع الإنتاج المحلي، ومنح الديمومة لأسعار محاصيل القمح والشعير التي تجمعها التعاونيات، وسيتم تقديم سعر تحفيزي أيضا لجمع محاصيل الخضر الجافة.

- دعم تطوير إنتاج الحليب وجمعه من خلال دعم إقتناء البقر الحلوب لدى المموّنين المتعاقدين، ودعم لتجديد التجهيزات وشراء عتاد جمع الحليب وإنتاج العلف.

- دعم إنتاج اللحوم بكل أنواعها، حيث سيستفيد مربو الغنم والماعز على وجه الخصوص من التكفل بتلقيح الماشية، وإعانات من أجل تجديد حظائر تربية الماشية، وإنشاء مراكز التكاثر، وتوفير العلف بأسعار مدعمة في حالة الجفاف، كما ستستفيد تربية الدواجن والقطعان الصغيرة من دعم موجه لإقتناء الماشية وتجديد وسائل الإنتاج، والإستثمار في الصناعة التحويلية، أما تربية الخيول والإبل فسيتم تدعيمها من خلال تشجيع توالد السلالات المحلية وتطوير المهن ذات الصلة بهذه النشاطات.

- منح مساعدات هامة للإنتاج الذي تدره بعض الأنواع من الأشجار المثمرة كما يستفيد إنتاج زيت الزيتون من دعم خاص يشمل إقتناء العتاد الموجه لإنجاز المعاصر وقدرات تخزين الإنتاج وتوضيبه، كما يستفيد إنتاج التمور وتصديرها من دعم ملائم يشمل الحفاظ على غابات النخيل وتجديدها، وبناء وحدات التوضيب والتصدير.

- رفع كفاءة الإطارات العاملة في قطاع الفلاحة بتكوين المهندسين والتقنيين في الفروع والمهن ذات العلاقة بهذا النشاط من قبل المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين، بالإضافة إلى إستفادة التعاونيات الفلاحية وتعاونيات

- تربية المواشي من الإطارات الجامعية في إطار الإندماج المهني المرتبط بالقطاع الفلاحي، وستتكفل الدولة مؤقتا

بقسط هام من الأجور المدفوعة لهم[1].

[1]- غردي محمد، المرجع السابق ص ص 171 - 172

الآفاق الفلاحية في ظل إقتصاد السوق

تعتبر التبعية الغذائية من أهم المشاكل، التي تعاني منها الدول النامية هذا ما جعل الدول المتقدمة تفرض سيطرتها و نفوذها عليها، فالدول السائرة في طريق النمو تعتبر دولا زراعية بالدرجة الأولى، إلا أنها لم ترق إلى المستوى الذي يجعلها تحقق الإكتفاء الغذائي الذاتي، ويرجع ذلك أساسا إلى الأنماط والنماذج التنموية المنتهجة التي إستوردتها من دول أخرى، مما جعلها لا تتناسب مع المحيط الذي طبقت فيه.

كما تتطلب النماذج الإصلاحية رؤوس أموال كثيرة، هذا ما يتناقض مع إمكانيات هذه الدول، ومن بين هذه الدول الجزائر، هذه الأخيرة إنتهجت عدة سياسات قصد تنمية القطاع الفلاحي، إلا أنه بقي يعاني من عدة مشاكل جعلته عاجزا عن تحقيق الأهداف التي كانت مسطرة رغم كل الإصلاحات المطبقة في هذا القطاع.

ولعل من أهم الأسباب المباشرة تكمن في كيفية تطبيق هذه الإصلاحات ميدانيا، لذا فإن القطاع يتطلب إعادة النظر في الإصلاحات، من حيث التصور وكيفية تحقيقها حتى يتم بعث هذا القطاع من جديد.

1-التوجه نحو إقتصاد السوق في الفلاحة الجزائرية:

في إطار نظام النشاط الخاص في الإقتصاد الحر فإن الإقتصاد الجزائري عرف تحولا جذريا بالإتجاه نحو إقتصاد السوق إبتداءا من سنة 1988 بموجب القانون 01/88 المتعلق بالإقتصاد التوجيهي للمؤسسات الإقتصادية، هذا الأخير الذي أعطى إستقلالية تامة لهذه المؤسسات لتسيير أمورها وتحقيق الربح من وراء نشاطها، 19المتعلق بالمستثمرات الفلاحية الجديدة / .أما القطاع الفلاحي فبموجب القانون87

هذا القانون يتعلق بخوصصة القطاع العام وتحويله إلى قطاع خاص عن طريق منح عقود الإستفادة للمستغلين الفلاحين و بهذا التحول في نظام الإستغلال و التسيير تكون قد مهدت للجزائر الدخول في إقتصاد السوق و من أهم المميزات التي يرتكز عليها نجد:

-السوق الحرة التي يكشف إقتصادها عن مجمل العمليات التي تجري في نطاق هذه السوق بيعا وشراءا بعيدا عن تدخل الدولة في مسار آليات السوق[1].

-السوق الحرة التي يكشف إقتصادها عن ممارسة الحرية الإقتصادية من جانب المنتجين، يبقى أن المنظمين و رجال الأعمال و أصحاب رؤوس الأموال يستطيعون الإنطلاق في مشروعاتهم الإقتصادية، كما أنهم أحرار في طرق إستثمارهم للأموال، و في إنتاجهم للسلع و الخدمات و في تحديد الشروط التي يشترون على أساسها ما يحتاجون إليه من آلات و موارد عمل.

- السوق الحرة التي يكشف إقتصادها عن ممارسة الحرية الإقتصادية، من جانب المستهلكين، إذ أنه وفقا لمبدأ حرية الإستهلاك فإن لأي مستهلك مطلق الحرية في التصرف في دخله كما يشاء و إختيار نوع السلع الإستهلاكية التي ينفق عليها هذا الدخل.

- السوق الحرة التي يكشف إقتصادها عن قيام منافسة بين المستهلكين ليفوزوا بالسلع التي يحتاجونها بغية تحقيق أقصى حد للإشباع.

- السوق الحرة التي يكشف إقتصادها عن قيام المنافسة فيما بين المنتجين، في حدود زيادة الإنتاج و تحسين النوعية و كسب الأسواق، بغية تحقيق أقصى الأرباح.

2-الرهانات الجديدة في تنمية الفلاحة الجزائرية:

عرف الإنتاج الوطني للحبوب في نهاية التسعينات إنخفاضا ملحوظا بالمقابل شوهد إرتفاعا في الواردات خلال نفس الفترة نتيجة للإحتياجات الوطنية المتزايدة.

و عليه فإن وزارة الفلاحة تطرقت إلى ضرورة إعادة توجيه السياسة الوطنية للفلاحة خاصة في مجال الحبوب.

"مع إدراج أشكال متعددة للإستثمار في مجال الحبوب الذي يكلف الخزينة أكثر من 600 مليون دولار لتغطية إحتياجات 06 مليون طن سنويا من الحبوب بسبب إنتاج ضعيف يتراوح ما بين 6، 2مليون و 3 مليون طن لتغطي ما بين 30 و % 40 من الإحتياجات الوطنية"

[1]-.محمد لمين علون. حليمة عطية، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري، مجلة نور للدراسات الاقتصادية العدد 2016/03 ص ص 138-140

كما أنه لا يمكن تغيير العادات الإستهلاكية للمواطنين عن طريق قرارات سياسية في الوقت الذي تعرف فيه الفلاحة الجزائرية نقصا ملحوظا في الموارد المائية، إلى جانب مشاكل أخرى مرتبطة بنوعية التربة.

وعليه خلصت وزارة الفلاحة إلى أنه لا يمكن تحقيق الإكتفاء الذاتي بنسب 100 % لذلك لابد من سياسة وطنية واضحة بعيدة عن التركيز الأعمى على قطاع الحبوب الذي يعتبر مجالا صعبا يتطلب أموالا كثيرة و تقنيات عالية، مما يستدعي مساعدة المتعاملين الاقتصاديين للمشاركة في القطاع قصد المساهمة و لو بقدر صغير في تخفيض فاتورة الإسترداد، والتوجه نحو زراعات أكثر سهولة تمكن القطاع الفلاحي من التصدير إلى الخارج، والإبتعاد عن التركيز على مجال واحد.

لقد إنطلقت وزارة الفلاحة في تطبيق برنامجها المتعلق بتكييف إنتاج الحبوب، بالرغم من الجفاف، حيث أعطت 300 ألف هكتار المعنية بالتكثيف نتائج جد مرضية[1].

المطلب الثالث: البرامج الفلاحية بين الواقع والتنفيذ

– أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر:

زاد الاهتمام بقطاع الفلاحة على اعتبار أنّه لإمكان أن يكون ركيزة البدائل التنموية المطروحة خاصة مع التداعيات السلبية لانخفاض العائدات النفطية على الاقتصاد الوطني، كما أن أهمية القطاع الفلاحي يفرضها الطلب المحلي المتزايد على المنتجات الغذائية والذي يهدّد بتفاقم المشكلة الغذائية في الجزائر[2].

كما أنّ المتغيرات الإقليمية والدولية و تحدّيا ت التنمية المتزايدة كلّها عوامل تفرض الاهتمام أكثر للفلاحة، يضاف إلى ذلك كيد تقارير الهيئات الدولية على ضرورة تبني استراتيجيات أكثر فاعلية للأمن الغذائي بشكل يعزز من عوامل الاستقرار خاصة مع تفاقم مخاطر التبعية الغذائية على استقرار المجتمعات أمنيا واقتصاديا وحتى سياسيا[3].

[1]–.محمد لمين علون /أ.حليمة عطية، المرجع السابق، ص ص 138–140

[2]– عامر عامر أحمد، محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 08/2010، جامعة ورقلة، الجزائر، ص25.

[3]– لإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، لجنة الأمن الغذائي العالمي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، النسخة الرابعة، ص9

وقد عرف قطاع الفلاحة في الجزائر خلال فترة التسعينات وضعية صعبة كان لها تأثيرات سلبية كبيرة تسببت في هجرة الفلاحين وسكان الأرياف نحو المدن واضطرارهم لترك الأراضي الزراعية وبيع الماشية، ويسجل في هذا السياق أن 8.9 مليون نسمة هم سكان ريفيون[1]، كما أن الوضعية المالية الصعبة في هذه الفترة الناتجة عن تدهور المداخيل النفطية لم تسمح بوضع سياسات فعالة لدعم وتطوير القطاع الفلاحي.

ومع استتباب الأمن وتحسن العائدات النفطية ابتداء من سنة 2000 عملت السلطات العمومية على إعادة بناء المرافق التي تم تخريبها من أجل توفير الشروط اللازمة لعودة الفلاحين إلى أراضيهم وأنشطتهم الفلاحية إضافة إلى تقديم بعض الإعانات للبناء وترميم المنازل، وفي إطار مواصلة هذه الجهود انطلقت وزارة الفلاحة والتنمية والريفية في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي بناء على القانون التوجيهي الصادر في أوت 2008 من أجل تمكين قطاع الفلاحة من المساهمة الفعالة في تحقيق متطلبات الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة[2].

ويستهدف الاهتمام الكبير الذي يحظى به القطاع الفلاحي زيادة دوره في الاقتصاد الوطني من خلال المساهمة الفعالة في خلق الثروة الوطنية وتحقيق الأمن الغذائي، إضافة إلى ضمان تشغيل جزء معتبر من اليد العاملة ودعم الأنشطة الصناعية والتجارية المرتبطة ذا القطاع المحوري.[3]

---

[1]- FAO Statistical Pocketbook2015، Foodand Agriculture Organization of the United Nations، Rome، 2015، p 55.

[2]– ملف "مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق"، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ماي 2012، ص13.

[3] Taieb EZZRAIMI، Communication au Forum EMCC (Euro-Mediterranean Competitiveness Confederation)، Paris، 5 décembre 2013.
http://www.eldjazaircom.dz/index.php?id_rubrique=276&id_article=3497

الإنتاج الفلاحي في الجزائر:

الإنتاج الفلاحي في الجزائر يتميز لتنوع نظرا لتعدّد المناطق الجغرافية والأقاليم المناخية، وينقسم إلى قسمين إنتاج زراعي وإنتاج حيواني، حيث يعتمد الإنتاج الزراعي أساسا على إنتاج الحبوب، الخضر، الأشجار المثمرة والتمور، كما يرتكز الإنتاج الحيواني على تربية الماشية، تربية الدواجن، الصيد البحري وتربية المائيات، ويمكن تفصيل ذلك على النحو الآتي:

1) الإنتاج الزراعي:

تقدر المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر بحوالي 84146، 7كلم[1] ما يمثل حوالي 53، 3% من المساحة الإجمالية وتقدر المساحة المطرية بحوالي 40068، 8كم2 والمساحة المروية بحوالي 8347، 8 كم2 بينما تبقى مساحة 35730، 1 كم2 متروكة بدون استغلال، كما تقدر مساحة الغابات بحوالي 42163، 8 كم2 ومساحة المراعي حوالي 32837، 3 كم2 .

تتأثر المحاصيل الزراعية في الجزائر ثرا كبيرا لعوامل المناخية، ويسجل في هذا الإطار فوارق كبيرة في معدلات تنازل الأمطار حيث يقدر المعدل الوطني بحوالي 600 ملم وصلت المعدلات الدنيا إلى حوالي 50 ملم لمناطق الجنوبية بينما قدرت بحوالي 1500 ملم بجبال جرجرة والمرتفعات الشرقية.[2] وتتمثل أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر فيما يلي:

أ – الحبوب:

الحبوب أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر وهي ركيزة الأمن الغذائي التي يجب الإهتمام الدائم بتطوير إنتاجها[3]، تحتل زراعتها أكبر نسبة من إجمالي الأراضي المزروعة ويرتبط إنتاجها ارتباطا كبيرا

[1]– دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ديسمبر، ص ص16-17.

[2] SI-TAYEB Hachemi، Les transformations de l’agriculture algérienne dans la perspective d’adhésion à l’OMC، thèse de doctorat en sciences agronomiques، option économie rurale، université MOULOUD MAAMERI de TIZI-OUZOU، 2015، P133.

[3]– فوزية غربي، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة **محمد** خيضر – بسكرة، العدد الخامس، فيفري 2004، ص259.

لظروف المناخية، وتتمثل أهم محاصيل الحبوب في الجزائر في القمح الصلب، القمح اللين، الشعير والشوفان.

تقدر مساهمة الجزائر بحوالي 11 لمائة من مجموع الدول العربية فيما يخص إنتاج القمح و 22 لمائة فيما يخص إنتاج الشعير[1]، ويلاحظ أنه في السنوات التي تعرف تساقطا كبيرا للأمطار فإن إنتاج الحبوب يعرف وفرة كبيرة مثل سنة 2009 التي وصل فيها إلى حوالي61 مليون قنطار[2].

يمثل القمح أهم محصول في الحبوب، بلغ إنتاجه سنة 2015 حوالي 7، 37 مليون قنطار وهذا ارتفاع طفيف عن سنة 2014 التي بلغ فيها الانتاج حوالي 33 مليون قنطار بمتوسط إنتاجية حوالي 21 قنطار/هكتار، وقد عرف إنتاج القمح الصلب تطورا ملحوظا حيث انتقل متوسط انتاجه من 5، 13 مليون قنطار خلال الفترة 2000-2008 إلى 21 مليون قنطار خلال الفترة 2009-2015[3]، كما يُ توقع أن تصل الحصيلة النهائية للإنتاج سنة 2016 إلى حوالي 11، 34 مليون قنطار[4].

كما تجدر الإشارة إلى أن السلطات العمومية قد طرحت مشاريع السقي التكميلي من أجل ضمان حد أدنى من إنتاج الحبوب بغض النظر عن الظروف المناخية وهذا في إطار إستراتيجية الأمن الغذائي تزامنا مع إنجاز المشاريع المتعلقة لسدود والتحويلات المائية ما يسمح بتوسيع المساحات المسقية وزيادة حجم الإنتاج حتى في السنوات التي تعرف شحّ ا في تساقط الأمطار، ويسجل في هذا الصدد أن بر مج مين إنتاج الحبوب عن طريق الري الذي انطلق في موسم 2008-2009 على مستوى 13 ولاية تم تعميمه على مستوى 43 ولاية من أجل تحقيق الهدف المسطر من طرف الحكومة وهو الوصول

[1]- تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان ،2014، ص6.

[2]- Rapport 2010 évolution économique et monétaire en Algérie، juillet 2011، Banque d'Algérie، p15.

[3] مداخلة وزير الفلاحة السيد عبد السلام شلغوم في المجلس الشعبي الوطني، الجلسة العلنية المخصصة للرد على الأسئلة الشفوية يوم الخميس 2016: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160616/80799.html

[4] - الموقع الإلكتروني لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية

http://www.minagri.dz/pdf/Revue%20de%20presse/Octobre/SYNTHESE_PRESSE_AR_DU_04_OCTOBR E_2016.pdf

إلى 600 ألف هكتار من المساحات المسقية في شعبة الحبوب اية 2019[1] نتاج يصل إلى حوالي 8، 69 مليون قنطار[2].

ب – الخضر:

بلغت مساحة الأراضي المخصصة لإنتاج الخضر سنة 2014 أكثر من 499 ألف هكتار وقد وصل الانتاج إلى حوالي 123 مليون قنطار، ويتمركز إنتاجها في السهول خاصة الغربية منها بسبب خصوبة التربة وارتفاع معدلات تساقط الأمطار في هذه المناطق وقد تم تسجيل إنتاج متزايد لها في المناطق الصحراوية في السنوات الأخيرة مع سياسات دعم الدولة لشراء البذور وتحسين نوعيتها واستعمال السقي لمياه الجوفية وبناء البيوت البلاستيكية.[3]

ج – البطاطس:

تعتبر البطاطس من المحاصيل الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر، كما تمثل المادة الأولية للكثير من الصناعات الغذائية، لذلك فقد عرف إنتاجها اهتماما كبيرا من طرف السلطات العمومية من خلال تقديم إعانات كبيرة لمنتجيها ما أدّى إلى إحداث قفزة كبيرة في الإنتاج حيث انتقل من متوسط 25، 23 مليون قنطار للفترة 2005-2010 إلى أكثر من 10، 44 مليون قنطار في الفترة 2011-42014.

د – الطماطم:

تعرف الطماطم أيضا طلبا كبيرا سواء لنسبة للمستهلكين النهائيين أو لنسبة لبعض الصناعات الغذائية ،بلغ إنتاجها سنة 2014 حوالي 65، 10 مليون قنطار بعد أن كان المتوسط حوالي 51، 6

[1]– مداخلة وزير الفلاحة السيد عبد السلام شلغوم في ا لس الشعبي الوطني، الجلسة العلنية المخصصة للرد على الأسئلة الشفوية يوم الخميس 16 جوان 2016، مرجع سبق ذكره.

[2] -Programme de développement et Objectifs des Filières Stratégiques de l'Agriculture، Ministère de l'Agriculture، du Développement Rural et de la Pêche، 02 juin 2016، p5.

[3]– الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الرقم (35)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان ،2015، ص52.

مليون قنطار في الفترة 2007-2011، كما انتقلت المساحة المخصصة للإنتاج من حوالي 5، 20 ألف هكتار إلى 65، 22 ألف هكتار بين الفترتين.[1]

ه – البقوليات:

بلغت المساحة المخصصة لزراعة البقوليات سنة 2014 حوالي 50.90 ألف هكتار كما بلغ الإنتاج في نفس السنة أكثر من 70.93 ألف طن، وارتفعت مساحة إنتاج البقوليات ارتفاعا ملحوظا حيث انتقلت من متوسط 73.70 ألف هكتار في الفترة 2007- 2011 إلى متوسط 93.86 ألف هكتار في الفترة 2012-2014 كما ارتفعت الانتاجية إلى 35.10 قنطار/هكتار سنة 2014 بعد أن كانت عند متوسط 64.8 قنطار/هكتار في الفترة 2007- 2011[2].

و – الزيتون:

يعتبر الزيتون من المحاصيل المهمة في الجزائر وذلك بصنفيه الصنف الزيتي الذي تتمركز زراعته في مناطق القبائل وبعض الولايات الشرقية، وصنف زيتون المائدة الذي تتمركز زراعته في ولايتي معسكر وغليزان، بلغ الإنتاج الإجمالي سنة 2014 حوالي 82.4 مليون قنطار وهذا نخفاض ملحوظ عن سنة 2013 التي وصل فيها الإنتاج إلى أكثر من 7.5 مليون قنطار، ويلاحظ على إنتاج الزيتون أنه شديد التأثر لظروف المناخية.

ز – البرتقال:

وصل الإنتاج سنة 2014 إلى حوالي 55.9 مليون قنطار وقدرت المساحة المثمرة في نفس السنة بحوالي 95.42 ألف هكتار، وهذا بعد أن كان متوسط الفترة2011 -2007 حوالي 6 مليون قنطار والمساحة المثمرة.90.40ألف هكتار.

[1]– الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، ا لد رقم (35)، المرجع السابق ص53.

[2]– الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، ا لد رقم (35)، المرجع السابق، ص40.

ح- العنب:

بلغ إنتاج العنب سنة 2014 حوالي 18.5 مليون قنطار وقدرت المساحة المثمرة في نفس السنة بحوالي 42.66 ألف هكتار، وهذا بعد أن كان متوسط الفترة 2007- 2011 حوالي 4.5 مليون قنطار والمساحة المثمرة .67.68 ألف هكتار[1].

ط- التمور:

رغم الجودة العالمية التي تتمتع ا التمور الجزائرية إلا أن إنتاج التمور يواجه عدة تحد ت كضرورة تجديد غا ت النخيل التي تعاني من شيخوخة آلاف الأشجار وتدارك النقائص الكبيرة الموجودة على مستوى وحدات التوضيب وإجراءات التصدير غير المحفزة، بلغ متوسط إنتاج الفترة 2010-2013 حوالي 51.7 مليون قنطار[2]، ثم وصل الإنتاج سنة 2014 إلى حوالي 34.9 مليون قنطار كما بلغ عدد أشجار النخيل المثمرة أكثر من 15 مليون شجرة [3].

2) الإنتاج الحيواني:

يمكن معرفة وضعية الإنتاج الحيواني في الجزائر من خلال متابعة تطور الكميات المنتجة من اللحوم بنوعيها الحمراء والبيضاء وكذا تطور إنتاج الحليب والبيض. والجدول التالي يبين تطور إنتاج اللحوم وإنتاج كل من الحليب والبيض.

الجدول رقم (09): تطور إنتاج اللحوم والحليب والبيض في الجزائر (ألف طن)

السنوات	إنتاج اللحوم الحمراء	إنتاج اللحوم البيضاء	إنتاج الحليب	إنتاج البيض
متوسط 2007-2011	254، 82	220، 45	2425، 41	205، 45
2012	240، 87	365، 40	3063، 84	266، 33
2013	242، 20	418، 40	3400، 67	299، 35
2014	252، 64	463، 18	3648، 55	303، 03

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ،ا لد رقم (35)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم ،السودان ،2015، ص ص 101-105.

[1]-الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، ا لد رقم (35)، مرجع سبق ذكره، ص72.

[2]- قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: (F.A.O): http://fenix.fao.org/faostat/beta/en/#data/QC

[3]-الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ،ا لد رقم (35)، مرجع سبق ذكره، ص68.

أ – إنتاج اللحوم:

عرف إنتاج اللحوم بنوعيها الحمراء والبيضاء اهتماما كبيرا من طرف الوزارة المعنية نظرا للتأثير الكبير لهذه المادة الغذائية على المستوى المعيشي للأفراد. والشكلان يوضحان تطور إنتاج اللحوم خلال الفترة 2007_2014 [1]

الشكل رقم (01): تطور إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر خلال الفترة 2007_2014

إنتاج اللحوم الحمراء(ألف طن)

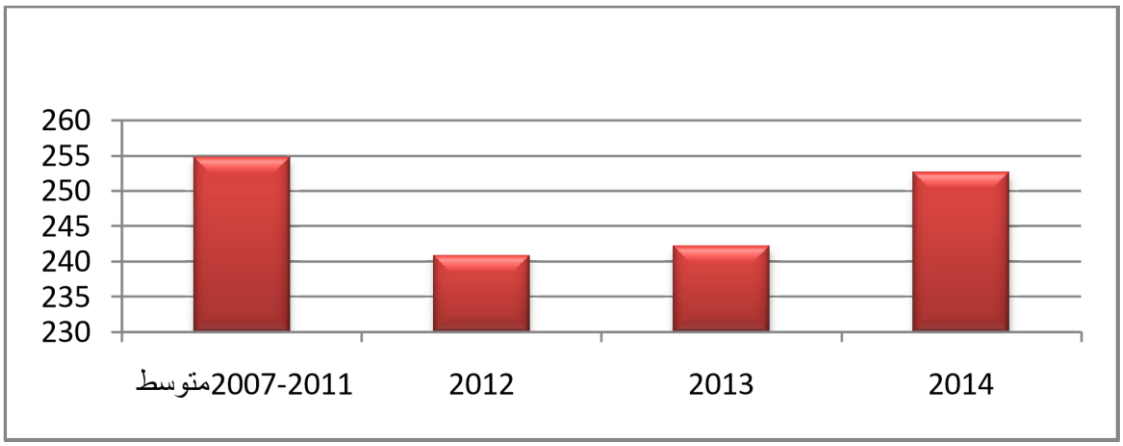

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (01)

الشكل رقم (02): تطور إنتاج اللحوم البيضاء في الجزائر خلال الفترة 2007_2014

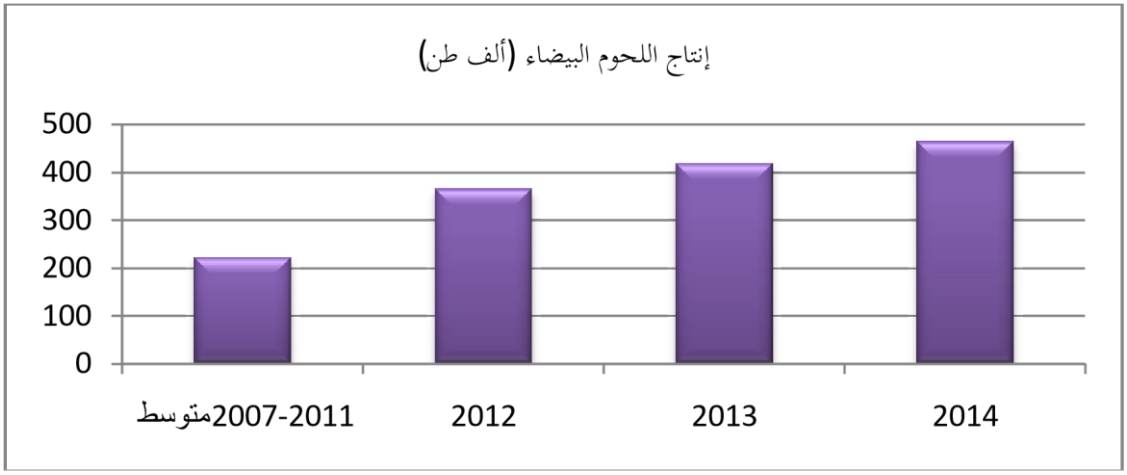

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (01)

[1] – الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ،ا لد رقم (35)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم ،السودان ،2015، ص ص 101-105.

نلاحظ انطلاقا من معطيات الجدول رقم (01) والشكلين المواليين له أنّ متوسط إنتاج اللحوم الحمراء في الفترة 2007ـ2011 كان أكبر من متوسط الفترة 2012ـ2014 مما يعني أن إنتاج اللحوم الحمراء قد عرف انخفاضا ملحوظا رغم أنه في سنة 2014 قد عاود الارتفاع وقارب متوسط إنتاج الفترة 2007ـ2011، وفي المقابل نلاحظ أن إنتاج اللحوم البيضاء قد عرف ارتفاعا متواصلا فبعد أن كان عند حدود 220 ألف طن في متوسط الفترة 2007ـ 2011 تجاوز ضعف هذا المتوسط سنة 2014 نتاج فاق 460 ألف طن[1].

يعود انخفاض إنتاج اللحوم الحمراء في سنتي 2012 و 2013 وبدرجة أقل سنة 2014 إلى نقص الطلب الذي تسبب فيه انتشار بعض الأمراض التي أصابت الأغنام والأبقار مثل الحمى المالطية وجنون البقر، حيث أدى تراجع الطلب إلى عزوف الكثير من منتجي اللحوم عن ذبح الماشية رغم أنه تم تسجيل ارتفاع في عدد رؤوس الأغنام والأبقار حيث ارتفع متوسط عدد رؤوس الأغنام من حوالي 6، 21 مليون رأس في الفترة 2007ـ2011 إلى حوالي 5، 26 مليون رأس في الفترة 2012-2014 وارتفع متوسط عدد رؤوس الأبقار من 2، 1 مليون رأس إلى حوالي 9، 1 مليون رأس بين نفس الفترتين[2]، كما يعود ارتفاع الإنتاج من جديد سنة 2014 إلى تحكم السلطات العمومية في انتشار هذه الأمراض من خلال حملات التلقيح والمتابعة البيطرية وكذا المراقبة الصارمة للماشية المستوردة.

أما بخصوص اللحوم البيضاء فقد عرفت ارتفاعا كبيرا ومتواصلا بفضل سياسة دعم المنتجين والمرافقة البيطرية لإضافة إلى تسهيل منح قروض تشغيل الشباب الخاصة بنشاط تربية دجاج اللحم، حيث أدى ذلك إلى عصرنة أكواخ الدجاج بما يتماشى مع الشروط البيطرية وتخصص الكثير من المناطق الريفية في هذا النوع من النشاط الفلاحي.

[1]- باشوش حميد، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة 2000-2015، مجلة دفاتر بواد كس، العدد 6، سبتمبر 2016، ص 15

[2]- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ،ا لرقم (35)، مرجع سبق ذكره، ص ص 88-89

ب – إنتاج البيض:

يتمركز نشاط إنتاج البيض في المناطق الريفية التي يتمركز فيها نشاط تربية الدواجن، وتتواجد عادة أكواخ دجاج البيض لقرب من أكواخ دجاج اللحم، ويمارس الكثير من الفلاحين النشاطين معا، والشكل الموالي يلخص أكثر تطور إنتاج البيض انطلاقا من معطيات الجدول السابق.

الشكل رقم (03): تطور إنتاج البيض في الجزائر خلال الفترة 2007_2014

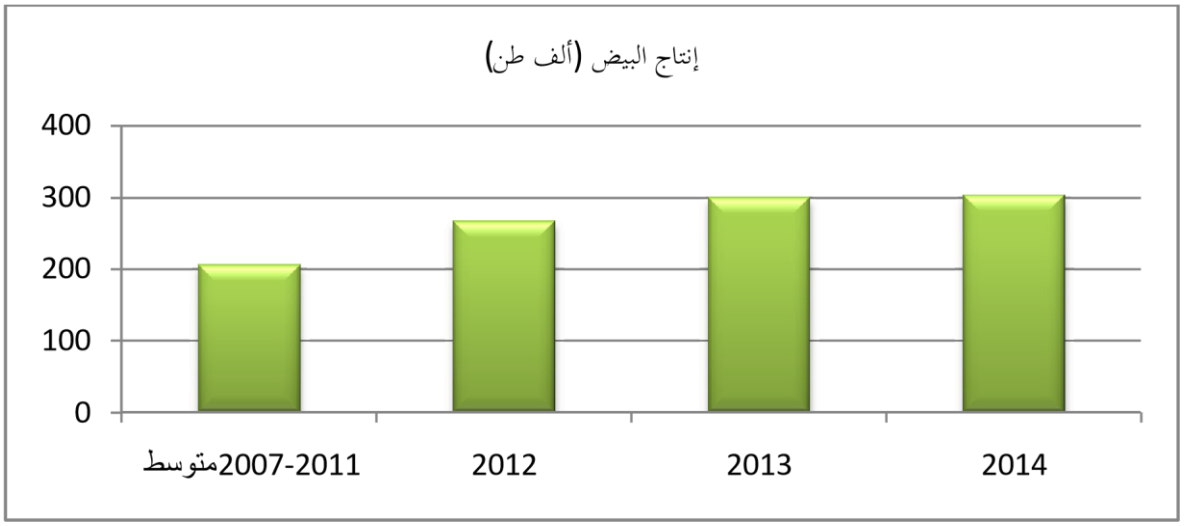

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (01)

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (01) والشكل السابق تطور إنتاج البيض خلال الفترة2007- 2014 حيث نلاحظ أن إنتاج البيض قد عرف ارتفاعا متواصلا فبعد أن كان في حدود 200 ألف طن في الفترة 2007-2011 ارتفع إلى حدود 300 ألف طن في سنتي 2013 و2014.

تبين هذه المعطيات أن إنتاج البيض مثله مثل إنتاج دجاج اللحم قد عرف أيضا تطورا ملحوظا بفضل سياسة الدعم المقدمة من قبل الدولة، كما ساهمت عصرنة وسائل الإنتاج في تحسين ظروف ممارسة هذا النشاط الفلاحي، ولكن يسجل في هذا السياق أن مربي دجاج البيض يواجهون في الكثير من الحالات مشكلة الارتفاع الكبير في أسعار أعلاف وأدوية الدواجن الناتجة عن عوامل المضاربة والاحتكار[1] .

[1]– باشوش حميد، المرجع السابق ، ص 15

ج- إنتاج الحليب:

انطلاقا من الأهمية الكبيرة لمادة الحليب على اعتبار أ نها من المواد ذات الاستهلاك الواسع التي تكلف الدولة مبالغ كبيرة من خلال دعم سعر الحليب فلقد وضعت وزارة الفلاحة تشجيع إنتاج الحليب في صلب اهتمامات، وهذا من خلال مرافقة ودعم المستثمرين في هذا النشاط بداية من استيراد الأبقار الحلوب وصولا إلى عملية الإنتاج إضافة إلى ضمان شراء الحصص المسوقة والشكل الموالي يلخص تطور إنتاج الحليب.

الشكل رقم (04): تطور إنتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة 2007_2014

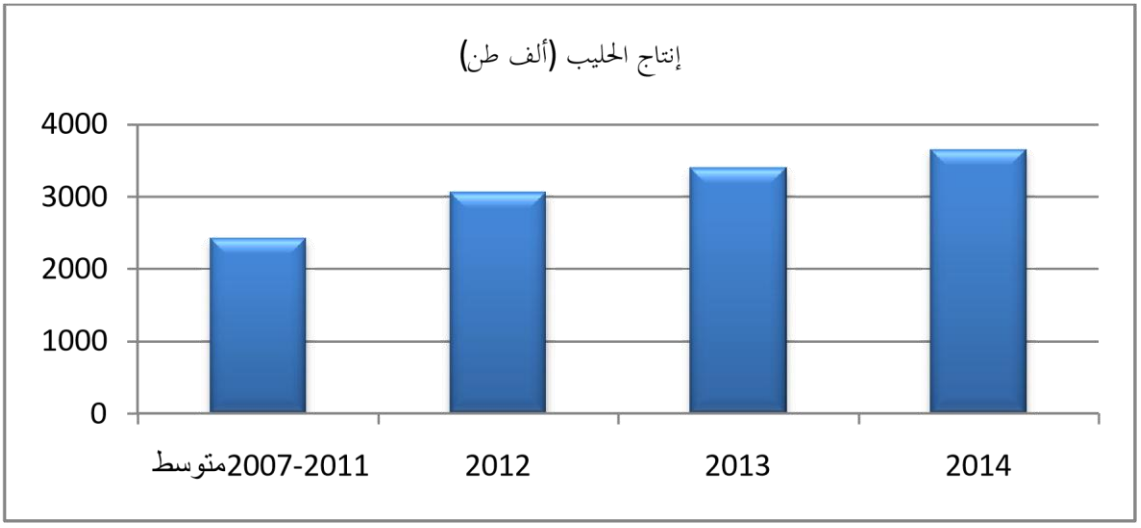

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (01)

انطلاقا من معطيات الجدول رقم (01) والشكل السابق نلاحظ أن إنتاج الحليب قد عرف ارتفاعا متواصلا خلال الفترة 2007_2014، حيث ارتفع الإنتاج كثر من 120 ألف طن بين متوسط الفترة 2007- 2011 وسنة 2014.

يعود هذا الارتفاع المتواصل إلى اهتمام السلطات العمومية نتاج الحليب نظرا لأهميته الإستراتيجية في خفض قيمة الواردات الغذائية وتوفير مناصب العمل وأيضا دور هذا النشاط الفلاحي في الأمن الغذائي[1].

[1]- باشوش حميد، المرجع السابق، ص 16

– مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الوطني:

لمعرفة مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني نقوم بمتابعة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي والأهمية النسبية لهذه المساهمة.

الجدول والشكل المواليان يوضحان تطور مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي، ونسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وكذا خارج المحروقات.

الجدول رقم (10): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000_2014

السنوات	القيمة المضافة للفلاحة (مليون دج)	النسبة في الناتج المحلي الاجمالي(%)
2000	171 346، 4	9 ، 0
2001	119 412، 5	10 ، 5
2002	225 417، 2	10 ، 1
2003	281 515، 7	10 ، 6
2004	505 580، 6	10 ، 2
2005	615 581، 8	8 ، 2
2006	285 641، 0	8 ، 0
2007	072 708، 5	8 ، 0
2008	413 727، 1	7 ، 0
2009	349 931، 1	10 ، 1
2010	258 015 1، 8	9 ، 0
2011	216 183 1، 1	8 ، 6
2012	693 421 1 ، 3	9 ، 4
2013	006 640 1 ، 1	10 ، 7
2014	495 771 1 ، 6	11 ، 1

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على : Données statistiques « Les comptes économiques de 2000 à 2014 »، N°709، ONS، juillet 2015، p18

الشكل رقم (05): تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي خارج المحروقات للفترة 2000_2015

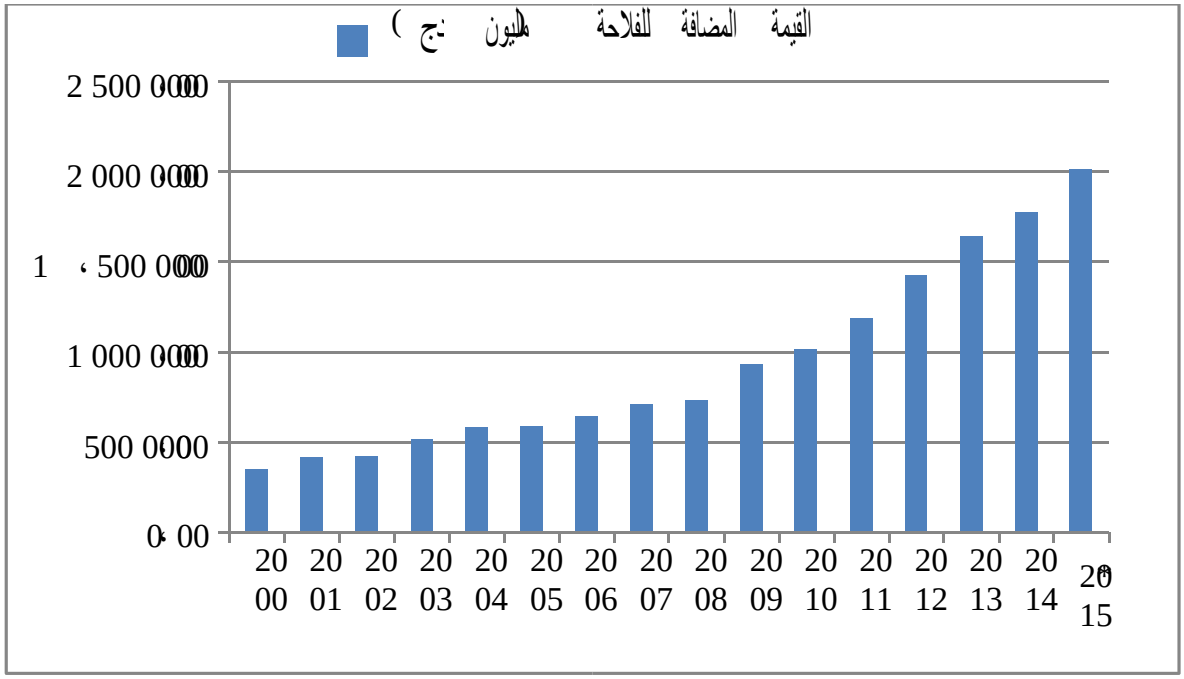

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنّ قيمة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي قد عرفت ارتفاعا كبيرا بين سنتي 2000 و 2015 بحيث انتقلت من حوالي 346 مليار دج إلى أكثر من 2013 مليار دج ،وقد عرفت هذه القيمة تزايدا متواصلا خلال كل سنوات الفترة.

بينما فيما يتعلق بنسب هذه المساهمة من الناتج المحلي الإجمالي في حال أخذ قطاع المحروقات بعين الاعتبار فقد بقيت طيلة الفترة 2000_2015 في حدود 8% و 12% ستثناء سنة 2008 التي عرفت فيها هذه النسبة تدحرجا إلى 7%[1].

ويعود سبب الارتفاع الكبير لقيم مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع حجم الاستثمار في هذا القطاع خلال هذه الفترة، حيث استفاد قطاع الفلاحة والتنمية الريفية مثل في القطاعات الاقتصادية الأخرى من تمويل حجم كبير من المشاريع الاستثمارية في إطار سلسلة البرامج التنموية التي قامت السلطات العمومية خلال الفترة 2001-2014 انطلاقا من بر مج دعم الإنعاش

[1]- باشوش حميد، المرجع السابق، ص 18

الاقتصادي 2001_2004 بتكلفة حوالي 07 مليار دولار ثم البر مج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005_2009 المرفق لبرنامجين التكميليين لدعم كل من مناطق الجنوب والهضاب العليا خلال الفترة 2006_ 2009 بتكلفة إجمالية قدرت بحوالي 180 مليار دولار، وصولا إلى البر مج التنموي الخماسي 2010_2014 بمخصصات مالية قدرها حوالي 286 مليار دولار ،حيث أنّه حتى وإن عرفت هذه البرامج التنموية الكثير من النقائص على مستوى التنفيذ والتحكم في التكاليف إلاّ أ نها ساهمت في إحداث قفزة نوعية في قطاع الفلاحة من خلال تمويل و دعم الاستثمارات الاقتصادية ذات الطابع الفلاحي وتطوير الإنتاج الزراعي والحيواني من خلال دعم اقتناء الآلات و التقنيات الحديثة.

ولكن في مقابل التطور الملحوظ الذي شهدته القيم المضافة لقطاع الفلاحة لم نشهد نفس الارتفاع على مستوى نسب هذه القيم عند أخذ قطاع المحروقات بعين الاعتبار بل لاحظنا تدنيا في بعض سنوات الفترة ،ويمكن تفسير هذا التباين بين تطور كل من قيم ونسب مساهمة القطاع الفلاحي بطبيعة الهيكل الاقتصادي الذي يهيمن عليه قطاع المحروقات، ولكون صادرات المحروقات قد شهدت مستو ت قياسية خلال نفس الفترة فقد ساهم قطاع المحروقات في الحد من ثير نسبة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، وهذا ما يلاحظ مثلا سنة 2008 التي عرفت ارتفاعا قياسيا لعائدات المحروقات في حين كانت نسبة مساهمة القطاع الفلاحي أصغر نسبة في نفس السنة (7%).

ولذلك فإن مساهمة القطاع الفلاحي تتضح بشكل أفضل من خلال متابعة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ومعدلات نمو القطاع خلال نفس فترة الدراسة.

الجدول التالي يوضح تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ومعدلات نمو القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2015 .

الجدول رقم (11): تطور معدلات نمو القطاع الفلاحي ونسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات

السنوات	نسبة القيمة المضافة خارج المحروقات (%)	معدل نمو القطاع الفلاحي (%)
2000	15 ، 5	6 ، -4
2001	16 ، 6	12 ، 8
2002	15 ، 6	2 ، -1
2003	17 ، 3	19 ، 5
2004	17 ، 2	5 ، 4
2005	15 ، 7	2 ، 3
2006	15 ، 5	8 ، 1
2007	15 ، 0	2 ، 5
2008	13 ، 5	8 ، -3
2009	15 ، 2	21 ، 1
2010	14 ، 4	4 ، 9
2011	14 ، 0	11 ، 6
2012	14 ، 8	7 ، 2
2013	15 ، 7	8 ، 2
2014	15 ، 7	2 ، 5
***2015**	16 ، 5	13 ، 6

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على

« Les comptes économiques en volume de 2000 à 2014 » Données statistiques، « N°710، ONS، juillet 2015، p15-p18.

* معطيات سنة 2015 معطيات مؤقتة مأخوذة من النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 33، بنك الجزائر، مارس 2016، ص 26.

الشكل رقم (06): تطور معدلات نمو القطاع الفلاحي ونسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات

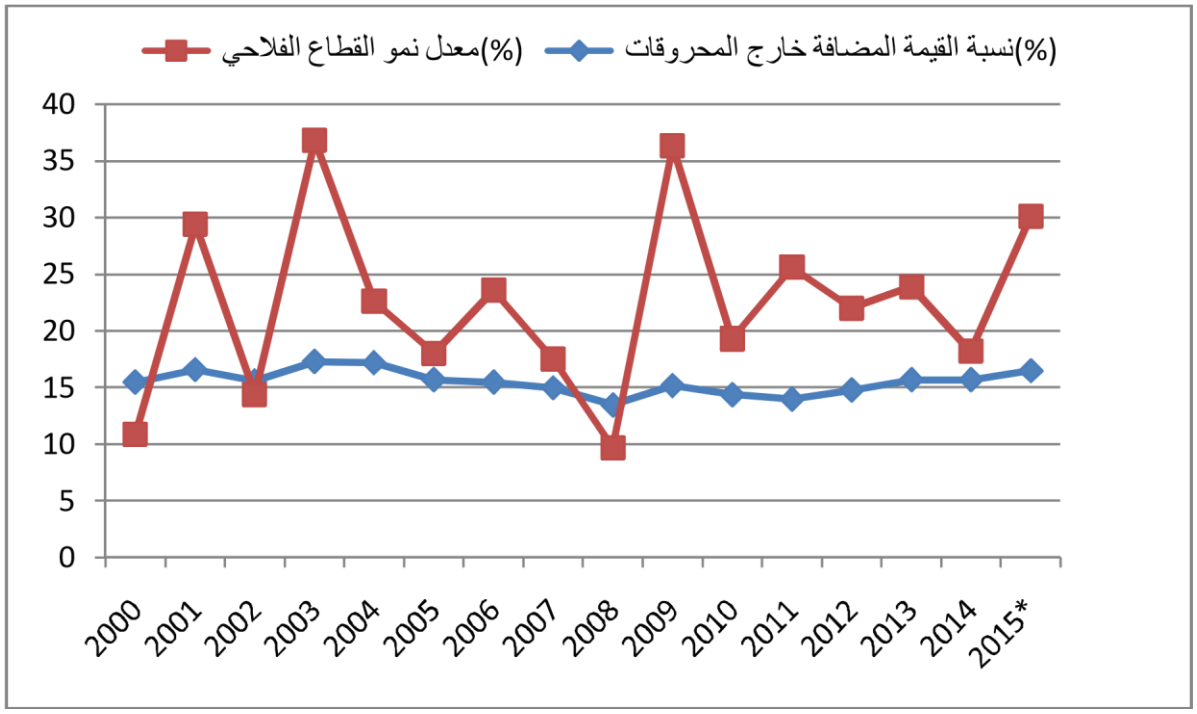

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (03)

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (03) والشكل المرافق له أن نسب مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات هي نسب معتبرة خلال نفس الفترة، ويظهر أ ا حافظت على البقاء عند نفس المثال بين القيمتين 5، 13% و 3، 17%[1].

وفي المقابل يلاحظ أن معدلات نمو القطاع هي معدلات متذبذبة ترتفع إلى معدلات كبيرة في السنوات التي تعرف مستويات مرتفعة لتساقط الأمطار ولكن في المقابل تنخفض بحدة إلى معدلات متدنية وحتى سالبة في السنوات الأخرى التي تعرف انخفاضا كبيرا في مستو ت تساقط الأمطار.

وعموما يمكن القول أنّ الاتجاه العام يشير إلى أهمية مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني كيدا لمعطيات الجدول السابق (الجدول رقم 02) التي أظهرت الارتفاع المتزايد للقيم المضافة من سنة إلى أخرى.

[1]- باشوش حميد، المرجع السابق، ص 21

رابعا: مساهمة قطاع الفلاحة في التشغيل:

يشتغل في قطاع الفلاحة حوالي 917 ألف عامل بنسبة قدرت بحوالي 8% من النسبة الإجمالية للعمال حسب إحصائيات سبتمبر 2015[1]. ورغم أن قطاع الفلاحة يتميز بوجود عدد كبير من العمال الموسميين المرتبطين بطبيعة الظروف المناخية في الموسم الفلاحي إلا أن السلطات العمومية تراهن على هذا القطاع للمساهمة بشكل كبير في امتصاص البطالة. وتسمح متابعة التركيبة النسبية للعمال حسب قطاعات النشاط الاقتصادي بمعرفة المكانة التي يحتلها قطاع الفلاحة في توفير فرص العمل والتشغيل والجدول التالي يوضح العدد والتركيبة النسبية للعمال في القطاع الفلاحي.

الجدول رقم (12): مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل

السنوات	عدد العمال في القطاع الفلاحي (ألف عامل)	النسبة (%)
2000	873	10 ، 04
2001	1312	15، 31
2003	1412	16، 11
2004	1617	17، 07
2005	1381	14، 54
2006	1610	15، 92
2007	1171	11، 74
2008	1252	12، 13
2009	1242	11، 77
2010	1136	10، 50
2011	1034	9، 69
2012	912	7، 98
2013	1141	9، 53
2014	899	7، 84
2015	917	8 ، 7

المصدر: تقارير العمل والبطالة، أعداد مختلفة، الديوان الوطني للإحصائيات.

[1] Rapport « Activité، emploi et chômage en Septembre 2015»، N 726، Décembre 2015، ONS.p16.

كما يوضح الشكل الموالي تطور عدد العمال في القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2015

الشكل رقم (07): عدد العمال في القطاع الفلاحي (ألف عامل)

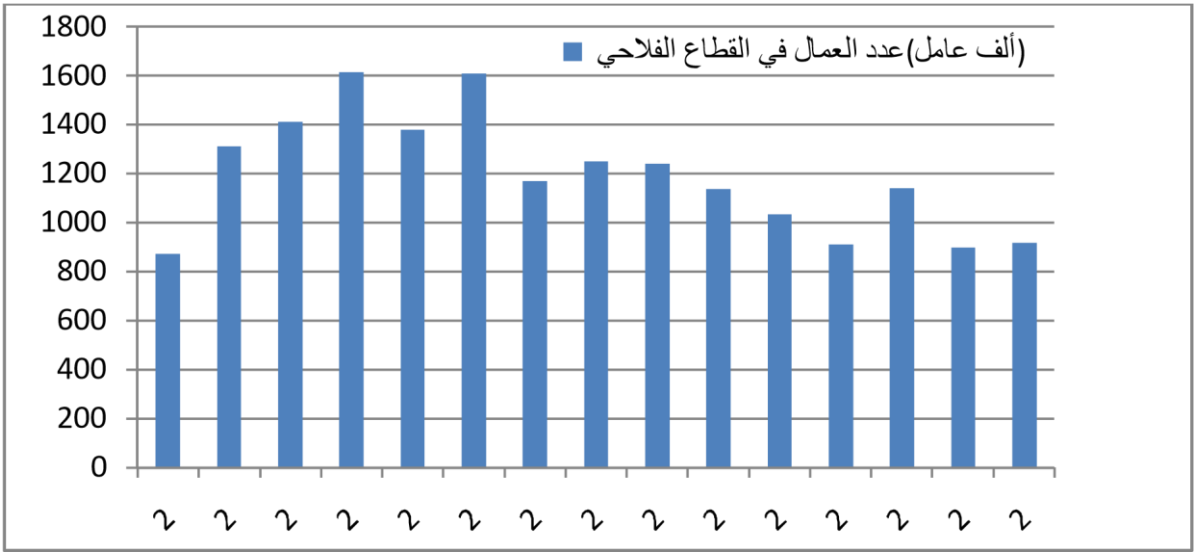

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (04).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أنّ عدد العمال في القطاع الفلاحي قد تراوح خلال فترة الدراسة 2000_2015 بين 873 ألف عامل و 1617 ألف عامل، كما يلاحظ أن سنتي 2004 و2006 مثلتا أفضل سنتين بتوظيف فاق 1600 ألف عامل ،في حين عرفت سنتي 2000 و2014 أدنى مستويات التوظيف قل من 900 ألف عامل.

وفي المقابل نلاحظ أن نسبة عمال القطاع الفلاحي من العمالة الإجمالية قد رافقت على العموم تطور عدد العمال في القطاع، حيث أن هذه النسبة ترتفع تناسبا مع زيادة التوظيف والعكس.

تبين هذه الملاحظات أنّ القطاع الفلاحي مازال رهينة الظروف المناخية وتساقط الأمطار، حيث أنه في السنوات التي تعرف مستو ت عالية لتساقط الأمطار يرتفع الإنتاج و لتالي تزيد معدلات التشغيل الموسمي في القطاع، وتنخفض هذه المعدلات في السنوات التي تعرف ظروف مناخية صعبة وشح في تساقط الأمطار، بمعنى أن هناك عمالة بتة في القطاع تتراوح بين 900 ألف عامل ومليون عامل بينما في العمال هم عمال موسميون فقط يتم اللجوء إليهم في السنوات التي تعرف وفرة كبيرة في الإنتاج[1].

[1]- باشوش حميد، المرجع السابق، ص ص 23-24

خلاصة الفصل الثاني:

تتمتع الجزائر بمقومات تجعلها في الريادة وتسنح لها بتحقيق الاكتفاء الذاتي وحى الريادة في مجال التصدير، وانطلاقا من هاته المقومات استمرت الحكومات المتعاقبة محاولة استغلالها بشكل أمثل سواء على المستوى البشري أو المالي التي لاقى في بعض الفترات أريحية مالية جراء ارتفاع صادراتها في مجال النفط، وحتى التنوع الطبيعي، وبالرغم من ذلك هناك عقبات جعلتها تؤول دون أن تحقق ذلك نتيجة للإرث الاستعماري الثقيل والتي جعلها تتخبط في العجز وثقل الديون وكذا تحطيم البنية التحتية للاقتصاد، بالاضافة إلى التوجه الاشتراكي والذي لم يفض إلى أي نتيجة معقولة ودائمة، ومع التحول إلى التوجه االليبيرالي فتح الباب أمام استثمارات متنوعة مع محاولة الدولة لترشيدها وتوجيهها نحو القطاع الفلاحي، هذا ما نلحظه في النتائج المحققة بقطاع الفلاحة بشتى أنواعها، بالرغم من تذبذبها إلا أنها ذات صيغة معقولة.

الفصل الثالث

الاستراتيجية التنموية للبرامج الفلاحية

2014-2000

الفصل الثالث: الإستراتيجية التنموية للبرامج الفلاحية 2000-2014

رغم فشل السياسات المتعاقبة التي تبنتها الجزائر الرامية بالنهوض بالقطاع الفلاحي تحقق عبره تنمية ريفية شاملة وهذا في ظل النهج الاشتراكي كونه انجاز لاستقلال مكمل للاستقلال السياسي ورغم سعيها الحثيث في ذلك حيث قامت بتسخير جل الإمكانات المتاحة لتحقيق اكتفاء ذاتي يدفع عنها شبح العوز والاستدانة نظرا لما خلفه المستعمر من أطلال موحشة على جميع الأصعدة جاري تعمده في تأخر الجزائر في جميع الأصعدة سواء في نشر الأمية وكسر ظهر الثورة بتجويع الشعب ودفعه نحو البطالة وجعله خماسا في أرضه وهذا بثمن بخس يضمن له التبعية هذا كله وضعته الحكومات الجزائرية بعد الاستقلال وأيقنت بثقل المسؤولية وسعت وبنفس جموحه إلى سد حاجات المواطنين عبر مخططات تهدف إلى تطوير القطاع الفلاحي وتركيز اهتمامها بالريف وتنميته لكن ارتجالية والقرارات وعدم وجود آليات واضحة لتنفيذ المخططات الجذابة في مضمونها وفارغة في محتواها واعتمادها على نظام اشتراكي يشجع على التالية كون أن الملكية عامة وتعود للدولة أي لا يوجد أي روح للمبادرة أو المنافسة بغية إيجاد حلول بناءة تهدف إلى التطور والتنمية بل أصبحت بعد فلها في تنفيذ مخططاتها إلى تبني مخططات طبعا ذات الصبغة الاشتراكية منها الاتحاد السوفياتي بعد ذاته والصين كما لاقته تجاربها نجاحا نوعيا آنذاك وكغيرها من المخططات واصلت فشلها في تصعيد وتيرة النمو نظرا لتناسي ذهنية وتقاليد تلك الشعوب التي تقدس الإنسان كونه نواة التطور وكذا كونها تقدس العمل مع هذا التواصل في تدني المستوى المعيشي وعدم تحقيق الرضا المطلوب والتنمية المنشودة ومع اعتبارات أخرى جعل من الحكومة الجزائرية تفكر مليا في النهج المنتج مما دفعها إلى تبني أفكار التحرر وإتباع مبادئ السوق.

وقامت بمواصلة هدف تحقيق تطوير فلاحي وعبره تنمية فلاحية وأطلقت عليه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في مطلع الألفية الجديدة.

المبحث الأول: واقع المخططات والتنمية الريفية في الجزائر

المطلب الأول: الإطار القانوني للمخططات الفلاحية

جاءت القطيعة من النهج الاشتراكي وتبني تقاليد السوق الحرة وخاصة مع ظهور التكتلات الإقليمية مما دفعها إلى مواكبة التسارع الحاصل على الساحة الدولية ويظهر هذا التحول في إبرام عقود شراكة مع المؤسسات المالية العالمية ودخول في مفاوضات شراكة مع الاتحاد الأوروبي وهذا للاستفادة من التجارب المستقاة من التطور الحاصل في البلدان الأوروبية والدول الرأسمالية وتطبيق ذلك على الاقتصاد الوطني من خلال وضع مخطط يدعم ويحفز المستثمر والفلاح على حد سواء.

ظهرت بوادر الرأسمالية بعودة الأمن وانتسابه عبر ربوع الوطن كونها أحد مطالب التنمية وإطلاق كذلك المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يعمد إلى تشجيع ومبادرة الفردية وتحفيز الاستثمارات في الإطار الفلاحي بغية تحسين الإنتاج والرفع من وتيرته مما فتح الباب أمام الاستيراد للتجهيزات الفلاحية وهذا مع التأطير الجيد والتوجيه وتكييف الوسائل مع المتطلبات الجديدة والمتنوعة للمنتجين[1]

ومع مطلع 2002 تم دمج مصطلح العالم الريفي ضمن أولويات المخطط الوطني للفلاحة وحددت أهدافه كالآتي:

- تحقيق الأمن الغذائي، الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لحماية البيئة فعبر الفكر الجديد الذي تضمن تطوير عالم الريف كونه صلب قضية التنمية وأساس أي تطور فالاهتمام بأهل الريف يشجعهم على توطن هذا العالم دون الحاجة إلى تركه خاصة إلى ما عايشته أهل الريف إبان العشرية مما أجبرهم على ترك قراهم ومزارعهم وممتلكاتهم هذه العوامل جعلت من إدراج الاهتمام بأهل الريف أمر غاية في الأهمية حتى تمكنهم من العودة والاستثمار في أراضيهم وظهر هذا الاهتمام سنة 2002 من خلال تعيين وزير منتدب للتنمية الريفية مع تغيير اسم الوزارة من وزارة فلاحية والصيد البحري إلى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية كدليل قاطع على توجه الدولة الجزائرية الجديد نحو الاهتمام بالريف وتنميته ومع مطلع 2004 إتباع إستراتيجية جديدة ترمي إلى ترقية المناطق الريفية وإثرائها بالفرص المولودة للشغل غير النشاطات الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار التنوع الإقليمي بالجزائر، سرعان ما تم إلغاء فكرة الوزير

[1]- وزارة الفلاحية والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق، ماي 2012، ص 3

المنتدب سنة 2008 ودمج مهامه في وزارة الفلاحة حتى يكون هناك جهود المسطرة للفلاحة والريف مع بعض وتظهر في:

- المصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 08/16 المؤرخ في 2008/08/03 الذي يسطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف.

- إعادة تجديد الاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية وهذا في خطاب رئيس الجمهورية ببسكرة في فيفري سنة 2009[1]

- بعد الانطلاقة وإعلان القطيعة بغية تدارك ما فات والبدء على ترميم المخططات الماضية ومحاولة إنعاشها من جديد وصيغة جديدة تحت ما يسمى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كان لابد من حمايتها وتشريعها قانونا حتى تكتسي الالتزامية في التطبيق وتقطع دابر الارتجالية في القرارات وتظهر هذا في جملة المشاريع القانونية التالية:

- القانون رقم 01/99 المؤرخ في 15 رمضان 1420 يتضمن قانون المالية لسنة 2000 لاسيما المادة 54

- تخصيص ميزانية معبرة قدرها 21.342.369.00 دج سنة 2007 كميزانية لتسيير القطاع الفلاحي

هذا تخصيص جاء لحماية الأراضي الفلاحية من المزايا والأطماع وعدم استغلالها لأغراض غير فلاحية خاصة مع تنامي ظاهرة الزحف الإسمنتي على الأراضي الفلاحية وكذا مسايرة المسار التنموي الخاص بالريف ويمكن تقسيم هذه المخصصات إلى ما يلي:

- الأراضي الفلاحية الوقفية[2]

- التوجيه العقاري

- استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز

- استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة بالدولة

[1]- المرجع السابق، ص 4-5

[2]- خديجة عياش، المرجع السابق، ص 76-77

- حيازة الملكية العقارية الفلاحية

- قانون التوجيه الفلاحي 16/08 المؤرخ في 2008/08/03 الذي يسطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة

- قانون رقم 03/10 المؤرخ في أوت 2010 والحامي إلى تحديد شروط وكيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة بالدولة[1]

- المرسوم التنفيذي رقم 326/10 المؤرخ في 23 ديسمبر الذي يحدد كيفيات تحديد حق الامتياز لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة

- المرسوم التنفيذي رقم 06/11 المؤرخ في 10 جانفي 2011 الذي يمدد كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة والمخصصة أو الملحقة بالهيئات والمؤسسات العمومية

- القرار المؤرخ في 29 مارس سنة 2011 والمتضمن المصادقة على دفتر شروط الذي يحدد كيفيات الامتياز للهيئات العمومية على الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة

- المنشور الوزاري المشترك رقم 191 المؤرخ في 2011/03/29 المتعلق بترع الأراضي الفلاحية لانجاز التجهيزات العمومية ويحدد هذا المنشور نظاما يسير نزع الأراضي الفلاحية لاستعمالها كأوعية عقارية لإقامة مختلف التجهيزات العمومية ذات المصلحة العامة.

- صدور المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 2011/02/23 والمتعلق بإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات

- مذكرة موجهة للولاة تحت رقم 246 المؤرخة في 2011/03/24 والمتعلقة بإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات

- المنشور الوزاري المشترك رقم 402 المؤرخ في 2011/07/06 والمتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية – تأمين عقاري للمستثمرين- لقد جاء هذا المنشور لاستدراك التأخير المسجل لإنهاء إجراءات تسليم العقود للمستثمرين المستفيدين من نظام حيازة الملكية العقارية الفلاحية[2]

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المرجع السابق، ص 27

[2]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المرجع نفسه، ص27

– كل هذه الأطر القانونية جاءت لتنظيم قطاع الفلاحة وتدفع بعجلة التنمية الريفية وإعطائها نفس جديد تحت صياغ تحقيق الاكتفاء الذاتي وتنظيم العقار الفلاحي وعدم التلاعب به كما اعتنت بالمراعي وتهيئة المحافظات والسعي للحد من أشكال التصحر والرعي العشوائي والحفاظ على الثروة الغابية والفلاحية كإرث مكتسب مما يجعلها تتماشى ومعطيات الانفتاح العالمي ودخول باب المنافسة الحرة كما لا تغفل عن حماية الثروة الحيوانية الجزء المكمل للاكتفاء الذاتي وكجزء لا يتجزأ من القطاع الفلاحي وهذا بتفعيل دور البياطرة على المستوى الوطني باستعمال تقنيات حديثة ترفع من الإنتاجية الحيوانية، كما أتت لتحفيز الفلاحين وترغيبهم في ممارسة الفلاحة والاهتمام بالريف من خلال حزمة من الإعفاءات الجبائية وإدخال ثقافة التأمين على مخاطر وتشجيع المستثمرين من أجل إعطاء دفعة قوية لقطاع الفلاحة، واهتمت أيضا بتنظيم قطاع الفلاحة و النشاط المهني للفلاحين و الذي يظهر في دور الجمعيات و التعاونيات و الغرف الفلاحية [1]

المطلب الثاني: سياسات الدعم التنمية الفلاحية من خلال المخططات 2000-2014

سعي الجزائر لانضمام للتكتلات الاقتصادية والاندماج في النظام العالمي دليل على نيتها في تجاوز عثرات فترة التسعينات وما قبلها وإيجاد حلول للمشاكل المتراكمة والمخالفات السابقة واجتهادها في الاحتكاك في الاقتصاديات التي حققت قفزة نوعية وكمية في اقتصادياتها مثل الاتحاد الأوروبي وخاصة في مجال الفلاحة والتي عملت الجزائر إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة تساهم في رفع التحديات وإعلان المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتدعيمه بجملة من القوانين المأطرة له وللقطاع تضفي على صدق نوايا الحكومة في رفع القطاع سواء في استصلاح الأراضي وإقرار مخططات مالية للدعم الفلاحي والقرض كذلك بهدف تنويع الإنتاج وتكثيفه[2]

– يتمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في مجموعة البرامج المتخصصة كل حسب المنطقة بحيث يتمثل هدفه الرئيسي في تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، ويتكون هذا الأخير من عدة مصادر للتموين من بينها الصندوق الوطني للضبط التنمية الفلاحية FNRDA[3]، وقد كانت انطلاقته الفعلية

[1]– بن صالح الاخذاري، المرجع السابق، ص 27

[2]– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية،2000، ص 70

[3]– أحمد مدني، عبد القادر مطاي، دور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في دعم التنمية الفلاحية في مداخلة ضمن الفعاليات الملتقى الوطني، حول التنمية المحلية في الجزائر، واقع وأفاق المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 افريل 2008

مع مطلع 2000 حيث خصص له غلاف مالي قدرت 525 مليار دج بهدف رفع تحديات القطاع كأولوية إستراتجية لكن قد ارتفع بعد ذلك إلى 1.216 مليار دج وهذا بعد إضافة مشاريع جديدة وإجراءات تسهر على تقييم المشاريع المبرمجة وهذا بعد البحبوحة التي عرفتها الجزائر إبان تلك الفترة[1]، وتعالج أهداف المخطط نقاط رئيسية من أجل النهوض بالقطاع وتنمية الريف على حد سواء أهمها:

- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والموارد المالية والبشرية بشكل عقلاني
- الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل دعم التنمية المستدامة
- تنويع الإنتاج الفلاحي وتكثيفه وخاصة في المناطق الخصبة
- استغلال المناطق الفلاحية بالمناطق الجافة من أجل إحيائها بتنويع الأنشطة الفلاحية مثل الأشجار المثمرة ودعم النشاطات الريفية
- ضبط برنامج إنتاجي يتماشى وخصوصية كل منطقة
- محاولة رفع الصادرات الفلاحية وإشراكها في الدخل القومي كبديل للنفط
- ترقية التشغيل والمشاريع ذات العلة بقطاع الفلاحي والريف
- استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز[2]
- رفع مداخيل الفلاحيين

فهذه الأهداف المسطرة كانت لها انعكاسات تجلت على أرض الواقع فيما يلي:

- زيادة زراعة الكروم من خلال زيادة إنتاج الخمور الموجه للتصدير مما أدى إلى ترقية شاط المؤسسات المسئولة عن ذلك وترقية المؤسسات المسئولة عن التغليف ومشاركة مداخيله في الدخل الوطني الإجمالي.

[1]- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائري، وأثره على النمو، مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد10، 2012، ص 147

[2]- بوعزيز عبد الرزاق، بعيبش حرمة، قراءة المسألة العقارية للقطاع العقاري في الجزائر، مداخلة ضمن فعالية الملتقى الدولي التاسع حول تحديات قطاع الزراعة في العالم العربي والاسلامي وسبيل مواجهتها، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، جامعة الجزائر 3، 27-28 فيفري 2011، ص 09

– سمحت مرافقة المستثمرات الفلاحية من إعادة تأهيل حوالي 307000 مستثمرة فلاحية غير أن ثلث هذه المستثمرات فقط قادرة على البقاء والتعامل مع البنوك اقتصاديا

– ازدهار نشاط الفلاحي وارتفاع معه اليد العاملة به تعكس وجه عودة الفلاحين إلى أراضيهم حيث وصل عدد المناصب المتاحة بقطاع الفلاحة حوالي 954 ألف سنة 2005

– بلوغ المساحات المستثمرة في غرس الأشجار المثمرة حوالي 382 ألف هكتار

– بعد هذه النتائج المنجزة المحققة في صياغ المخطط الوطني تم اللجوء إلى وضع شروط تضمن النمو المستديم المولد للرفاهية حيث بلغ مجموع المخطط 2009/2005 حوالي 4202.7 مليار دج خصص منه حوالي 3372 ملايير دج، لدعم التنمية الاقتصادية كالفلاحة والتنمية الريفية، وقد تعززت بعده إجراءات دعم النمو الاقتصادي المصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 16/08 المؤرخ في 03 أوت 2008 الذي سطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة والذي قسم إلى فروع حسب الأولوية تحقق تنمية منسجمة بين جميع الأقاليم[1]

الفرع الأول: سياسة التجديد الفلاحي والريفي وخصائصه

انطلقت هذه السياسة في أوت 2008 وهذا من أجل التدعيم الدائم للأمن الغذائي وترتكز هذه السياسة على 03 مراكز أساسية.

الركيزة1: التجديد الفلاحي:

ويهدف هذا التجديد إلى تعزيز قدرات إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية وذات الاستهلاك الواسع حيث يعتمد ذلك على ثلاث برامج رئيسية تنفذ عن طريق الأدوات الآتية

– وحدات الاستبيان الحلقية – مراكز الاستبيان المتكامل – التكوين – المهارات والبنيات التحتية

[1]– زروقي ليندة، ترشيد استغلال العقار الفلاحي ودوره في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر من خلال برامج تنموية 2001-2004 المداخلة ضمن فعالية ملتقى الدولي التاسع حول استلامه الأمن الغذائي في الوطن العربي.

الشكل 8: برنامج التجديد الفلاحي

البرامج	البرامج الفرعية	مستويات تجربة البرامج	رسائل التنفيذ
مكافحة التصحر	السد الأخضر	**البلديات**	**-نظام المعلومات** **- برامج دعم التجديد الفلاحي SI-PSRR** **-النظام الوطني لاتحاد القرارات من أجل تنمية مستدامة SNADDR** **-المشروع الجواري للتنمية الريفية المتكاملة PPDRI** **-المشروع الجواري لمكافحة التصحر PPLCD**
	المياه الجوفية المتواجدة في مناطق الحلفاء		
	حماية وتثمين المراعي		
	استصلاح الأراضي المغمورة		
حماية التجمعات المائية	تدابير محاربة الانجراف	**البلديات (المجمعات)**	
	حجز الموارد المائية		
	وحدات تربية المواشي		
	الدراسات		
	برامج أخرى		
حماية وتعزيز الارث الغابي	المعدات	**البلديات (الغابات الحكومية)**	
	أعمال الزراعة الغابية		
	أعمال البنية التحتية		
	حماية الغابات		
حماية المنظومة البيئية	الحظائر الوطنية	**البلديات، المجمعات الوطنية، الحضائر الوطنية المحمية**	
	المناطق الرطبة		
	المجمعات ومراكز الصيد		
استصلاح المحيط		**البلديات**	

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي، الجزائر، 2010، ص 02

الركيزة2: التجديد الريفي

وتقديم هذه السياسة إلى ضمان التسيير الدائم للموارد الطبيعية من حماية الثروات الغابية ومكافحة التصحر وحماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية واستصلاح الأراضي بحيث أن هذه السياسة لم تبث حسية قطاع الفلاحة بل أصبحت مسألة وطنية حيث وضحت لها الحكومة 60 مليار دج سنويا وهو ما يمثل 20% من الغلاف المالي المخصص للقطاع حيث تم فتح مشاريع محلية للتنمية الريفية المتكاملة تشمل ما يلي:[1]

- إعادة تأهيل القرى مع تنويع الأنشطة الاقتصادية بالمناطق الريفية
- حماية وتعزيز الموارد الطبيعية

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمار في الميدان الفلاحي، الجزائر، 2010، ص 02

- حماية وتعزيز الثروات الريفية وهذا حماية الموارد الطبيعية السهلية والصحراوية بما في ذلك الغابات

البرامج	البرامج الفرعية	مستويات تجربة البرامج	رسائل التنفيذ
مكافحة التصحر	السد الأخضر	**البلديات**	**-نظام المعلومات - برامج دعم التجديد الفلاحي SI-PSRR -النظام الوطني لاتحاد القرارات من أجل تنمية مستدامة SNADDR -المشروع الجواري للتنمية الريفية المتكاملة PPDRI -المشروع الجواري لمكافحة التصحر PPLCD**
	المياه الجوفية المتواجدة في مناطق الحلفاء		
	حماية وتثمين المراعي		
	استصلاح الأراضي المغمورة		
حماية التجمعات المائية	تدابير محاربة الانجراف	**البلديات (المجمعات)**	
	حجز الموارد المائية		
	وحدات تربية المواشي		
	الدراسات		
	برامج أخرى		
حماية وتعزيز الارث الغابي	المعدات	**البلديات (الغابات الحكومية)**	
	أعمال الزراعة الغابية		
	أعمال البنية التحتية		
	حماية الغابات		
حماية المنظومة البيئية	الحظائر الوطنية	**البلديات، المجمعات الوطنية، الحضائر الوطنية المحمية**	
	المناطق الرطبة		
	المجمعات ومراكز الصيد		
استصلاح المحيط	**البلديات**		

الشكل (9): برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية

تعزيز الخدمات الزراعية	تعزيز الخدمات البيطرية	**البلديات**
	تعزيز خدمات وقاية النباتات والتقنية الفلاحية	
تعزيز القدرات البشرية	تعزيز الخدمات الاحصائية والنظم المعلوماتية	**البلديات المجمعات**
	تعزيز البحث الفلاحي والغابي	
	تعزيز نظام التدريب	
	تعزيز خدمات الاتصال والارشاد الزراعي	

تعزيز التمويل الريفي		البلديات
	إنشاء الاتحادات الانمائية	المناطق المحمية
		الحدائق الوطنية المناطق
		الرطبة
		المحميات والمراكز

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الاستثمار في الميدان الفلاحي، الجزائر 2010، ص02

- بعد المراحل التي مر بها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بحيث مر بخمس مراحل تم استعراض فيها تشخيص واستثمارات ميدانية مع أخذ تطلعات وأمال السكان وعرضها على مجلس الحكومة من أجل صياغة مشروع توافقي يتم على أثره عرض الرهانات المستقبلية للقطاع على أثر ذلك تشكيل لجان وطنية عبر مختلف الولايات بهدف تنشيط التنمية بناء على الأقاليم المناخية والفلاحية ذات الخصوصية في كل ولاية جاء الدور على بداية العمل بالمشروع كجزء من التجديد الفلاحي والريفي للفترة 2007-2013 ومن أجل المباشرة فيه كان لابد من توفر الوسائل والأدوات المتاحة منها:[1]

- نظام تجميع المعلومات وتقييمي في نفس الوقت يتيح معرفة المعلومات المنتجة وتقييم المجتمعات الريفية

- إقامة مشاريع جوارية للتنمية الريفية وكذا المشاريع التي تهدف إلى مكافحة لتصحر من أجل المحافظة على الموارد الطبيعية

- عقد كفاءة للتنمية الفلاحية تم توقيعه مع مديرية المصالح الفلاحية بهدف تحديد أهداف الإنتاج سنويا

- عقد كفاءة للتنمية الريفية تم توقيعه مع محافظة الغابات ولهدف إلى تحديد المساحات الريفية المعنية وتحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع

ومن أجل ترجم هذه السياسة على أرض الواقع من خلال تطبيق سلسلة من برامج التنمية حسب كل قسم كما يلي:[2]

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمار والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 02

[2]- أمال حفناوي، ص 21

أ- برنامج تكثيف الإنتاج: هذا البرنامج في فترة 2010-014 يهدف الى تحقيق إنتاج حبوب يصل إلى 50.2 مليون قنطار 34.40 مليون قنطار من القمح، بحيث يعمد على زيادة الإنتاج والإنتاجية وتكامل للقطاع

ب- برنامج المتخصص في البذور والشتلات: ويسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية

- ضمان معدل تغطية من البذور والشتلات ذات النوعية الجيدة تستطيع تلبية احتياجات مختلف برامج التكثيف
- إفادة الفلاحين من التطور الجنين عن طريق توفير الأنواع الفعالة والبذور ذات النوعية الجيدة
- ضمان مخزون الأمن، عن طريق إنشاء احتياطات إستراتجية من الموارد النباتية للانطلاق

ج- برنامج السقي عن طريق نظم اقتصاد المياه: يعتمد هذا البرنامج على تنمية نظم اقتصاد المياه في الحقول المنتشرة على مساحة 461 ألف هكتار تتكون من 278 ألف هكتار تقبل النظم التقليدية و 183 ألف هكتار مخططات جديدة.

د- برنامج التجديد الريفي: وقد أهم المشاريع ب 10200 مشروع للتجديد الريف وهذا في الفترة الممتدة من 2010-2014 تم من خلال ما يلي:

الجدول 13: مشاريع التجديد الريفي المبرمجة خلال الفترة 2010-2014

البلديات	الموقع	الأسر	السكان المعنيين	مناصب الشغل	المساحة المعالجة بالهكتار	الاستصلاح عن طريق الامتياز
1169	2174	726820	4470900	1000000	8192000	250000

المصدر: أمال حفناوي، مرجع سابق، ص 21

ه- البرامج الأخرى: هناك برامج أخرى تتمثل في:

- برنامج إنتاج الحليب
- برنامج متخصص لتكثيف إنتاج البقوليات الجافة
- برنامج تنمية وتطوير إنتاج البطاطا

- برنامج تنمية وتطوير إنتاج الطماطم الصناعية

- برنامج تنمية وإنتاج الزيتون

- برنامج تنمية وتطوير إنتاج زراعة النخيل

أما بالنسبة لبرنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني فقد اهتمت بها معاهد التكوين التابعة للدولة والمقدرة ب 13 معهدا متخصص وهذا من اجل تقوية معارفهم ورفع مستوى الأداء والممارسات وذلك بالموازاة مع دمج هذه العملية في جهاز الإرشاد الفلاحي وبالتالي محاولة الرفع من مستوى الأداء التطبيقي للتقنيات الفلاحية وتكوين أيضا مرشدين فلاحين من أجل رفع الوعي لدى أوساط الفلاحين الذي بلغ عددهم حوالي 1371 مرشد على المستوى الوطني و 1059 مرشد تابعيين لمصالح الغابات.

- هذه الحملة من البرامج والسياسات المقدمة لدعم التنمية الفلاحية والريفية جاءت لوضع آليات تحفيزية لتأمين مولدي الثروات فيما يخص العقار والتمويل من خلال إنشاء آليات قانونية لتأطير العقار الفلاحي وتسهيل الاستفادة من التمويل البنكي بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين وادراج من القوانين التي تزيح العراقيل أمام الاستثمار بغية تنويع الإنتاج الفلاحي ويحمي هاته القوانين الأراضي الفلاحية من النهب ويكرس حق الامتياز التي تدوم صلاحيته 40 سنة كنمط استغلال الأراضي الفلاحية الجماعية والمستثمرات الفلاحية الفردية المنشأة 1987 وتشير إحصائيات الوزارة إلى أن الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة والتابعة للأملاك الدولة بمساحة قدرها 2.8 مليون هكتار وجاء هذا الامتياز كذلك للحد من استغلال الأراضي الفلاحية لأغراض غير التي خصصت لها وبيعها بأثمان بخصة في سوق العقار الفلاحي

المطلب الثاني: أساليب تمويل السياسات الداعمة للتنمية الفلاحية والريفية في الجزائر

بعد استعراض أهم القوانين المؤطرة لمخطط التنمية الفلاحية والريفية وعرض أهم الخطوات المتضمنة والخطوات الهامة التي مر بها حتى تجسد على أرض الواقع شاملا نقاط الضعف المستقات من الكبوات السابقة للنهوض بالقطاع وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة كان لابد من عرض السياسة التمويلية حتى يحقق الاستقلالية المالية دون المساس بها وهذا بالاعتماد على مجموعة من المؤسسات التي تمول الفلاح وهذا بتقديم تسهيلات للحيازة على قروض تسهم في تمكينه من اقتناء ما يحتاجه من مختلف

الموارد الضرورية وتتمثل هذه المؤسسات في تعاونيات متخصصة في التمويل الفلاحي لا غير وتكون هذه القروض المخصصة في شكل مواشي أبقار وعتاد فلاحي وبذور ونذكر أهم هذه المؤسسات[1]

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية F.N.R.D.Aانشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية 2000 المعمد بواسطة حساب التخصيص الخاص رقم 067/302 وجاء بعد دمج كل من صندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA وصندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي F.G.P.P.A وذلك بهدف تقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الفلاحي وحماية وتحسين مداخيل الفلاحين من خلال تمويل الأنشطة ذات الأهمية للدولة[2] وتأهيل القطاع من أجل المساهمة بفعالية في العملية الإنتاجية لمواجهة التأثيرات الناتجة عن اقتصاد السوق والشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[3]

ويتم تحصيل الصندوق لإيراداته من :

- مخصصات ميزانية الدولة

- الموارد الشبه الضريبية

- موارد التوظيف

- هبات ووصايا

- كل الموارد الأخرى والمساهمات أو الإعانات الممتدة عن طريق التشريع

وتخصص هذه المصادر التمويلية في انجاز ما يلي:

- إعانات موجهة لعملية تنمية الري الفلاحي والمحافظة على تنمية الثروة الحيوانية والنباتية

- الإعانات الموجهة لمخازن التأمن الغذائي وخاصة الحبوب والبذور

- إعانات المخصصة لحماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصارف الناتجة عن الأسعار الممددة

- تخفيض فوائد القروض الفلاحية والصناعات الغذائية على المدى القصير والمتوسط وطويل الأجل

[1]- خلف بن سليمان بن صالح النمر، ص 07

[2]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الريفية، نظام الدفع، ص 80

[3]- غردي محمد ص 138

- التكفل بمصارف الخاصة بالدراسات والتكوين المهني والإرشاد الفلاحي والمتابعة الميدانية للمشاريع المحققة.

- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية:

انشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية 2000 وتسري عليها أحكام المرسوم التنفيذي رقم 2000/119 وفتح حساب التخصيص بالميزانية رقم 302/071 ويتضمن هذا الصندوق جملة من الأهداف منها:[1]

- تمويل المصاريف المرتبطة بحملات التلقيح والمحاربة الوقائية

- تمويل المصاريف المتعلقة بتعويض الخسائر والأضرار للمستثمرين

- دعم الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة النباتية

- تقديم المساعدات المتخصصة للأعلاف المقررة من طرق سلطة الصحة النباتية

- تقديم المساعدات لعملات المكافحة ضد الآفات الزراعية

- تحسين تدخل المستخدمين البيطريين للتمكن من التدخل السريع في حالة الأمراض الداخلية والدخيلة

- ضمان تكوين متخصص في المعارف التقنية والصحية للمربيين ومؤطري الصحة الحيوانية

- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب:

أنشأ هذا الصندوق بمقتضى القانون 11/99 المتضمن القانون المالية 2000 وفتح حساب تخصيص الخاص بالميزانية رقم 302/109 وتتمثل أهم المساعدات التي يقدمها في:

- مواجهة ومكافحة أفات التصحر

- إعانة تنمية المنتجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعية الرعوية

- إعانات مقدمة لاقتناء تجهيزات متخصصة لجمع حليب النعاج، إنشاء وحدات تحويل حليب النعاج إلى حين.

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير الظروف الاقتصادية الاجتماعية للسداسي الثاني لسنة 2001، جوان 2002، ص 124

- الإعانات موجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي

- الإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي

- المساهمة في تكوين المهني للمربين وتعميم التقنيات ومتابعة التنفيذ المشاريع ذات الصلة.

- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

انشأ هذا الصندوق بمقتضى القانون 11/02 المتضمن قانون مالية سنة 2003 وفتح حساب تخصيص الخاص به للخزينة تحت رقم 302/111 ويتمثل هدفه لرئيسي في تثبت سكان الأرياف والحد من النزوح الريفي أما الأهداف الأخرى فتمثلت في:

- استغلال الأراضي الهامشية عن طريق الامتياز

- اللامركزية في تحقيق التنمية الريفية

- إدماج نشاطات التنمية الريفية ضمن مشروع الإقليم

- التكفل بالخصوصية الطبيعية لكل منطقة واشتراك السكان المحليين في تنمية الإقليم.

- حماية وتنمية الثروة الغابية ومكافحة الانجراف والتصحر:

واستغلال الأراضي في الجنوب

وكذا تقدي إعانات لنشاطات المختلفة منها:[1]

- الإعانات المالية الموجهة لعملية التنمية الريفية المتمثلة في التهيئات الخاصة بالري وأشغال المحافظة على التربية وتحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي وتحسين الإنتاج الحيواني وتثمين المنتجات الفلاحية

- العانات الموجهة لعملية استصلاح الأراضي المتمثلة في تهيئة المياه والتزويد بالطاقة الكهربائية

- تقديم المصاريف الخاصة بالدراسات والمقاربة والتكوين والتنشيط

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 36، بتاريخ 08 يونيو 2003، ص 20-23

الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي F.N.R.P.A:

انشأ هذا لصندوق بالأمر 05/05 بتاريخ 25 يوليو 2005 المتضمن قانون مالية لسنة 2005 وفتح حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 302/121 وتمثلت جل أهداف هذا الصندوق فيما يلي:[1]

- إعانات مقدمة لحماية مداخيل الفلاحين للتكفل المصاريف المترتبة عن تحديد الأسعار المرجعية

- إعانات موجهة لضبط المنتجات الفلاحية وهذا عن طريق المساهمة في مصاريف تخزين المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

- تدعيم المنتجات ذات الوفرة والفائض

ويستفيد من هذا الصندوق الفلاحون والمربون وكذا المنظمون والتعاونيات أو جمعيات المتدخلة في النشاطات المرتبطة بتثمين المنتوجات الزراعية فتغير الدولة لمنهجها وتفكيرها بجدية اعتمادا على كبوات الماضي القريب جعل منها تبادر إلى تصحيح ما فات والتفكير والانطلاق بجدية في دعم القطاع وتنمية على جميع الأصعدة وتمثل هذا الدعم في إنشاء صناديق تمويلية للرفع من الطاقات الإنتاجية وتبني برنامج تطوير الفلاحي والتجديد الريفي وهذا من أجل الاستغلال العقلاني للقدرات المتوفرة كل حسب الإقليم المتواجد فيه.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد44، بتاريخ 04 يوليو 2006، ص 27

المبحث الثاني: المخططات الفلاحية وأثرها على واقع التنمية الريفية

المطلب الأول: مؤشرات تحليل وتقييم السياسة التنموية الريفية في الجزائر

– من أجل بناء تقييم جيد حول ظاهرة أو موضوع قيد الدراسة له أبعاده لا بد من جمع الخامات الأولية المتمثلة في المعلومات وإخضاعها للتحليل العلمي البني على قواعد متعارف ونتائج متفق عليها وهذا حتى يتسنى للمحلل من تفسيرها ومقارنتها بقراتها ومنه يمكن اتخاذ الأحكام التي تحكم على لمخطط وأهدافه يهدف التحليل إلى التقييم من أجل التقويم وبطريقة عقلانية.

1- مستويات تقييم لسياسة التنمية الريفية: وتقسيم إلى عدة مستويات

– على المستوى البرنامج بأكمله

– على المستوى بعض المشاريع المشكلة للبرنامج

– على مستوى مرحلة من المشروع

وللتقييم ثلاثة عناصر أساسية تجلت في:

1-1: أغراض التخطيط: وهي وضع هدف وجب تحقيقه مثل تحقيق للاكتفاء الذاتي وتحسين مستوى معيشة الفلاحين الخ...

ويمكن استخدامها لمعرف مدى ملائمة الحلول المسطرة والأهداف المرجوة من الهدف.

1-2 لإغراض التحكم في الآجال والأهداف: يمكن أن يتم هذا الرصد في أي مرحلة من مراحل المشروع أو المخطط ما إذا كان يتم تنفيذه وفق للخطة والنهج المصمم وهذا لمعرفة ما إذا كان المخطط ينفذ بنفس الوسائل والطرق المحددة للتنمية

1-3: لغرض تقييم التأثيرات: ومن أجل التقييم كان لابد من الالتزام لخصائص معينة

– وضوح ودقة الأهداف المسطرة سواء كانت كمية أو نوعية

– تعديد العوامل سواء بشرية أو مالية أو تقنية لمساعدة على تحقيق التنمية الريفية والفلاحية في المخطط المطروح.

- التخطيط التفصيلي والمسبق المبنى على دراسة واقعية مستمدة من وحي الواقع وكذا من تجارب سابقة والمحيط المراد دراسته وتطبيقه

2- أنواع المؤشرات لتقييم السياسة التنمية الريفية:

وتنقسم إلى ما يلي:

2-1: التقييم المسبق: والذي يتعلق بالاحتمالات المتوقعة قبل تنفيذ المخطط

2-2: تقييم المتابعة: وتم هذا عبر فترات محددة من انجاز المخطط ويتيح له التقييم الفوري في حالة وجود خلل

2-3: التقييم النهائي: ويكون خلاصة تنفيذ المخطط من أجل التأكد من مدى تحقيق الأهداف المسطرة مع الالتزام بالنظرة الذاتية للباحث والمجرب والمقارنة الموضوعية بين تجارب مسبقة لذا نجد بعض الحكومات والمؤسسات وكالات التنمية تثمن جودة مشاريعها من خلال 06 معايير[1] هي:

1- الملائمة: وتتمثل في مدى انسجام الوسائل والإستراتيجية المسطرة

2- الترابط والصلة بالموضوع: تدرس مدى ملائمة أهداف المخطط للمشكلات التي يتعين حلها وكل حالة وخصوصيتها

3- الكفاءة : تتعلق بالانجازات الفعلية المخططة بالمقارنة مع الأهداف المسطرة

4- الفاعلية: تهتم بترشيد الموارد التي وفرت للمخطط حيث تهدف الكفاءة لتحقيق النتائج التي تتم برمجتها بموارد مالية أقل وبمزيد من الذكاء والفعالية

5- التأثير: وهو الوضع الناجم عن كل التغييرات الهامة في حياة الناس والأرياف بصفة خاصة من خلال قامة علاقة سببية بعملية التنمية

6- الاستدامة: تركز على أثارها الطويلة للمخطط واستدامة نتائجها وأثارها

بما أن عملية التنمية الريفية هي في حد ذاته تقنية واقتصادية ومالية واجتماعية فهاته الروابط تشكل لب المخطط المراد تطبيقه وتحقيقه.

[1] - B. Bendjella essai évaluation de la politique algérien de développement raval doctorat eu science université Mostapha stambouli- mascara 2016-2017 p99-100

وقد سعت الحكومة إلى أساليب تدعم التنمية الريفية و ذلك بإعادة الهيكلة و تحسين القدرة التنافسية وهذا بإتباع الخطوات التالية :

1-تحسين الاستثمارات الفلاحية و ذلك لتحسين إسهامات المستثمرين و تحسين الاستخدام العقلاني لعوامل الإنتاج من اجل الوصول إلى تحسين الدخل لدى السكان الريف

2-توجيه الأنشطة الزراعية حسب الأقاليم الفلاحية و المناخية من اجل تحسين الجودة في المنتجات و تحقيق الوفرة

3-الإسهام في التكوين النوعي و المستمر من خلال رصد مبالغ مهمة و المتابعة في انجاز المشاريع الزراعية لدى فئة الشباب خاصة لخلق الرغبة في العمل و المبادرة من خلال المكتسبات المعرفية المتلقيات من قبل مراكز التكوين و الملتقيات و الاستفادة من التوجيهات و المتابعات الميدانية و في الأخير خلق مناصب عمل خارج إطار العمل الإداري والحكومي

4-العمل على تسويق المنتجات لرفع العبء عن الفلاح وجعله مهتم من الجودة والوفرة المرافقة لحماية البيئة

5-الحفاظ على المناطق والمساحات الغابية من خلال حملات الغرس المتكررة وحملات توعية وتحسيسية حول مخاطر الحرائق وأسبابها وسبل تعزيز المخزون الغابي

كلها وسائل تعد من الاستراتيجيات الهامة لخلق نموذج اقتصادي متوازن ينبع عن المناطق الريفية مع تعزيز قطاع الفلاحة وهذا في سبيل خلق البدائل الخالفة للقيمة المضافة والداعمة للاقتصاد الوطني والمكرسة للتنوع وتحقيق الاستقلالية عبر الاكتفاء الذاتي، وتأتي هذه الإستراتيجية بعد فشل السياسات الارتجالية ذات الفحوى البناء والتطبيق السلبي مما أنجز إلى اعتماد على العديد من السياسات الترقيعية الغير الموثقة على دراسات عمل الحلول الجوهرية إلى أن تجسد ذلك في المخطط الوطني والذي سعى بفعل استقلالية ميزانياته وإطاره القانوني المشجع على الاستمرارية في عملية الترميم والبناء والتغيير نحو الأفضل.

وقد تجلت أثار هذا المخطط عبر مراحل تنفيذه في الميدان فيما يلي:

1- اثأر مرحلة تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الزراعية

تبعا للمناخ السائد من قبل خاصة الفترة 1990 إلى غاية 2000 من أوضاع سياسية وأمنية والتي مست كل المناطق وكل الشرائح ومحاولات الحكومة المتكررة من رفع سقف المتحدي طبقا بفعل أبناءها الأوفياء من بينها اعتماد برنامج وطني للتنمية الفلاحية P.N.D.A سنة 2000 وإنشاء صندوق وطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA وصندوق تنمية الأراضي عن طريق الامتيازات FMVTC وهذا نظرا لارتفاع أسعار النفط مما جعل الأخصائيين بالاستفادة من هذه الحيوية في توجيهها للتنويع بالإضافة إلى اعتماد الدولة على برنامج التجديد الاقتصادي PSRE، وقد أخذت هذه البرامج على عاتقها العوائق المناخية، الإقليمية والتضاريس، وجاء البرنامج الوطني للتنمية الزراعية PNDA كتثمين للتجارب والخبرات المشتقات من المراحل التي مرت بها السياسات الزراعية السابقة وارتكز المخطط الجديد المشاركة الفعلية للفلاح والمربي على المستوى كل الأقاليم واعتماد على أدوات محفزة على الاستثمار مثل: تقاسم المخاطر بين كل الأطراف المشاركة مما فيها الشركاء الاجتماعيين من المزارع، الدولة، البنك، وكالة التأمين...الخ وتجلت أثار هذه القرارات فيما يلي

- إعادة بحث حوالي 203877[1] من المستثمرات الفلاحية منها 55935 رعوية وللتربية الحيوانية كما سجل القطاع الزراعي نموا قدره 8% سنة 2001 وتراجع هذا النمو البطيء الى عدم الاستفادة جل المناطق من البرنامج خاصة المزارعيين في المناطق الريفية المعزولة .

-التحولات الحاصلة في المحيط المؤسساتي داخل القطاع الزراعي الامر الذي يعزز الدور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

-الاستفادة من ادوات الدعم الزراعي في خلق الظروف التقنية والتنظيمية والاجتماعية والاقتصادية الضرورية لتاسيس حركية تنموية شاملة.

- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الريفية PNDAR

جاء هذا البرنامج لمد أواصل المخطط لتشمل المناطق المعزولة في الأرياف ودعمهم من خلال دعم مفهوم الريف وهذا ما لقى قبولا واسعا لدى الأوساط الريفية لما له من أهمية واسعة في إدراج العنصر

[1] RAPPORT 2003- RECENSEMENT GENERAL DE L'AGRICULTURE2001 RAPPORT GENERAL DES RESNLTATS DEFINITIFS MINISTRE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPOMENT PURAL

الحيوي وهو الإنسان الريفي كونه العنصر المتجدد في المعادلة، التحسن التدرجي والطفيف في المستوى المعيشي لدى الأوساط الريفية مع تحسين شروط ممارسة النشاطات الزراعية والرعوية.

- الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية SNDRD:

وتتمشى هذه الإستراتيجية مع اجندة متطلبات و الوفاء بالأهداف التنموية للألفية وتلبية الأفاق الجديدة والمستمدة في الاندماج بالمنظمة العالمية للتجارة وضمن تدعيم سياسة الحوار مع الاتحاد الأوروبي وتظهر أثار هذا البرنامج في الاعتماد نموذج يتلاءم وطبيعته كل مناخ وإقليم وإضفاء دعم فني من الخبرات الأجنبية والمحلية بغية الاحتكاك والاستفادة.

إن هذه الآثار المتأتية من السياسات المنتهجة لتطبيق المخطط الوطني الداعم للقطاع الفلاحي والجانب الريفي جاءت بنتائج تعكس مدى نجاعة الدراسات ومدى تطبيقها على أرض الواقع بالرغم من الصعوبة المتلتقاة في التطبيق إلى أنها استطاعت أن تبرز جانبا مشرقا يعطي بعض من الأمل المتجدد في رفع القطاع لواقع التحدي وخاصة مع الأهداف المسطرة في الاتحاد والشراكة المستقبلية والتي تعكس ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي وسعي نحو إضفاء النوعية ذات الجودة العالمية والجدول المبين أسفله يعكس واقع التنمية الريفية والتي أضافتها الجزائر في ظل سعيها الحثيث إلى النهوض بالقطاع ويتمثل في واقع التنمية عن طريق عرض مقارنة بين الجزائر ودول العالم.

الجدول رقم 14 عرض مقارنة لواقع التنمية بين الجزائر واوروبا

الفترة	أوربا والعالم	الجزائر
1960-1970	1962 السياسة الزراعية الاشتراكية	1962 الثورة الزراعية والتسيير الذاتي
1980-1990	اعتماد نظام الحصص مثل الحليب والظهور في إطار السياسات الزراعية والإقليمية لمفهوم تعدد الوظائف للزراعة والتنمية الريفية	إعادة هيكلة المزارع- تحديد الأسواق الزراعية خوصصة إدارة المزارع – إعادة الأراضي المؤممة
1992	ظهور مفهوم التنمية المستدامة التي تولي أهمية خالصة للتنمية المتوازنة للموارد الطبيعية للأراضي،بالتالي للتنمية الريفية - إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة	المشاورة الوطنية بشأن الزراعية، توصيات بشأن مهام الزراعة وآفاقها والحاجة إلى تعزيز أدوات جديدة للإشراف استمرار إعادة تنظيم التعاونيات

	للاتحاد الأوروبي مع المبدأ الأساسي المتمثل في التحول التدريجي من دعم الأسعار (النظام السعر المضمون) إلى توجيه المعونة إلى المزارعين	
1994	منظمة التجارة العالمية: اتفاقيات مراكش فتح مجال الزارعة أمام الأسواق العالمية	بدء تنفيذ توصيات المشاورة الوطنية بشأن الزراعة الائتمان الزراعي المتبادل، غرف الفلاحة، دعم أسعار تكيف نظم الإنتاج الفلاحي، إدارة المخاطر، مفهوم المزارعين، حل مكاتب التدريب
1995	إعلان برشلونة	إعلان برشلونة – مؤتمر حول الفلاحة
1999-1996	برلين: إصلاح جديد لسياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي – ظهور أنظمة التنمية الريفية	إعداد وإطلاق الخطة الوطنية للتنمية الزراعية PNDA في عام 2000
2001/99	قمة جوهنسبورغ العالمية: التنمية المستدامة	توسيع نطاق البرنامج الوطني للتنمية الزراعية إلى البعد الريفي PNDAR توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي
2003	منظمة التجارة العالمية الدوحة: تدابير محددة للتنمية الزراعية والريفية للبلدان النامية السياحية، الزراعية المشتركة الجديدة للاتحاد الأوروبي	وضع إستراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD والتزام المرحلة التجريبية للتنفيذ 2004-2002
2005	الزراعة المؤسسة (الاتحاد الأوروبي) الغرض الرئيسي للسياسات الزراعية والإعلان عن إنهاء الدعم الزراعي للصادرات (هونغكونغ) منظمة التجارة العالمية والتزام السياسات المتميزة للتنمية الريفية المستدامة	تكييف خطط الدعم للأنشطة الزراعية – محاولة ربط الأنشطة الزراعية وغير زراعية إطلاق تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة 2005 إضفاء الطابع الرسمي على سياسة التجديد الريفي وتوحيد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة 2005-2015

Source : O. PAYAUD la stratégie de développement rural en Algérie in chassany j.p ed pellesser j-p ed politique de développement rural durable en méditerranée dans le cadre de la politique de voisinage de l'union européenne mont pellier : chiean 2006 p 85

كل هذه الخطوات والجداول التفصيلية لمساعي الحكومة إلى إيجاد خريطة طريق لتحقيق التنمية عبر المخطط الوطني على الصعيد الفلاحي والريفي والتي بدأت أثارها كما سبق ذكرها في هذه المرحلة غايتنا أن نعطي بعض الدلائل المتفرقة حول هذه الآثار وبصورة عملية بالنسبة للإنتاج النباتي

- إشباع رقعة المساحات المزروعة إلى 3197000 هكتار منها 1414000 هكتار للقمح الصلب و 832000 هكتار للقمح اللين ونحو 57000 هكتار مخصصة للأعلاف والجدول الآتي يوضح مدى تطور إنتاج الحبوب واتساع رقعته الزراعية.

الجدول 15 تطور انتاج الحبوب 1988-2005 **الوحدة 1000 هكتار**

النوع / السنة	قمح	شعير	ذرة
89/88	8133490	7898820	4240
90/89	5549460	8333560	2310
91/90	12917890	18099580	5000
00/99	4863340	1632870	15560
03/02	18022930	12219760	98000
2005	24147300	10328200	/

المصدر: فوزية العربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008/2007، ص 127

الجدول 16 يبين المساحة المغروسة وإنتاجها من الفواكه الوحدة بالقنطار

البيان / السنة	المساحة المغروسة	الإنتاج بالقنطار
90/89	115000	1722000
92/91	115000	2581000
94/93	114000	2505000
99/98	115000	4095000
2002/2001	173000	5031000
2004/2003	236000	6151000

المصدر: فوزية غربي، المرجع سابق، ص 157-158

وكلا الجدولين يضمنان مدى تصاعد في إنتاج الحبوب والفواكه مما ينعكس على باقي المزروعات مما يعب على جدية الحكومة والآثار الايجابية للمخطط

- الإنتاج الحيواني:

الجدول 17 يبين مدى تطور الثروة الحيوانية

النوع	بقر	غنم	خيول	ابل
1989	1405330	17316100	86000	121730
1993	1313820	18664640	72800	114380
1997	1255410	17387000	52370	150870
2000	1595259	17615928	43828	234170

المصدر: فوزية غربي، المرجع السابق، ص 17-173

فحسب الجدول يبين مدى أهمية تطور الإنتاج الحيواني عبر سنوات والذي ينعكس إيجابا على واقع التنمية الفلاحية والريفية خصوصا كونه أمر مشجع على الاستقرار.

- كل العناصر المذكورة والتي لخصت الخطوات والأهداف والنتائج المباشرة الموجودة تم تلخيصها في الغطاء النباتي والزراعي وكذا الحيواني كونهما عاملات ومؤشرات مهمان للاستقرار ودليل على مدى

نجاعة السياسة المتبعة والمتمثلة في المخطط الوطني الذي جاء لتحديث القطاع وإحداث القطيعة مع النظام البيروقراطي المورث والسياسة الارتجالية

المطلب الثاني: تطور الإنتاج الفلاحي في ظل المخططات التنموية

بعد تطبيق الدولة لجل الأساليب والسياسات الداعمة للقطاع الفلاحي وهذا بهدف عصرنة وتطويره بدوره الريف وهذا الرسم أهداف الذات بعد الأفقي وهي تطوير الكفاءات الداخلية واستغلال أمثل كالموارد وتقليص فاتورة الاستيراد كما لا نطمح إلى الإسهام في تعزيز مكانته في الصادرات سواء تعلق الأمر من الجانب الحيواني أو النباتي.

تطور الإنتاج النباتي:

1- الحبوب : كونها تحتل مكانة هامة في الجانب النباتي و نظرا لاستغلالها الواسع فالجدول التالي سيعرض تطور إنتاج الحبوب بين الفترة 2000-2014

الجدول 18: تطور إنتاج الحبوب 2000-2014

السنوات	حجم الإنتاج	السنوات	حجم الإنتاج	السنوات	حجم الإنتاج
2000	9342190	2005	35274335	2010	40016470
2001	26591760	2006	40117450	2011	37264740
2002	19529250	2007	36019070	2012	51371500
2003	42659620	2008	15356665	2013	49122300
2004	40328280	2009	52531502	2014	34352300

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة إحصائية 1992-2011 ص 137-139،إحصائيات 2012-2013-2014 من المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات المجلد 35

تميزت الفترة بين 2000-2014 بالتحسن الذي طغى على غالبية أنواع تطور إنتاج الحبوب خلال مرحلة تنفيذ المخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية مما يشير إلى مدى نجاعة سياسة الدعم المقدمة للقطاع و إدخال متغيرات إنتاجية عمل الكثافة الجودة في الانتاج ووفاء الدولة بالتزاماتها بتوفير البذور المحسنة، وكما نلحظ من خلال الجدول عرفت سنة 2003 أقصى مستويا إنتاج الحبوب والمقدرة ب 52531502 ق ويرجع ذلك لتطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2008-2013 حيث كما خصصت لد الدولة جزء معتبر من الإمكانات المادية والبشرية وتدعيم كل آليات الاستثمار في القطاع

الفلاح يضف إلى ذلك مسح الديون على عاتق الفلاحين وتقديم وإعانات وقروض بغية الانخراط فلإستراتيجية الجديدة للفلاحة، وتفسر تراجع كمية الحبوب سنة 2012 إلى سوء استغلال الإمكانات المقدمة وموجة الجفاف التي اجتاحت البلاد آنذاك

2- إنتاج البقول الجافة 2000-2014:

الجدول التالي يبين جودة الإنتاج خلال الفترة 2000-2014

الجدول 19 : تطور إنتاج الحبوب الجافة 2000-2014

السنوات	حجم الإنتاج	السنوات	حجم الإنتاج
2000	218640	2007	58030
2001	384360	2008	401325
2002	435340	2009	642890
2003	577480	2010	723450
2004	580000	2011	788170
2005	471060	2012	842900
2006	440690	2013	958300
			937000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة إحصائية 1962-2011 مرجع سبق ذكره، ص 137-139

(الإحصائيات 2012-2013-2014) من المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات المجلد 35)

نلحظ تراجع في نسبة الإنتاج سنة 2008، يرجع إلى الإحصائيات التي وضعتها الحكومة آنذاك نتيجة الأزمة المالية العالمية آنذاك حيث وصل الإنتاج إلى 401325 ضف إلى ذلك الجفاف والأزمة الغذائية لكن سرعان ما تدرأك هذا التراجع سنة 2010-2014 حيث وصل سنة 2010 723450 وهذا بعد استئناف الدولة للمخطط سنة 2008 ودعمه بقوة مما ظهر على كمية الإنتاج.

3- تطور إنتاج الخضر والمزروعات

الجدول 20: تطور إنتاج الخضر والمزروعات 2000-2014

السنوات	الخضر	المزروعات	السنوات	الخضر	المزروعات
2000	33158300	4910340	2005	59265500	5246015
2001	33622030	4749210	2006	59291730	2627900
2002	38374160	4290500	2007	55242730	2688320
2003	49088610	4440490	2008	60861320	5288360
2004	54800000	5981590	2009	72915950	3999863

السنوات	الخضر	المزروعات
2010	83404430	776900
2011	95692325	7237140
2012	104023200	8842330
2013	118684100	9173100
2014	122977300	11895320

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول نلحظ ان جانب الخضر عرف تطورا مستمرا وهذا نتيجة الدعم الذي ظهرت نتائجه بشكل ايجابي ومطمئن سواء تعلق الأمر في التسهيلات الممنوحة للمنتجين والفلاحين وتوفير الأسمدة وتوفير وسائل الري مما يعكس تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي لكن بالنسبة للمزروعات عرفت تذبذبا في بعض الفترات خاصة المزروعات المتعلقة أو ذات الطبيعة النامية نظرا لتوجه الدولة إلى بعض الصناعات الأخرى مما أدى أضعف نسب الإنتاج بهذا الجانب وكذا تقليص الاستثمارات الموجهة للشباب في هذا الجانب لكن سرعان ما تدارك الدولة ذلك ابتداء من 2014/2010 حيث شجعت هذه الاستثمارات مما نلحظ ارتفاع إنتاج المزروعات.

4- تطور إنتاج الحمضيات والتمور:

لاقت هذه الزراعات رواجا كبيرا راجع لاهتمام الدولة بين 2000-2014 وذلك بتخصيص صناديق التنمية الفلاحية بالجنوب والصحراء ومنح امتيازات وتحفيزات خاصة من أجل إنتاج الفواكه والتمور.

الجدول 21: تطور إنتاج الحمضيات والتمور خلال 2000-2014

السنوات	الحمضيات	التمور	السنوات	الحمضيات	التمور	السنوات	الحمضيات	التمور
2000	4326350	3656160	2005	6274060	5162934	2010	7881110	6447415
2001	4699600	4373320	2006	6503450	4921880	2011	11067500	7248640
2002	5194590	4184270	2007	6894640	5269210	2012	13856745	7893600
2003	5599300	4922170	2008	46973665	5527650	2013	14231630	8482000
2004	6091110	4426000	2009	8444950	6006960	2014	14205100	9343800

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

عند ملاحظتنا للجدول نجد أن كميات الحمضيات في تزايد مستمر ويظهر في الدعم التي قدمته الدولة من تقديم مختلف أنواع الأشجار المثمرة لذا نجد أن الإنتاج سنة 2000 المقدر ب 4326350 قنطار قفز سنة 2014 إلى 14205100 مما يوضح مدى نجاح سياسة الدولة المهتمة بالقطاع والداعمة له، نفس الشيء بالنسبة للتمور وتكثيف الاهتمام به نظرا لجودته العالية والعالمية التي تتمتع بها التمور الجزائرية.

تطور الإنتاج الحيواني 2000-2014:

قامت الحكومات الجزائرية بدعم وتنمية الريف أيضا وبشكل آخر عن طريق تنويع الثروة الحيوانية وهذا بتخصيص صناديق تدعم عملية التنويع وزيادة حجم الإنتاج هذا بهدف تقليص فاتورة الاستيراد وكذا تكثيف جهودها في ضمان الحد الأقصى للإنتاج الحيواني وتربيته وهذا بتخصيص مراعي ومن خلال صندوق دعم وتنمية المناطق الرعوية والسهوب والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول22: تطور الإنتاج الحيواني فترة 2000-2014

السنوات	الضأن	المعز	البقر	الخيل	الابل
2000	17616	3027	1595	44	234
2003	15503	3325	1561	48	243
2007	20155	3838	1634	47	291
2009	21405	3962	1682	45	301
2011	23989	4411	1790	44	319
2013	26572.98	4910.70	1802	45.04	344.02
2014	27807.73	5129.84	1815	42.01	354.47

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

لقد عرف الإنتاج الحيواني تطور ملحوظا وحساسا من خلال المعطيات المبينة في الجدول مما يعكس جهود الدولة الرامية إلى تنوع وزيادة في الإنتاج أيضا في تحسين السلالات ويعتبر هذا من بين أهداف برنامج دعم الفلاحي والريفي وقد عمدت الدولة من خلال صناديق دعم الاقتصاد الرعوي والسهو بالى تحفيز الكثير من الفلاحين على الاستثمار في مجال تربية الحيوانات والاهتمام الصحي لها من خلال دعم التلقيح الصناعي للأغنام ودعم عمليات تحويل حليب المعز إلى والاهتمام بالإبل والخيل، رغم التذبذب في الإنتاج لكن ليس بالصورة المطلوبة والمتكافئة مقارنة بالفئات الأخرى مما جعلها تعاني التذبذب أو النمو البطيء.

تطور إنتاج الصيد البحري 2000-2014

أدرجت الدولة في سياستها التنموية للقطاع الفلاحي والريفي جانب الصيد البحري وهذا يبذل المزيد من الجهود في هذا الجانب وهذا ما نلحظه من خلال الجدول التالي:

الجدول23: تطور إنتاج الصيد البحري 2000-2014

السنوات	كمية الإنتاج	السنوات	كمية الإنتاج	السنوات	كمية الإنتاج
2000	113157	2007	148843	2013	101860
2001	133623	2008	142035	2014	99140
2002	134320	2009	130120		
2003	141528	2010	95168		
2004	137108	2011	104008		
2005	139459	2012	107830		
2006	157021				

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

يرجع التذبذب في الإنتاج إلى عدم كفاية الأوعية المالية المخصصة له الذي حال دون تطوره بالإضافة إلى عدم تطور الوسائل التكنولوجية في مجال الصيد البحري إلى أن ذلك من يؤدي إلى عزم الدولة على تكثيف جهودها وهذا في إطار الخماسي المخصص لدعم الاستثمارات العمومية الرامية إلى رفع القدرات الإنتاجية كما ونوعا.

المطلب الثالث: اثر البرامج الفلاحية على واقع التنمية الريفية

بفضل السياسات التي اعتمدتها الجزائر في مجال الفلاحة و الاهتمام المتزايد بجانب الريف و قد ساعد على ذلك الوفرة المالية التي شهدتها الجزائر مما أضفى نتائج ايجابية ومرضية وهذا بمساهمة كل الأطراف التي لها صلة بالقطاع خاصة الفلاح كونه النواة الأساسي في عملية تحقيق التحول الايجابي، وتسعى وتراهن الجزائر إلى كسب رهان التحدي وذلك بتحقيق هدف الاكتفاء الذاتي كخطوة أولى وإسهامه في الصادرات وإلغاء التبعية لثروة البترول، وقد قدمت اللجنة الوطنية للتنمية الفلاحية الريفية أهم الانجازات المحققة:

- المساحة المستصلحة قدرت ب 488000 هكتار سنة 2006 وبفضل جهود الوزارة تم القضاء على الجراد وبشكل نهائي وتفادي مشكل انفلونزا الطيور.

– المساحة المستغلة في عملية التكثيف الزراعي والموجهة للحبوب قدرت بثلاث ملايين هكتار مع إنتاج يبلغ 33 مليون قنطار مقابل 4 ملايين هكتار بإنتاج 22 مليون قنطار خلال السنوات السابقة مما يدل على أن هناك عملية التكثيف وتغيير النمط للإنتاج والإنتاجية.

– بلغت مسافة الأشجار المثمرة إلى حوالي مليون هكتار وهو رقم يدل على مدى نجاعة التطور الحاصل في القطاع الفلاحي

– تطور الإنتاج النباتي والحيواني كعامل يدل على الاستقرار الفلاح في الريف

– تطور إنتاج التمور إلى درجة التصدير حيث بلغ بين 2010-2013 حوالي 7.51 مليون قنطار[1]

– إدماج حوالي 348000 مستثمرة فلاحية في إطار البرنامج المطبق

– تطوير إنتاج الحبوب والاهتمام المفض لهذه الفئة كونها ذات استهلاك واسع وتتمثل أهم المحاصيل في القمح الصلب والقمح اللين، الشعير، الشوفان...الخ[2]

– أما فيما يخص برنامج استصلاح الأراضي عن الامتياز فقد سمح بالاستصلاح الأراضي المقدرة ب 700 ألف هكتار، بالإضافة والى جانب ذلك سعت الدولة على حماية الثروة الغابية وهذا بتكثيف التشجير وتنويع الغطاء النباتي وإثرائه وهذا كحملة مست كل الولايات وخاصة الصحراوية وهذا من أجل محاربة ظاهرة التصحر

– وفي إطار تنمية السهوب قامت الدولة بتوفير الإنارة الريفية وإعادة بعث المشاريع الجوارية حيث تم انجاز حوالي 1043 مشروع وكغاية لإنعاش الريف كونه جوهر التحول

– وكتثمين للجهود المبذول في تحقيق الوفرة الغذائية وهذا ما نلحظه في الحليب والزيتون حيث تم إنشاء عدة وحدات لإنشاء الحليب والزيت من أجل تسويق المنتوج الكلي والجدول التالي يبين مدى تطور مادة الحليب

[1]– الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 35، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان 2015، ص 72

[2]– فوزية غربي، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد5، فيفيري2004، ص 259

الجدول24: تطور إنتاج الحليب 2007-2014

السنوات	انتاج الحليب
متوسط 2007-2011	2415.41
2012	3063.84
2013	3400.67
2014	3648.55

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 35، المنظمة العربية للتنمية الزراعية السودان، 2015، ص 101-105

- مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي كنوع من الاستغناء التدريجي على مداخيل البترول واحتلال مكانة من بين الصادرات.

الجدول 25: مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي 2000-2014

السنوات	القيمة المضافة للفلاحة مليون دج	النسبة في الناتج المحلي الإجمالي %
2000	346171.4	9.00
2001	412119.5	10.5
2002	417225.2	10.10
2003	515281.7	10.06
2004	580505.6	10.2
2005	581615.8	08.2
2006	641285.0	8.0
2007	708072.5	8.00
2008	727413.1	7.00
2009	931349.1	10.1
2010	1015258.8	9.00
2011	1183216.1	8.6
2012	1421693.3	9.4
2013	1640006.1	10.7
2014	1771495.6	11.1

المصدر: donnes statistique les comptes economeque de 2000 a 2014 n 709 ONS juillet 2015 page 18

- تنمية أنظمة الري الفلاحي من انجاز أبار وأحواض تخزين وإدخال تقنيات حديثة في المجال متمثلة في السقي بالتقطير والرش المحوري

– دعم أنظمة للتخزين المنتوجات بغية تسويقها أو ما يعرف بغرف التبريد

– تشجيع النشاطات الفلاحية والاستثمارات تقف العبء على البطالة وتركيز الجهود على دعم استقرار الريف وتشغيل أبنائه وخلق ثقافة الأرض والفلاحة

– مساهمة البرنامج في بعث سياسة التشغيل بقطاع الفلاحة وهذا ما نلحظه في نسبة النمو المقدرة ب 8% سنة 2015[1] على غرار العمال المساهمين المرتبطين بالظروف المناخية في الموسم الفلاحي

الآثار السلبية:

بالرغم من المؤشرات الايجابية التي حققتها الدولة في الجانب الفلاحي عموما والريفي خصوصا كلها تبلور فكرة السير والخطى الثابتة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي وبشكل تدريجي نحو الإسهام في الدخل الوطني وبشكل فعال إلى أن ذاك من عدم وجود صعوبات لاحت بالأفق أفضت إلى عدم اكتمال نتيجة النمو وتحقيقه بصورة فعالة وأهم عنصر رغم شاركه في عملية التنمية هو العنصر البشري نظرا لعدم وجود الوعي بالقدر الكافي في الملتقيات والمرافقات الميدانية بالشكل العلمي الدقيق حتى تكون لمسة هذا العنصر يشكل أكثر فعالية وكذلك من أجل أن نرسخ فكرة أن الإنسان هو المحور الأساسي للتنمية الفلاحة توضع المشاريع ولخدمته تنفذ ومن بين الأمور التي صعبت في مهمة التنفيذ هي:

– المركزية في الأداء، المركزية في الرقابة، المركزية في التوجيه، فعامل المركزية أضعف من عملية التنمية ودور المجالس المحلية المنتخبة كونه طرف فاعل في تنمية

– غياب الدراسات التقويمية في حينها التي تساعد في الحيلولة دون وقوع المخاطر بالإضافة إلى انعدام مراكز وهيئات للإحصاء والتخطيط سواء على مستوى (البلدية) أو حتى الولائية مع عدم وجود دراسة ميدانية تلخص خصوصية كل منطقة

– فشل المشاريع الاستثمارية بالقطاع راجع للعراقيل الإدارية والمحاباة والرشوة مما أدى إلى تغيير المستثمرين لأنشطتهم والتوجه لأخرى أكثر مردودية

– عدم وضعهم في الحسابات مربي المواشي حيث لم تقدم لهم الي إعانات سواء من جهة الأعلاف أو تمويلهم أو تجهيزهم مثل: معدات الحليب ربحا للوقت والجهد والمال، تتيح كذلك الصناديق المخصصة لتمويل الثروة الحيوانية صعب من المهمة.

[1] Rapport activite euploi et chomage eu septembre 2015 ،n 726 decembre 2015 ONS P 16

– بالنسبة للسكنات الريفية فنلحظ هناك عدم وجود دراسة تشمل كيفية التصميم التي تراعي فيها الخصوصية الاجتماعية للمنطقة والمعروفة بطابعها الريفي بالإضافة أن عملية البناء كانت بطريقة عشوائية و لم تراعي فيها بعد المنطقة او قربها عن النشاط الفلاحي ومدى سهولة او صعوبة تزويده بالمرافق والخدمات الضرورية كالكهرباء والماء والقنوات الصرف الصحي وحتى الغاز

المقترحات:

– بعد استعراضنا لجملة الآثار الايجابية والسلبية التي جاءت نتيجة تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وكما سبق وأن لحظنا جمل القوة والضعف في العنصر البشري كونه نواة التغيير لذا كخطة أولى ورئيسية لا بد من الاهتمام بهذا العنصر وذلك بتكوينه تكوينا يتماشى وطبيعته الريفية وعصريا يمكنه من فهم محيطه ويتعاطى معه من أجل تسهيل ودفع عجلة التنمية الريفية كونها أساس التنمية بصفة عامة

– تحتاج التنمية الريفية إلى تعاطي المسئولين بشكل يحمل روح المسؤولية والمبادرة نحو المضي قدما إلى تغيير واستثمارات الإمكانات المادية المتاحة من قبل الدولة دون إهمال جانب الثروة الحيوانية

– توفير دراسات واحصائات ميدانية لبعض النمطية في التوجيه وتدارك الأخطار في حينها واستشراف على المخاطر المستقبلية الممكنة وإيجاد حلول لها

– تسهيل الإجراءات أمام المستثمرين خاصة الشباب بقطاع الفلاحة وتمكينهم كم كل الوسائل مع الإشراف الميداني للمشاريع الممولة

– تقريب المستثمرين من البنوك وإجراء ندوات توكل لها أهمية بلورة العراقيل و إيجاد حلول لها يرضي جميع الأطراف

–إجراء مسح عام على مستوى مختلف البلديات و المناطق من اجل تقسيم العمل حسب خصوصية كل منطقة و مناخها

خلاصة:

بالرغم من المجهودات المبذولة في تحقيق التنمية الريفية تحت ظل الإصلاحات العميقة التي انتهجتها الحكومة التي أفضت إلى نتائج ايجابية سواء على الصعيد النباتي والحيواني بالرغم من تذبذبها ساعدت على إرساء قواعد الاستقرار في الريف ونمو الوعي وطموحات الفلاحين في تحسين ظروفهم دون تغيير طبيعتهم الريفية والفلاحية إلى أنه وككل البرامج اتسمت جهود الدولة في بعض التعثرات الناجمة عن فقدان تكوين الفعلي للإنسان منطق التحول والتنمية والحيلولة دون الاستفادة بعض المستثمرين من التسهيلات الا أن هذا يكمن تداركه مع بقاء جهود الدولة الحثيثة في تنمية الريف وتطويره وهذا يتطلب إجراءات عميقة وجوهرية في المنظومة الإدارية وطبيعة المسئولين المنفذين ذوي الذهنية الاشتراكية أي تمتعه بالروح الاتكالية في كل شيء مما يقتل روح المبادرة وطبيعة التكوين الحثيث والمستمر في الفرد الفلاح.

خاتمة

خاتمـــــــة:

سعي الجزائر الحثيث إلى اللحاق بركب الدول المتطورة التي حققت بالفعل تنمية شاملة ومستدامة سواء كانت جهوية أو ريفية أو محلية بغيت بلوغ الاكتفاء والانتعاش الاقتصادي وتحقيق الرفاهية والمحافظة على المكتسبات البيئية والطبيعية، وهذا المستوى من التنمية الذي وضعته الأطر المسيرة كأهداف للوصول إليها ولو بعدلات مرضية هذا ما نلحظه من اهتمام جاد في المخططات المدرجة كبرامج في المشاريع الحكومية والمستحوذة على مبالغ مهمة لتحقيق التنمية.

إذ تعالج هذه البرامج كيفيات وسبل الاستغلال الأمثل للمعطيات المتوفرة من الجانب البشري والطبيعي وهذا ضمن ركائز علمية ومعلومات احصائية دقيقة تعطينا نظرة عن الواقع الفعل قبل الانطلاق وتقيم لنا ظروف اجراء تعديلات اللازمة وفي حينها، والوقوف بشكل جدي عن الوقائع التي تعترض سبل تنفيذ البرامج، وبالتالي الحيلولة دون الوصول إلى الأهداف، بحث عند الاطلاع على الريف وخصوصيته لا بد من اعطاء صورة واضحة تتسم بالفعالية أي تحديدا تمثل في خلق توازن في صيرورة الأحداث بين التخطيط الذي يحظى به كل من المدينة والريف، وهذا التوازن يكون بخلق بيئة قانونية ومالية تشجع المبادرات الفردية على الاسهام بشكل ثري وكل في موقعه، هذا الاشراك الفعلي للقوى المؤثرة يتيح بل يعطي صبغة التجديد المتواصل والمستدام ويمكن من خلاله تحقيق وبلوغ الأهداف المسطرة للتنمية.

تسعى الدولة من خلال برامجها إلى خلق فضاء ايداعي يوصل إلى مفهوم التنمية بحيث يحتوي جميع الأطياف الفاعلة وإدماجهم، ويتجلى ذلك في دعم مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بالخصوص في المناطق الريفية وهذا من أجل تكوين فرد او فلاح واع له أفكار بناءة تساعد على تحسين ظروفه، فمن خلالها يمكن دمج وتبني هذا السعي الحثيث في بناء قاعدة تنمية تتسم بطامع الشمولية والتعاون على خلق قيمة مضافة وقص مفهوم ومعتقد الاتكال على الدولة الذي اشتهرت به الاشتراكية، وما التحول إلى التوجه الليبيرالي إلا وجه آخر لفشل المعتقد السابق مما استوجب قطع الصلة معه ومع أفكاره.

ومن بين الأمور التي تؤدي إلى توسيع نطاق التنمية وإنجاحها هو تمكين الفرد بصفة عامة والفلاح بصفة خاصة من اقتناء ضرورياته بشكل أبسط منها تبسيط الإجراءات الإدارية تقريب الإدارة من المواطن ومحاولة نشر الدولة لقواعدها في الأرياف والمناطق المعزولة، وكذا العمل على تنويع العمل الفلاحي كالزراعة والصناعات المرافقة التي تدرّ أرباح منها إنتاج العسل والزيوت ...الخ هذا التنوع يساهم في الاستقرار والتنمية.

فتحقيق اكتفاء ذاتي وتنمية فلاحية لا بد له من المرور بتنمية ريفية كونها نواة التغيير وتحقيق المبتغى، فتحسين مستوى الريف ومركزه يسهم في احداث الرفاهية للفلاح وبالتالي الفرد، لذا لا بد من الاهتمام به وبمتطلباتهن وتتجلى هذه المتطلبات في:

-بناء سكنات ريفية عصرية ذات طابع خاص مرفوقة بكافة مرافق الحياة.

-فك العزلة وتوصيل الطرقات

-بناء المراكز الصحية للاهتمام بصحة الفلاح

-بناء المرافق التعليمية وضمان الاستمرارية والمتابعة

-التركيز على برامج التكوين والتأهيل الفلاحي

-مع توفر السيولة المالية التي وضفتها الدولة في بناء البنى التحتية للاقتصاد واستغلالها للوصول إلى تنمية شاملة تتيح لها تحقيق استقلال اقتصادي، كتدعيم الزراعة والاهتمام بالريف، إلا أنها أغفلت جانبا جوهريا وأساس أي تقدم وهو الإنسان .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب:

1. إبراهيم عصمت مطلوع، التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي، طبعة الأولى القاهرة، دار الفكر، 2002.

2. إسماعيل بن حماد الجوهري الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية تحقيق احمد عبد العقار عطار جزء04، طبعة ثانية.

3. جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر، برج الكيفان 2014.

4. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الريفي، ط1، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2005.

5. خلف بن صالح ألنمري، دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية،)الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، 1999 .

6. خيري عزيز: قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي مصر والمغرب العربي، دار الأفاق الجديدة، بيروت، الطبعة1، 1983.

7. خيري عزيز، قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي مصر والمغرب العربي، دار الأفاق الجديدة، بيروت، الطبعة1، 1983.

8. دوني عبد الرحيم الحنيطي، التنمية إلى بقية وإدارة تبادل المعرفة، الأردن، جامعة مؤتة.

9. رشاد غنيم، دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الامعية، الطبعة1، 2008.

10. رفعت لقوشة، التنمية الزراعية، قراءة في مفهوم متطور، المكتبة الأكاديمية القاهرة، سنة 1997.

11. عبد الحميد بوقصاص، النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي، الحضري، مخبر النمية والتحولات الكبرى المجتمع الجزائري، جامعة عنابة ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة.

12. عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، الجزء1، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، 1999.

13. عبد اللطيف ين أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد أناس، مركز للأبحاث في الاقتصاد التطبيقي، المؤسسة الوطنية المطبعة التجارية.

14. علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، الأردن: دار عمران للنشر والتوزيع 2010 .

15. علي فؤاد أحمد: مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي، دار النهضة العربية، بيروت.

16. كمال التابعي على المكاوي، علم الاجتماع العام، القاهرة، دار النشر الالكتروني.

17. كمال التابعي، تعريب العالم الثالث، القاهرة، كتب عربية 1991.

18. محمد الجوهري وآخرون علم الاجتماع الريفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع طبعة الأولى، 2009.

19. محمد السويري، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان مطبوعات الاجتماعية 1990.

20. محمد عبد الشفيع عيسى، مفهوم ومضمون التنمية المحلية، القاهرة، معهد التخطيط القومي.
21. محمد نبيل جامع، مفهوم التنمية الريفية تحت القرية المصرية، القاهرة جامعة الإسكندرية.
22. محمد نبيل جامع، مفهوم التنمية الريفية تحت القرية المصرية، القاهرة جامعة الإسكندرية.
23. ناجي بدر إبراهيم، علم الاجتماع الريفي، مصر، جامعة دمنهور، 2015.

الرسائل الجامعية:

1. بن صالح الأقذاري، التنمية الريفية في الجزائر الواقع والأفاق، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2015/2014.
2. مليكة فرعش، دور الدولة في التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية جامعة قسنطينة 2012/2011.
3. خديجة عباس، سياسة التنمية الفلاحية في الزائر، مذكرة ماجستير، جامعة لجزائر، 2013.
4. ريم قصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة تاجي مختار، عنابة، الجزائر 2010.
5. رشيد زورو، الهجرة الريفية في ظل التحولات الجدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علم اجتماع جامعة قسنطينة، الجزائر 2007-2008.
6. سعاد مهماني، تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة 2009.

7. مريم اسماعيل، واقع و افاق تمويل الصندوق الوطني للتامين عن البطالة للقطاع الفلاحي دراسة حالة بوكالة ام البواقي، مذكرة ماستر، 2017- 2018.

8. خديجة عياش ،سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دارسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2007)، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر ،2011/2010 .

9. لخميسي الواعر ،البيع بالايجار كآلية لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،2014 -2015.

10. بن صالح الأخذاري، التنمية الريفية في الجزائر الواقع والآفاق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر 2015 .

11. محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.

12. ريم قصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012.

13. يسمينة زرنوح، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

14. مليكة جرمولي، السياسات الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها دراسة حالة ولاية البويرة، - رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005.

15. فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع: اقتصاد، كلية العلوم - الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007 – 2008.

16. غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية - للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع: التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011 – 2012.

المقالات والمجلات والمداخلات:

1. أحمد مدني، عبد القادر مطاي، دور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في دعم التنمية الفلاحية في مداخلة ضمن الفعاليات الملتقى الوطني، حول التنمية المحلية في الجزائر، واقع وأفاق المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 افريل 2008.

2. الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، لجنة الأمن الغذائي العالمي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، النسخة الرابعة.

3. آمال حفناوي، تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014 ،أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصاديين بين الواقع و الطموح، جامعة سطيف 1، 11و21 مارس 2013 .

4. باشوش حميد، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة 2000-2015، مجلة دفاتر بواد كس، العدد 6، سبتمبر 2016.

5. باشي أحمد، "القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح"، مجلة الباحث، العدد 2، 2003.

6. بوعزيز عبد الرزاق، بعيبش حرمة، قراءة المسألة العقارية للقطاع العقاري في الجزائر، مداخلة ضمن فعالية الملتقى الدولي التاسع حول تحديات قطاع الزراعة في العالم العربي والاسلامي وسبيل مواجهتها، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، جامعة الجزائر 3، 27-28 فيفري 2011.

7. تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان ،2014.

8. توفيق قسمية، تأثير السياسة المالية على القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكرة، 2015-2016.

9. حامد نور الدين، الخوصصة من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية، حالة الجزائر، الملتقى الدولي "اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة 03-04 أكتوبر 2004، جامعة سطيف.

10. دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ديسمبر.

11. زروقي ليندة، ترشيد استغلال العقار الفلاحي ودوره في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر من خلال برامج تنموية 2001-2004 المداخلة ضمن فعالية ملتقى الدولي التاسع حول استلامه الأمن الغذائي في الوطن العربي.

12. عامر عامر أحمد، محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 08/2010، جامعة ورقلة، الجزائر.

13. فوزية غربي، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد5، فيفيري2004.

14. فوزية غربي، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة **محمد** خيضر – بسكرة، العدد الخامس، فيفري 2004.

15. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير الظروف الاقتصادية الاجتماعية للسداسي الثاني لسنة 2001، جوان 2002.

16. محمد العربي ساكر، الفلاحة والأمن الغذائي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية والسياسية، الجزء - 39، عدد 01، الجزائر، 2001.

17. محمد لمين علون. حليمة عطية، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري، مجلة نور للدراسات الاقتصادية العدد 2016/03 .

18. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائري، وأثره على النمو، مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد10، 2012.

19. ملف "مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق"، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ماي 2012.

20. و زارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، الجزائر، ماي 2012.

21. مداخلة وزير الفلاحة السيد عبد السلام شلغوم في المجلس الشعبي الوطني، الجلسة العلنية المخصصة للرد على الأسئلة الشفوية يوم الخميس 16 جوان 2016.

22. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ،ا لد رقم (35)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان ،2015.

23. وزارة الفلاحية والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق، ماي 2012.

القوانين والمناشير:

1. القانون رقم 08 16 المؤرخ في أول شعبان عام 1929 الموافق ل3أوت 2009 يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد 10،46 اوت 2008

2. المنشور رقم 330المؤرخ في 81 جويلية 2000، المتضمن إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

3. قانون رقم – 06 – 24 مؤرخ في 6 ذي الحجة 1427 الموافق 26 ديسمبر 2006، يتضمن قانون المالية 2007، الجريدة الرسمية رقم 85 .

الكتب باللغة الأجنبية:

1. Claude sauvageon et Patricia Dias da Graca. Indicateur pour la planification de l'éducation pour les populations rosales. Une guide pratique. FAO-UNESCO-TIPE. juillet.

2. MERC écrèment. Dépendance politique et libération économique (1962/85à ENAB.OPU Alger 1986 .

3. NADIR MOHAMED TAYEB L4AGRICULTURE DANS LA PLAUIFICATION EN ALGER 1967 A 1977 OPL 1982 ALGER .

4. Omar 3essaoud. La stratégie de développement lural en algerie. Option mediterameenes ser A/n 71 2006.

5. Taieb EZZRAIMI، Communication au Forum EMCC (Euro-Mediterranean Competitiveness Confederation)، Paris، 5 December 2013.

6. SI-TAYEB Hachemi، Les transformations de l'agriculture algérienne dans la perspective d'adhésion à l'OMC، thèse de doctorat en sciences agronomiques، option économie rurale، université MOULOUD MAAMERI de TIZI-OUZOU، 2015.

7. B. Bendjella essai évaluation de la politique algérien de développement raval doctorat eu science université Mostapha stambouli- mascara 2016-2017 .

Les rapports :

1. Rapport 2010 évolution économique et monétaire en Algérie، juillet 2011، Banque d'Algérie.

2. FAO Statistical Pocketbook2015 ، Food and Agriculture Organization of the United Nations ،Rome ،2015

3. programme de développement et objectifs des filières stratégiques de l'agriculture، ministère de l'agriculture، du développement rural et de la penche، 02 juin 2016

4. rapport « activate، exploit et chomage en September 2015»، n 726، December 2015.

5. Rapport 2003- recensement général de l'agriculture2001 rapport général des résultats définitifs ministre de l'agriculture et du développement rural

6. rapport activite emploi et chomage eu septembre 2015 ،n 726 décembre 2015.

مواقع الأنترنت:

1. http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160616/80799.html :2016

2. http://www.eldjazaircom.dz/index.php?id_rubrique=276&id_article=3497

3. http://www.minagri.dz/pdf/Revue%20de%20presse/Octobre/SYNTHESE_PRESSE_AR_DU_04_OCTOBR E_2016.pdf.

4. http://fenix.fao.org/faostat/beta/en/#data/QC :(F.A.O)